



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

قسم : علوم التسيير  
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية  
الشعبة: علوم التسيير  
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور التسهيلات البنكية في تشجيع الإستثمار في المؤسسات الإقتصادية  
دراسة حالة: التسهيلات البنكية و الاستثمار في SARL STEEL TRANS

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

- فواز واضح

إعداد الطلبة:

- عماد هادف

- رفيدة عوادي

- نور الهدى مسعود

السنة الجامعية: 2015/2016



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ  
لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ  
عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ  
وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ  
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ  
الْعَظِيمُ

صدق الله العظيم

البقرة: الآية 200.

## شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم علينا بالعلم وجعلنا من الذين يسكرون على دربه إذ وفقنا في إنجاز هذا العمل الذي نأمل أن يكون شمعة من شموع العلم.

جزيل الشكر والإحترام والتقدير للأستاذ الفاضل والمتواضع الأستاذ المشرف "واضح فواز".

الذي ما تأخر علينا في عون أو مشورة وما بذل علينا بجهد وعطاء ويسر لنا طريق البحث والمعرفة. كما لا ننسى كل من قدم لنا الدعم المعنوي كان أكثر من العادي فلولاهم ما امتلأت النفس بالثقة. وإلى كل من قالو لنا لا فلولاهم ما صح عزم أو صح سبيل.

نور الهدى، رفيقة،

عماد

## إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولت تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك يا ذا الجلال والإكرام.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين إلى خير المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهبة و الوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أسأل الله أن يمد في عمرك ويبقيك تاج فوق رأسي وستبقى كلماتك نجوم أهدى بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..... "والدي العزيز".

إلى ملاكي في الحياة..... إلى نبع الحبر والعطاء..... إلى من أنارت درب خطايا..... إلى بسمه الحياة يا أطيّب رحيق في الوجود..... إلى من كان حنانها بسم جراحي ودعائها سر نجاحي إلى ضوء عيوني..... "أمي الحبيبة" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى رفيقي في الحياة..... إلى من كبرت معهما..... إلى من لأرضى ببديل عنهما..... يا شمعتان أضاعت حياتي بنورهما..... "أخي الوحيد"..... و"أختي الغالية"..... أسأل الله عزوجل أن يوفقكما في الدراسة..... ويكللها بالنجاح

حفظكما الله من كل سوء.

إلى "صديقاتي العزيزات"..... إلى من تحلو بالوفاء والعطاء..... إلى ينابيع الصدق الصافي..... إلى من معهم سعدت..... وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت.... إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.

إلى من رسم البسمة في شفاهي..... إلى من أضاف رونقا في حياتي..... إلى من هو في القلب ولم يذكره القلم....

نور الهدى

# إهداء

إلى أُمي حبيبتي الغالية

إلى والدي العزيز

زميلتي في هذا العمل

طريقي طيلة مشوار دراستي

إلى كل مخلص و غيور هذا الوطن الغالي

# إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لو لا ان هدانا الله  
إلى من أحمل إسمه بكل فخر إلى من أفتقده منذ الصغر إلى من أدعوه له برحمة  
و جنان واسع "أبــــي" رحمه الله  
إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها، إلى نبع الحنان و العطاء إلى من تحت  
قدميها الجنان "أمــــي" أطال الله في عمرها .  
إلى قلوب نقية و نفوس بريئة إلى سندي إخوتي "محي الدين  
, زكرياء , هشام"  
إلى توأم روحي و رفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة  
اختي "إيمان"  
إلى اخواتي اللاتي لم تلدهن امي إلى من تحلو بالايحاء وتميزو  
قاسمتهن الحياة الحلوة و المرة صديقاتــــي اخص الذكر "سلمى  
هنا سوف اضع كلمات إلى من ترك بصمة في حياتي و غير من مجراها... إلى  
من لملم احزاني بين الفترة و الاخرى... إلى من اشعرتني بانني لست وحيدة و  
...

رفيدة



# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى	الرقم
-	بسملة	01
-	دعاء	02
-	شكر وعرفان	03
-	إهداء	04
-	فهرس المحتويات	05
-	قائمة الأشكال والجداول	06
أ-ب	المقدمة العامة	07
	أهم التسهيلات البنكية المقدمة لتشجيع الاستثمار	الفصل الأول
2	تمهيد	
3	ماهية البنوك التجارية	المبحث الأول
3	لمحة تاريخية عن البنوك التجارية وتطورها	المطلب الأول
4	مفهوم البنوك التجارية	المطلب الثاني
7	البناء التنظيمي للبنك التجاري	المطلب الثالث
8	نشاط وأنواع البنوك التجارية	المطلب الرابع
14	مهام ووظائف البنوك التجارية	المبحث الثاني
14	موارد البنوك التجارية	المطلب الأول
17	استخدامات البنوك التجارية	المطلب الثاني
21	وظائف البنوك التجارية	المطلب الثالث
25	ماهية التسهيلات البنكية	المبحث الثالث
25	مفهوم التسهيلات البنكية	المطلب الأول
26	التسهيلات البنكية	المطلب الثاني
29	أساسيات منح القروض و الائتمان	المطلب الثالث
39	قرار الإقراض والضمانات المصرفية	المبحث الرابع
39	محددات قرار الإقراض	المطلب الأول
40	التحديد الكمي للطاقة الإقراضية للبنك	المطلب الثاني

42	مراحل قرار الإقراض	المطلب الثالث
46	الضمانات المصرفية	المطلب الرابع
49	خلاصة الفصل	
	<b>تمويل المؤسسات الاقتصادية عن طريق الاستثمار</b>	<b>الفصل الثاني</b>
51	تمهيد	
52	ماهية الإستثمار	المبحث الأول
52	مفهوم الإستثمار	المطلب الأول
54	أهداف الإستثمار و العوامل المؤثرة فيه	المطلب الثاني
58	أهمية الإستثمار	المطلب الثالث
59	أنواع الإستثمار	المبحث الثاني
59	التبويب الجغرافي لمجالات الإستثمار	المطلب الأول
61	التبويب النوعي لمجالات الإستثمار	المطلب الثاني
61	تبويب الإستثمار على اساس الدخل	المطلب الثالث
63	أدوات الإستثمار	المبحث الثالث
63	أدوات الإستثمار الحقيقي	المطلب الأول
64	أدوات الإستثمار المالي	المطلب الثاني
66	المشروعات الإقتصادية	المطلب الثالث
67	تحليل قرار الإستثمار	المطلب الرابع
69	محددات الإستثمار	المطلب الخامس
71	خلاصة الفصل	
	<b>دراسة حالة شركة SARL STEEL TRANS</b>	<b>الفصل الثالث</b>
73	تمهيد	
74	تأسيس المؤسسة وهيكلها التنظيمي	المبحث الأول
74	تقديم المؤسسة	المطلب الأول
74	إنتاج الوحدة ونشأتها	المطلب الثاني
77	الهيكل التنظيمي	المطلب الثالث

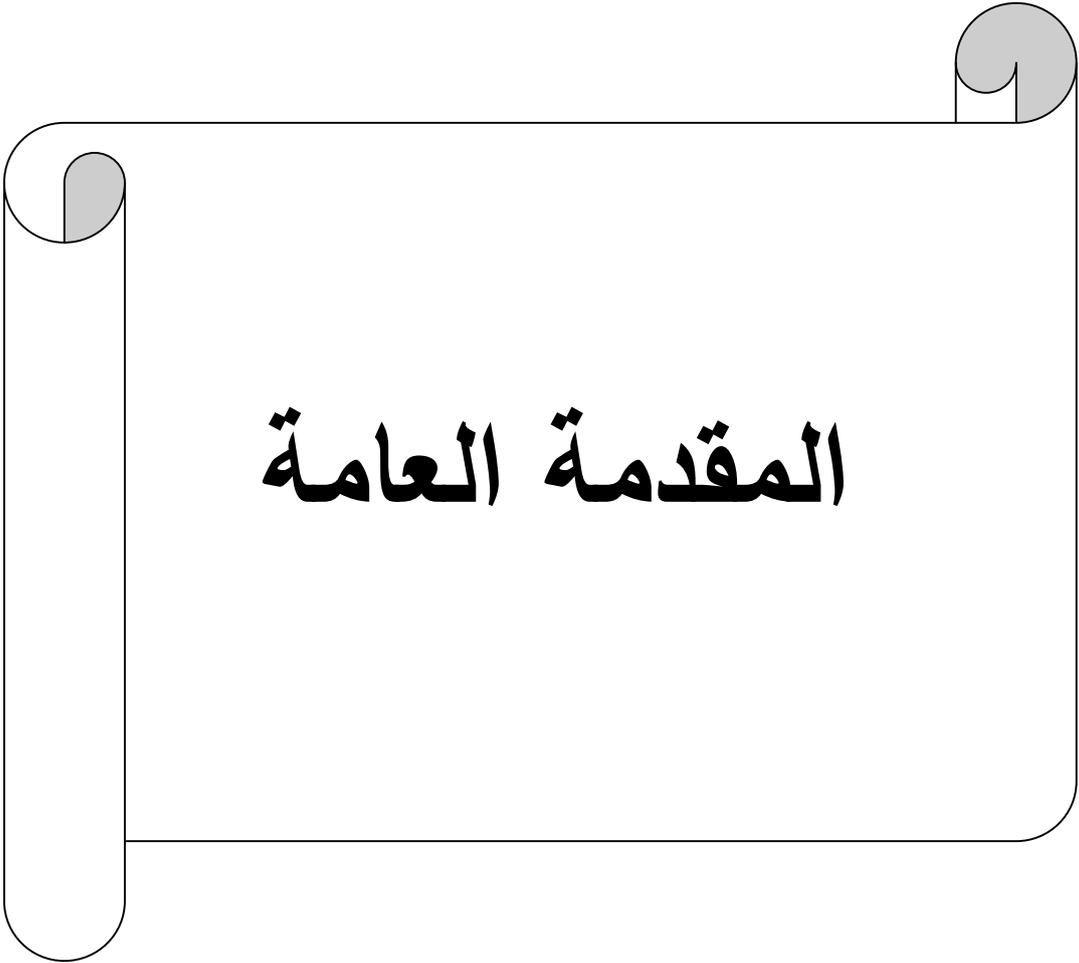
82	واقع التسهيلات البنكية بالنسبة للمؤسسة SARL STEEL TRANS (مشروع الرافعة الشوكية)	المبحث الثاني
82	التسهيلات المالية	المطلب الأول
83	التسهيلات الإدارية	المطلب الثاني
86	واقع الاستثمارات في المؤسسة SARL STEEL TRANS	المبحث الثالث
86	المؤشرات الاقتصادية الدولية على الاستثمارات في المؤسسة	المطلب الأول
90	تطور الاستثمارات في المؤسسة	المطلب الثاني
91	عوائد الاستثمار	المطلب الثالث
92	خلاصة الفصل	
94	الخاتمة العامة	
129	قائمة المراجع	



**قائمة الجداول  
والأشكال**

الصفحة	الجدول	الرقم
38	عناصر المخاطرة الائتمانية	01
83	اهتلاك قرض الرافعة الشوكية سنة 2014	02
86	معدل نمو القيمة المضافة للاستغلال	03
87	معدل نمو نتيجة الاستغلال	04
88	معدل نمو النتيجة الصافية للسنة المالية	05
90	تطور الاستثمار القائم في الشركة	06
91	عوائد الاستثمار	07

الصفحة	الشكل	الرقم
07	الهيكل التنظيمي للبنك التجاري	01
45	الاجراءات التي يمر بها طلب الاقتراض	02
78	الهيكل التنظيمي لشركة SARL STEEL TRANS	03
87	تطور القيمة المضافة لاستغلال	04
88	تطور نتيجة الاستغلال	05
89	التغير في النتيجة الصافية للسنة المالية	06
90	تطور الاستثمارات في الشركة	07
91	تطور رقم أعمال الشركة	08



# المقدمة العامة

## المقدمة العامة:

تعد البنوك من المؤسسات المالية الوسيطة ضمن إطار الاقتصاد القومي، ورغم تطور أساليب ومناهج التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعا، وهذا من خلال طلب المؤسسات لكافة أنواع القروض ولهذا تسهر هذه البنوك على وضع سياسات ائتمانية وتسهيلات بنكية نحدد فيها الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنوك. بالإضافة إلى وضع سياسات افتراضية وفقا لإجراءات ومعايير محكمة، وكذلك قيامه بدراسة ملف القرض لتفادي أي خطر منتج.

وقد عرف العالم حاليا تطورات الأمر الذي حتم بروز النشاط البنكي كعامل فعال يقوم على تغطية احتياجات التمويلية للأعوان الاقتصاديين من مؤسسات أو أفراد، خصوصا وأن التنمية الاقتصادية لأي بلد ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تدفق الأفكار الاستثمارية وكذا إنجاز المشاريع واستغلالها استغلالا أمثل.

وبالتالي تظهر أهمية المشاريع الاستثمارية كأولوية لا يمكن الاستغناء عنها

- ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن القروض البنكية المقدمة من طرف البنوك له أثر فعال وواضح على الاستثمارات وتطورها من خلال ما تقدمه من امتيازات وتسهيلات.

1 - الإشكالية: ما هو دور التسهيلات البنكية في تشجيع الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

والإجابة على هذه الإشكالية يجب طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي البنوك، أنواعها، ووظائفها؟
- أهمية التسهيلات البنكية لتمويل المشاريع الاستثمارية؟
- فيما تدرج خدمات الإقراض - وما هي أهم الضمانات المصرفية المطلوبة؟
- كيف يتم تمويل المؤسسات الاقتصادية عن طريق الاستثمار؟

2 - الفرضيات:

- يمكن اعتبار التسهيلات البنكية عامل ضروري فيما يخص تمويل الاستثمارات.
- تمويل الاستثمار [المشاريع الاستثمارية] لا يتم إلا عن طريق القروض من البنوك.

3 - أسباب اختيار البحث:

- قابلية الموضوع للبحث والدراسة
- معرفة إجراءات وتقنيات التي يتخذها البنك لمنح القروض.
- توضيح أعمال البنوك وذلك الوصول إلى تقنيات والشروط التي يقدمها هذا الأخير لمنح القروض.

- معرفة مقدار تأثير الجهاز البنكي في تمويل الاستثمار.

#### 4 - أهداف البحث:

- تبين أهداف البنك من خلال تقديمه للبنوك.
- السياسة البنكية المتبعة عند تقديمه للبنوك.
- مدى اعتماد المشاريع الاستثمارية على القروض.

#### 5 - أهمية البحث:

ويمكن القول أن الاختيارات لهذا الموضوع لمل له من أهمية اقتصادية ومالية حيث أن البنك الذي يقوم بجمع الودائع وتوزيعها على قروض، الأمر الذي يخدم المؤسسات التي تبحث عن تمويل مشاريعها، إضافة إلى معرفة الكيفية التي يتم من خلالها بتحصل طالب القرض على القرض وكيفية التقليل من المخاطر التي يتعرض لها.

#### 6 - منهجية البحث:

من أجل الإلماء الموضوع من كل جوانبه والإجابة عن إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة وغيرها اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

وبقية التحكم بالموضوع والفهم أكثر قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول نتناول في الفصل الأول الجهاز البنكي والتسهيلات البنكية في أربع مباحث يتضمن المبحث الأول ماهية البنوك أما المبحث الثاني فيتمثل في مهام و وظائف البنوك وتطرقنا في المبحث الثالث إلى ماهية التسهيلات البنكية وعرضنا في المبحث الرابع قرارات الإقراض والضمانات المصرفية.

بينما الفصل الثاني ناقشنا آلية تمويل الاستثمار الذي يشمل أربع مباحث، في المبحث الأول ماهية الاستثمار والمبحث الثاني أنواع الاستثمار أما المبحث الثالث والرابع ذكرنا أدوات الاستثمار ومعداته على التوالي.

وأخيرا في الفصل الثالث قمنا بدراسة حالة تطبيقية لإجراءات الحصول على قرض استثماري لدى مؤسسة صارل ستيل ترانس SARL STEEL TRANS الاقتصادية بقسنطينة.

# الفصل الأول:

أهم التسهيلات البنكية المقدمة  
لتشجيع الاستثمار

## تمهيد:

تلعب البنوك دورا أساسيا في التقدم الاقتصادي للأمم فالبنوك تحفظ ملايين من دوافع الأفراد والشركات و الحكومات وتمنح الملايين قروضا للمقترضين من الأفراد والحكومات والشركات وتستثمر في مشروعات الأعمال سواء بشكل مباشر أو بشراء أسهم وسندات. حيث أن وظيفة البنوك هي إمداد الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتنمية.

لذلك فإن دراسة البنوك يتناول جوانب معتمدة ومتشعبة ينبغي الإلمام بها جميعا لاكتمال الإحاطة بهذا العنصر من المعرفة.

غير أن هذا التمسك يجاور بكثير أفاق هذه الدراسة الأمر الذي ينبغي معه الاقتصار على بعض الموضوعات الجوهرية دون غيرها وسنقتصر دراستنا في هذا الفصل على التسهيلات البنكية وماهية البنوك من خلال:

- ✓ أهم التعاريف حول البنوك وتطورها وأنواعها وأهم النشاطات التي تقوم بها في المبحث الأول.
- ✓ دور البنوك وكذا استخداماتها ومختلف وظائفها في المبحث الثاني.
- ✓ إعطاء مفهوم للتسهيلات البنكية وأنواعها وكذا أساسيات منح القروض والائتمان في المبحث الثالث.
- ✓ قرار الإقراض ومختلف الضمانات المصرفية وهذا تناولناه في المبحث الرابع .

## المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تلعب البنوك دورا أساسيا يكمن في كونها وسيط مالي فعال مشكلا محرك للاستثمار وعجلة للاقتصاد و ذلك بمساعدتها للمتعاملين في مجال الاقتراض.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن البنوك التجارية وتطورها<sup>1</sup>

تشير الدراسات التاريخية في هذا المجال إلى أن فكرة البنوك بدأت بالظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد فبعد ظهور مشاكل نظام المقايضة كان صك النقود يمثل حلا جيدا إلا أن هذه النقود كانت ثمينة مما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها فكان الصاغة هم الجهة الأمنية التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم.

وتشير بعض الدراسات إلى أن بداية ظهور المصارف كانت في جزيرة صقلية التي كان يعمل معظم أهلها في الصيد، فكان الصياد يغيب طويلا إذا خرج للصيد فيقوم بإيداع أغراضه الثمينة لدى الصاغة مقابل أجر معين كما أن أهل الجزيرة من الأغنياء كانوا يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصاغة مقابل أجر أيضا كان الصاغة هم الملجأ الأهم للراغبين في الاقتراض، حيث برع الصاغة في استغلال حاجات السكان فكانوا يقرضونهم بفائدة (ربا) وعندما ازداد الطلب على القروض وجد الصاغة أنفسهم أمام إمكانية استخدام الأموال المودعة لديهم للأسباب التالية:

- أن المودع لا يهتم سوى الحصول على أمواله عند الطلب.
- أن الفترات التي كان يغيبها كثير من المودعين تعتبر طويلة نسبيا.
- أن احتمال عودة هؤلاء المودعين معا وسحبهم لأموالهم معا أمر مستحيل.
- أن هناك من يودع يوميا فيعوض المسحوبات منها مما يحافظ على المستوى العام للودائع لدى الصائغ.

أصبح الصاغة يستخدمون أموال الناس المودعة لديهم في الاقتراض بفائدة وهكذا زاد اهتمام الصاغة في الحصول على قدر أكبر من الودائع للتمكن من منح قروض أكبر وتحصيل فوائد أكبر (ربا) أكبر لذا زادت المنافسة بين الصاغة لإغراء الناس بإيداع الأموال حتى أصبحت الوديعة بدون أجر بل وأصبح الصاغة فيما بعد وبسبب المنافسة يدفعوا للمودعين فوائد على ودائعهم إضافة إلى تسهيل عملية الإيداع

<sup>1</sup> - محمود حسين الرادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار السيرة للنشر، عمان، 2010، ص 101-103.

لدرجة أنهم كانوا يحملون طاولاتهم إلى الشاطئ لأخذ الودائع دون تأخير المسافرين ويقال أن اسم البنك Bank جاء من كلمة Banca أو Banco والتي تعني الطاولة أو المنضدة.

في مرحلة لاحقة أصبح بالإمكان نقل المال المودع لدى الصاغة من شخص إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى بواسطة كتاب خطي مميز يأمر بموجبه المودع الصائغ بدفع المبلغ لشخص آخر وفي حال كان المستفيد من الأمر يرغب بإبقاء المبلغ لدى الصائغ فإن التوقيع على شهادة الإيداع أصبحت تكفي لتحويل ملكية الوديعة من المودع الأصلي إلى المودع الجديد وفي الفترة من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر صار الصاغة يصدرن شهادات ملكية يتعهد الصائغ لحامل الشهادة بأنه يمكن استبدال هذه الشهادة في المطلب ( الورقة النقدية)، بجنيهات ذهبية تساوي القيمة المكتوبة فيها.

يشير المؤرخون إلى أن أول بنك منظم أنشئ عام 1157 م ثم بنك جنوه عام 1170 م، وبرشلونة 1403 وأمستردام 1609 م وهامبورغ عام 1619 م وكان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع والصرف المحلي بينك واحد يخضع لإشراف الحكومة حماية للمواطنين من تلاعب الصيارفة بالمسكوكات .

يقال أن القروض التي كانت تمنح للتجار والبحارة وملاك الأراضي بفائدة تتراوح من 6 إلى 48 بالمائة شهريا وقد واجهت هجوما شرسا من رجال الدين في أوروبا في تلك الفترة لأن الربا محرم في النصرانية واليهودية أيضا إضافة إلى سوء معاملة المصرفيين للفقراء ولاستغلالهم في عصر النهضة انحصر الجزء الأكبر من العمل المصرفي في الفئات الغنية والطبقة البرجوازية وانتشر العمل المصرفي نتيجة تطور الملاحة ووسائل الاتصال ليشمل العالم بدأت الأعمال المصرفية تتنوع وتشمل عددا كبيرا من المعاملات المالية مما جعل الحكومات تولي مزيد من الاهتمام بهذا العمل ومراقباته فأصبح في بداية القرن التاسع عشر قوانين وتشريعات تحكم المصارف والمصرفيين والمعاملات المصرفية.

### المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية

#### 1. تعريف البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي البنوك التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الإعتمادات المستندية وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل: المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - صالح محمد، القرار مدونة العلوم الادارية ، محاسبة، تدقيق الحسابات، ادارة اقتصاد، /<https://sgarra.wordpress.com/bank/>

البنوك التجارية: هي البنوك التي تقوم بأعمال التجارية المعتادة تلقي الودائع وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي<sup>1</sup>.

وفي الجزائر عرفت المادة 114 من قانون النقد الصادرة في 14 أبريل 1990 البنوك بأنها: أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110، 111، 112، 113 من هذا القانون.

وتتضمن هذه العمليات التي تقوم بها البنوك :

- تلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع .
- عملية القرض.
- وضع ادارة وسائل الدفع .
- شراء وبيع العملات الأجنبية .
- إعادة خصم الكمبيالات وتحصيل الأوراق التجارية.
- عمليات الإعتمادات المستندية.

في الأخير يمكن تعريف البنك المركزي بأنه مؤسسة مالية غير متخصصة تعمل داخل السوق النقدي ويصطلح أساسا تلقي الودائع القابلة للسحب وتتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل وهذا ما يميزها من غيرها من المؤسسات الائتمانية كما تعرف في بعض الدول بنك الودائع.

البنوك التجارية: هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات و المؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع. وهذا لا يعني أنها الوحيدة دون غيرها التي تتعامل بالنقود ولكن يعني ذلك أن هذه المؤسسات هي الوحيدة المؤهلة لإنشاء نوع النقود الذي أشارنا إليه أعلاه. وتسمى المؤسسات المالية النقدية أيضا البنوك التجارية أو بنوك الودائع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - د أنس البكري، د وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2010، ص 112.

<sup>2</sup> - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)، ط7، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010-2011، ص12.

## 2. خصائص البنوك التجارية:

تتصف البنوك التجارية بثلاث مميزات تفرقها عن غيرها من المؤسسات الأخرى و تتمثل هذه الخصائص في :

### أ. الربحية:

تمثل التكاليف الثابتة والمتمثلة في الفوائد على الودائع، الجانب الأكبر من مصروفات البنك هذا يعني أن أرباح البنك أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداته وذلك بالمقارنة مع المؤسسات المالية التي تتعرض لأثر الرفع المالي أي زيادة إيرادات البنك بنسبة معينة تترتب عنها زيادة في الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر.

### ب. السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب وهذا يلزم البنك بالوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه أهم الخصائص المميزة للبنوك التجارية عن المؤسسات الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع هذه المؤسسة تأجيل سداد ما عليه من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد امتناعه عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيلا بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما يعرض البنك إلى الإفلاس المفاجئ.

### ج. الأمان:

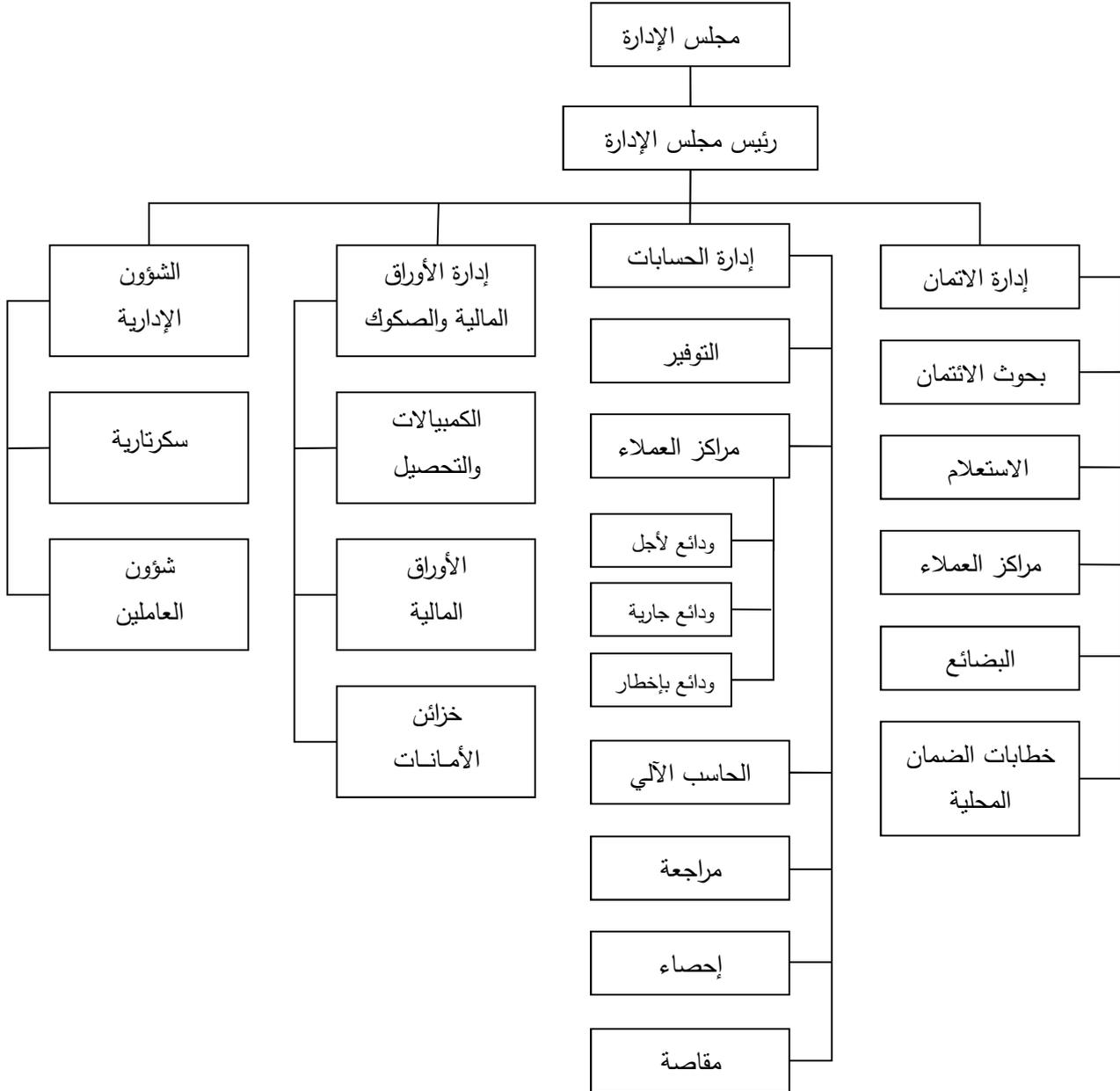
يتميز رأس مال البنك التجاري بصغر حجمه إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأموال بـ 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين اذن فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإن زادت الخسائر عن ذلك فقد تتعدى إلى جزء من أموال المودعين ونتيجته إعلان إفلاس البنك<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- فيصل بن تازير، مساهمة البنوك في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة قسنطينة، 2004-2005، صص 3،4.

**المطلب الثالث: البناء التنظيمي للبنك التجاري**

ان البنك التجاري لما يقوم به من مهام ووظائف فانه يقوم بتحديد اقسام ووحدات مختصة من شأنها تسيير العمل.

**الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي للبنك التجاري**



المصدر: مأخوذة بتصريف من محمود عساف، إدارة المنشآت المالية مكتبة عين شمس، 1978، ص 152-169.

## المطلب الرابع: نشاط وأنواع البنوك التجارية

### 1. نشاط البنوك التجارية:

#### أ. إنشاء بنك جديد:

كقاعدة هامة لا يجوز لأي بنك أن يمارس النشاط إلا بعد حصوله على ترخيص وهو ما يقتضي تقديم طلب ودفع رسوم، وفي فحص البنك المركزي لطلب إنشاء بنك جديد عادة ما يركز على معيارين أساسيين هما:

- **الأهلية:** ويقصد بالأهلية المقدرة المالية للمؤسسين وخبرات ومهارات الفريق الذي سيعهد إليه بإدارة البنك فينبغي أن يكون لدى المؤسسين أموال تكفي لشراء المبنى و الأثاث والتراكيبات والمعدات اللازمة ومبلغا نقديا للمساهمة في رأس المال. كما ينبغي أن يقدم المؤسسين ما يثبت أن فريق الإدارة المقترح يتكون من أفراد ذوي تاريخ نظيف في المعاملات المالية وذوي خبرة ودراية بالنشاط المصرفي<sup>1</sup>.

- **الحاجة:** لتقييم إنشاء بنك جديد فهي الحاجة التي تقاس بمدى ملائمة العائد الذي سيحققه البنك المقترح تأسيسه ومدى حاجة المنطقة لخدمات مصرفية إضافية، و على عكس المعيار الأول الذي يسهل الاتفاق بشأنه فإن الاحتمال كبير لأن يحدث اختلاف في وجهات النظر بشأن المعيار الثاني، فنتائج قياس العائد المتوقع التي يتوصل إليها كل من المؤسسين والبنك المركزي قد تختلف طالما أن القياس يعتمد على التنبؤ كذلك يصعب الوقوف على مدى حاجة المنطقة للخدمات المصرفية خاصة إذا كان هناك بنوك تعمل بها بل ومن المتوقع أن تسارع تلك البنوك لتقديم الدليل على عدم حاجة المنطقة إلى بنوك جديدة.

وترجع القيود المفروضة على إنشاء البنوك إلى أسباب جوهرية من بينها أن إنشاء بنك جديد لا يتطلب إنشاءات ومعدات باهظة الثمن، كما أن رأس المال عادة ما يكون صغيرا.

يضاف إلى ذلك أن البنوك تعتبر دعامة أساسية للاقتصاد القومي الأمر الذي يقتضي حمايتها من المنافسة الهدامة التي قد تنجم عن زيادة عدد البنوك عما ينبغي، وهذا وبمجرد أن يحصل البنك على ترخيص يصبح له الحق في ممارسة النشاط المصرفي.

<sup>1</sup> - سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، عمان 2011، ص ص 42-44.

ب. نطاق نشاط البنك:

يقصد بنطاق النشاط في هذا الصدد تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك وتنوع الأنشطة وامتدادها إلى مجالات غير مصرفية وبالطبع لا تستطيع بعض البنوك توسيع نطاق النشاط ما لم تعيد تنظيم نفسها بالشكل الذي يسمح بذلك ولكن كيف ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا القسم وذلك من خلال التعرض للأشكال التنظيمية للبنوك وهي: البنك ذات الوحدة الواحدة، البنك ذات الفروع، البنك كتاب لشركة قابضة:

- **البنوك ذات الوحدة الواحدة:** يقصد بالبنوك ذات الوحدة الواحدة Unit Bank تلك البنوك التي ليس لها فروع، ويقصد بالفرع في هذا الصدد الوحدة التي تقبل جميع أنواع الودائع. وبالنسبة لوحدة الإيداع والصرف الآلية Electronic Computer Terminal فإنها تعتبر في بعض التشريعات بمثابة فروع إذا ما زادت المسافة بينها وبين المركز الرئيسي عن عدد معين من الكيلومترات، باختصار يظل البنك ذات وحدة واحدة حتى لو أنشأ وحدات تقوم بجميع الخدمات المصرفية عدا قبول الودائع، كما لا تتنافى عنه هذه الصفة إذا ما قام بإنشاء وحدات آلية للصرف والإيداع على مسافة من المركز الرئيسي تقل عما يشترطه القانون لاعتبار الوحدات المذكورة فروع<sup>1</sup>.
- **البنوك ذات الفروع:** يقصد بالبنك ذات الفروع Branch Bank البنك ذات الوحدات المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد، ولها مجلس إدارة واحد وكذا نفس المجموعة من المساهمين وكما سبق أن ذكرنا يشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع حتى تعتبر فرعا. ويدور السجال بين المؤيدين والمعارضين لحق البنك في إنشاء الفروع حول نقاط رئيسية هي: الوافرات الاقتصادية، الأمان، المتنافسة تدفق الأموال وخدمة العملاء<sup>2</sup>.

- **الوافرات الاقتصادية:** يذكر أن السماح للبنك بإنشاء فروع يعني كبر حجم البنك واتساع دائرة نشاطه وهو أمر يؤدي إلى تحقيق بعض الوافرات الاقتصادية التي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمة المقدمة. وذلك على أساس أن الفروع لا تحتاج لنفس التسهيلات أو نفس الخليط من المهارات المتخصصة التي يحتاجها بنك مستقل، ويرد المعارضون على ذلك بالقول أنه لم يثبت بالدليل القاطع أن مزيدا من الفروع يسهم في تخفيض التكاليف فالدراسات الميدانية تؤكد على أن البنك متوسط الحجم هو الذي يحقق الوافرات الاقتصادية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، توزيع المكتب العربي الحديث، جامعة طنطا، 2010، ص ص 38،39.

<sup>2</sup>- منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص 40، 39.

<sup>3</sup>- سامر جلدة، مرجع سابق، ص 47.

- **الأمان:** لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأبي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، وإلى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين) وأنشطتهم وأيضاً تباين مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف والقروض التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث سحبوات ضخمة مفاجئة تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي<sup>1</sup>.
- **المنافسة:** يعتقد أن مجرد النص على السماح للبنوك بإنشاء فروع من شأنه أن يخلق مناخاً تنافسياً يهدف إلى تحقيق الفعالية، الحركية والتنمية سعياً إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها، لكن هناك اتجاه معاكس يرد بأن التوسيع في إنشاء الفروع لا يؤدي إلى خلق مناخ تنافسي بقدر العمل على خلق مناخ احتكاري إذ قد يؤدي إلى السيطرة على عدد محدود من البنوك على النشاط المصرفي<sup>2</sup>.
- **تدفق الأموال:** من مزايا الفروع أنها تمكن البنك من تحويل الأموال من الفروع التي يقل فيها الطلب على القروض إلى فروع أخرى تحتاج إلى مزيد من الأموال لمواجهة طلب المتزايد على القروض، وهو ما يعني في النهاية الاستغلال الأمثل للموارد. ويرد المعارضون على ذلك بأن البنك يمكنه أن يحقق نفس المستوى من تدفق الأموال دون حاجة إلى إنشاء فروع.
- فعندما يتوافر لدى البنك نقدية فائضة بسبب نقص في الطلب على القروض في المنطقة التي يخدمها يمكنه من استغلال ذلك الفائض وإقراضه لبنوك تعمل في مناطق يشتد فيها الطلب على القروض، أو بمشاركته تلك البنوك في القروض التي تقدمها. ويحدث العكس عندما يشتد الطلب على القروض في المنطقة التي يخدمها.
- **خدمة العملاء:** يدعي المؤيدون للبنوك ذات الفروع أنه يمكن لتلك البنوك أن تقدم خدمات لعدد كبير من العملاء كما يمكنها أن تقدم تلك الخدمات بما يلائم كل منطقة. ويرد المعارضون على ذلك بالقول بأنه إذا كان إنشاء الفروع يسمح بتقديم الخدمات لعدد كبير من العملاء إلا أن الفرع الواحد قد لا يقدم كل الوحدات التي يحتاجها العملاء.

<sup>1</sup> -hawryan.yolasite.com, 26 fev[Doc].

<sup>2</sup> - محسن زبيدة، محاضرة المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، ورقة 2009 ص 15.

كما أن الواقع العملي يؤكد بأن الفروع عادة ما تكون أقل استعداداً لتقديم قروض صغيرة ما لم تكن تلك القروض مضمونة برهن وهو أمر قد لا يلائم صغار المقترضين<sup>1</sup>.

• **بنك كتابع لشركة قابضة:** يتم تأسيسها ب كبار المساهمين في البنك صحبة مستثمرين آخرين يعتقدون في إمكانية تحقيق البنك لأرباح طائلة بقواعد تنظيمية ليصبح تحت سيطرة شركة قابضة.

(شراء حصة من الأسهم لا تقل عن 25% من جملة الأسهم المصدرة وذلك إما نقداً أو بالاستبدال) و الأصل في الشراء النقدي أن يتم تمويله من الموارد المالية الخاصة بالشركة . أما الشراء بالاستبدال فيقصد به استبدال أسهم البنك بأسهم الشركة بمعنى أن يحصل مساهم البنك على عدد معين من أسهم الشركة القابضة مقابل تنازله عن عدد معين من أسهم البنك<sup>2</sup>.

## 2. أنواع البنوك:

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد، كما أنه ليست كلها خاضعة لنظام واحد. ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف البنوك إلى الأنواع التالية:

### أ. البنوك حسب فعاليتها:

- **بنوك الودائع:** وهي تلك البنوك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب لمدة لا تتجاوز السنتين وتتحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل. وتمتاز باتصالها بجمهور كبير من الناس وهم المدخرون العاديين حيث يفتح لهم حساب خاص هو حساب الودائع ( الحساب الجاري) .
- **بنوك الأعمال:** وهي التي تقوم فعاليتها الرئيسية على الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة أو التي في طور التأسيس وفتح الاعتماد لمدة غير محدودة. ويعود الفضل لهذا النوع من البنوك في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في تشجيعها على أقل تقدير<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص43.

<sup>2</sup> -ibid, 26 fev 2016 [PPT].

<sup>3</sup> - أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص111.

ب. البنوك حسب شموليتها:

- **بنوك ذات فروع متعددة:** وهي تلك المصارف التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة، وتدار من خلال مركز رئيسي بواسطة مجلس إدارة واحد، ويدير كل فرع من فروع المصرف مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز وتشارك الفروع سوية مع المركز الرئيسي في إدارة الاحتياطات الأولية والثانوية و القروض و الاستثمارات والعمليات المصرفية الأخرى.
- ومن أهم المزايا التي تتمتع بها المصارف ذات الفروع المتعددة أنها تتلقى القسط الأكبر من الودائع، وتقوم بتقديم القسط الأكبر من الإعتمادات والتسهيلات البنكية وهذا راجع إلى اتساع حجم رأس مالها أما أهم ما يشار ضد هذه المصارف أنها تؤدي إلى احتكار العمل المصرفي<sup>1</sup>.
- **بنوك إقليمية:** وهي التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة أو مركز واحد وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى<sup>2</sup>.
- **بنوك محلية:** يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها<sup>3</sup>.

ج. البنوك حسب صنفها:

- **بنوك وطنية:** هي البنوك التي رأس مالها وإدارتها وطنيتان.
- **بنوك أجنبية:** هي تلك البنوك التي تكون فيها مؤسسة في بلاد أجنبية وافتتحت لها فرعا في دولة محلية<sup>4</sup>.

د. البنوك حسب طبيعة أعمالها:

- **بنوك تجارية:** والأصل في هذه البنوك أنها تتعامل في الأجل القصير أو على الأقل كل عملياتها تكون آجالها قصيرة وبالتالي فهي تتولى تمويل التجارة الداخلية أو الخارجية وتمويل دورة الاستغلال للمؤسسات، وحتى تاريخيا سميت " بالبنوك التجارية " لأنها كانت تمويل عمليات التجارة غير أن هذه البنوك أصبحت فيما بعد تساهم في تمويل أنشطة الاستثمار، بالإضافة إلى تدخل بعضها في أنشطة غير مصرفية أصلا كأنشطة التأمين والتأجير، وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هي قبولها الودائع تحت الطلب، خصم

<sup>1</sup> -ibid, 26 fev 2016 [PPT].

<sup>2</sup> - سامر جلدة ، مرجع سابق، ص 59.

<sup>3</sup> -www.statimes.com , Dimanche 14fev 2016 .

<sup>4</sup> - أنس البكري ووليد صافي، مرجع سابق، 112.

الأوراق التجارية وتوظيفها ودفع هذه الأموال الى اصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف<sup>1</sup>.

- بنوك صناعية: تختص بتقديم الإعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية.
- بنوك زراعية: تختص بتقديم الإعتمادات والمساعدات للمشاريع الزراعية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل وتقنيات)، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008، ص 17.

<sup>2</sup> - أنس البكري، مرجع سابق، ص 112.

## المبحث الثاني: مهام ووظائف البنوك التجارية

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا أن لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى، لكن تختلف استخداماتها من بنك لآخر.

### المطلب الأول: موارد البنوك التجارية

#### 1. موارد ذاتية داخلية:

##### أ. رأس المال (Capital):

يتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون أو أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وأنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين<sup>1</sup>. وفي هذا الصدد يجب التفرقة بين رأس المال الاسمي أو المصرح به ورأس المال المدفوع الذي ينقص عادة من رأس المال الاسمي بسبب عدم مطالبة المكتتبين في رأس المال بدفع كل الالتزامات.

- **رأس المال الاسمي:** رأس المال الاسمي هو مجموع رأس المال الكلي الذي صدر به قرار إنشاء البنك والذي يكون مرسما ومسجلا عند البنك المركزي، وتحدد قيمته القوانين والتشريعات المالية السارية المفعول في البلد لحظة اعتماد البنك.
- **رأس المال المدفوع:** هو ما طالب به البنك - الهيئة المسيرة - ودفعه المساهمون فعلا وهو الذي يظهر من الميزانية ولا يرد ثانية إلى المساهمين في حالة فشل البنك أو حله إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات وديون البنك اتجاه الغير وقد يتساوى رأس المال المدفوع مع رأس المال الاسمي أو لا يقل عنه، وينقسم رأس المال الذي لم يطلب إلى قسمين: قسم يستطيع مديرو البنك أن يطلبوه في أي وقت كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك ويسمى كذلك برأس المال القابل للطلب (المطالبة)، قسم يسمى رأس المال الاحتياطي ويستطيع المديرون (المسيرون) مطالبة المساهمين به في حالة حل البنك فقط، وجعل المساهمين مسئولين بقيمة رأس المال الاحتياطي يقوي مركز البنك لدى المودعين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - جمال لطرش، مذكرة بعنوان البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال العملاء، مقدمة لنيل شهادة ماستر 2، تخصص مالية بنوك ونقود، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 10 .

<sup>2</sup> - كمال قايد، التقييم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر، مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، جوان 2005، ص 27.

ب. الأرباح غير الموزعة ( الأرباح المحتجزة):

وتشمل الأرباح المرحلة أو أرباح العام الحالي، وتعتمد على السياسة التي يقترحها مجلس إدارة البنك ويترتب عليها احتجاز جزء من الأرباح الصافية للبنك كاستراتيجية تهدف إلى تنمية موارده الذاتية، وهي سياسة تتلاءم مع مصلحة كبار المالكين للبنك لأن الاحتجاز يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم العادية، وهذه السياسة تتلاءم مع توجهات البنك المركزي لأنها تدعم سيولة البنك وتزيد من معدلات حماية ودائع العملاء<sup>1</sup>.

ج. الاحتياطات:

عبارة عن الجزء المستقطع من الأرباح السنوية لدعم السيولة في البنك ومواجهة المخاطر المستقبلية والاحتياطات على عدة أنواع وهي:

- **الاحتياطات الإلزامية:** تنص أغلب التشريعات على ضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني (Required Reserve) ويتم الاحتفاظ بهذا النوع من الاحتياطات التي تخصم بنسبة سنوية تحدد من إجمالي الودائع بسيادة القانون ويستخدم أيضا لأغراض المقاصة بين البنوك، ويتم حسابها وفقا للمعادلات التالية:

$$\text{الاحتياطي القانوني} = (\text{إجمالي الودائع} + \text{المستحقات للبنوك الأخرى} + \text{الشيكات} + \text{الحوالات المستحقة على البنك}) \times \text{النسبة المحددة} \%$$

ويحرص البنك على الاحتفاظ برصيد يقل عن نسبة الاحتياطي القانوني لأنه بخلاف ذلك يتعرض للعقوبات التي يفرضها قانون البنوك، وفي الوقت نفسه ليس من الحكمة الاحتفاظ لدى البنك المركزي برصيد يزيد عن مبلغ الاحتياطي القانوني لأن في ذلك ضياعا للأرباح إستنادا إلى مفهوم كلفة الفرصة البديلة التي تحسب ك: :

$$\text{كلفة الفرصة البديلة} = \text{الرصيد الفائض} \times \text{نسبة عائد السوق}^2$$

- **الاحتياطات الخاصة:** هو احتياطي ذو طابع اختياري يشكله البنك بمحض إرادته وفقا لقانونه الأساسي<sup>3</sup>.
- **الاحتياطات السرية:** وهي على نوعين:

<sup>1</sup>- دربر كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص145.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص144.

<sup>3</sup> -www.statimes.com / ?t=22885003, 26 fev 2016.

- نوع من الاحتياطات يشكل بهدف الحماية من مخاطر انخفاض القيمة، سعر الصرف... إلخ.
- نوع آخر يكون في شكل مؤونة الخسائر والتكاليف.

## 2. موارد خارجية:

هي التي يكون مصدرها من خارج البنك وتشمل:

### أ. الودائع:

هي تلك الأموال التي يتحصل عليها البنك من المتعاملين فهي تمثل أهم موارد البنك بسبب كبر نسبتها مقارنة بإجمالي الموارد وهي على عدة أنواع<sup>1</sup>.

- **الودائع الجارية:** وهي المبالغ المودعة لدى البنك ويمكن سحبها دون إخطار مسبق ولا تدفع البنوك عادة على هذا النوع.
- **الودائع الثابتة (الأجل):** وهي المبالغ التي يلتزم البنك بموجبها الدفع في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه مقابل سعر فائدة.
- **ودائع التوفير:** وهي المبالغ المودعة لدى البنك المركزي لآجال طويلة وتدفع عليها البنوك أسعار فائدة محددة مسبقا ومعظم هذه الودائع تكون شخصية ونسبتها الإجمالي الودائع ضئيلة جدا.<sup>2</sup>

### ب. الديون الأخرى:

تتمثل في الأموال التي يتحصل عليها البنك من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي.

### ج. التسهيلات الائتمانية الخارجية:

تتلخص في القروض والإتمادات التي يتحصل عليها البنك التجاري من البنوك التجارية الأخرى الأجنبية.

### د. القروض ما بين المصارف:

لا ينظر إلى هذا النوع من البنود بارتياح وذلك لضعف سيولته إضافة إلى ذلك وفي حالة الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة قد تكون كل البنوك في حاجة إلى هذا النوع من البنود فتجد نفسها عاجزة عن إقراض بعضها البعض وهذا ما يسمى بأزمة النظام المصرفي<sup>3</sup>.

### هـ. المبالغ المقترضة من البنك المركزي:

<sup>1</sup> -bu.univ-ouargla.dz/license/pdf/makchiche.pdf idmemoire:3212, 26 fev 2016;[pdf].

<sup>2</sup> -www.kaufusu.sa/Files/, 26 fev2016 :[Doc] doc.

<sup>3</sup> -Ibid, 26 fev2016.

يمثل مصدر مهما وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الموسمي ويعود لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي للاقتراض منه في حالات عادية ممكن أن تكون باعتبارها هي مدى كفاية مواردها من الودائع، ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي وشروط الاقتراض منه<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية

يمكن القول أنه وكما تعبر خصوم البنك عن الموارد تعبر أصوله عن استخداماته لتلك الموارد. وفي نطاق مجالات الاستخدام أو التوظيف المتاحة أمام البنوك التجارية تتضافر مجموعة من العوامل في السعي نحو تحقيق التوفيق الأمثل بين الرغبة والسيولة إلى جانب تحقيق عنصر أمان في توظيف الموارد<sup>2</sup>.

#### 1. السيولة:

إن الهدف الرئيسي للمدير المالي هو زيادة قيمة المشروع، ولكي يتم ذلك لابد من تحقيق إحدى الأهداف الفرعية من بينها السيولة حيث تقع على المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع لمقابلته التزامات المشروع ودفعها في مواعيدها مما يؤدي إلى تحقيق الأخطار التي يواجهها المشروع، حيث يترتب على المدير المالي المحافظة على سمعة المشروع الائتمانية.

وهناك نوعان من السيولة: سيولة الأصل، سيولة المشروع.

#### أ. سيولة الأصل Liquidity of Asset :

ويقصد بها سهولة تحويل الأصل إلى نقدية بدون خسائر ضمن العمل الطبيعي للمشروع، ويحكم على سيولة الأصل من خلال الوقت اللازم لتحويله إلى نقد ومن درجة الثقة في القدرة على تحويله إلى نقد دون خسائر.

لذلك تقسم الأصول في المشروع إلى قسمين:

- أصول سائلة متداولة **Assets Current**: وتضم جميع الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية وتختلف هذه الأصول في سرعة التحويل إلى نقدية وهذه الأصول هي: النقدية في الصندوق وفي البنوك، الأوراق المالية، أوراق القبض و الذمم المدينة.

<sup>1</sup> - أنس البكري ووليد صافي، مرجع سابق، ص 119.

<sup>2</sup> - أنس البكري، مرجع سابق، ص 119.

• أصول غير سائلة (ثابتة) **Assets Fixed**: وتضم جميع الأصول التي لا تتحول إلى نقدية في الأجل القصير والتي امتلكها المشروع من أجل استخدامها، ومن هذه الأصول: الأصول غير الملموسة كالشهرة الأراضي والمباني، الآلات، السيارات والأثاث.

ويتعرض المشروع لمشاكل السيولة في حالة استثمار أمواله في موجودات يصعب تحويلها إلى نقد في الوقت اللازم.

### ب. سيولة المشروع **Liquidity of The firm** :

يقصد بها وجود أصول سائلة (نقد في الصندوق والبنوك وشبه نقد مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة) تمكن المشروع بالقيام بالأعمال الآتية:

– سداد التزامات المشروع في مواعيدها، مما يدعم ثقة مقترضيه ويساعد في بناء سمعتها الائتمانية.

– استمرار المشروع في تحريك دورته التشغيلية من قدرة على شراء البضاعة ودفع المصاريف المتنوعة من رواتب وإيجارات وغيرها.

– القدرة على مواجهة الحالات الطارئة التي تتطلب الدفع المباشر.

– القدرة على الاستفادة من الخصومات نتيجة السداد المبكر "الخصم النقدي".

ويتعرض المشروع لمشاكل السيولة في حالة عدم التزام بين تدفق النقد للمشروع وبين مواعيد سداد الالتزامات وأيضا في حالة تحقيق المشروع لخسائر في العمليات تؤدي إلى استنزاف موارده<sup>1</sup>.

### 2. الربحية:

سعي المصرف لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكية عن طريق تحقيق أرباح ملائمة أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع.

ولكي يحقق المصرف هذه الأرباح فإن عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الجمالية والنفقات الكلية<sup>2</sup>.

وعليه يمكن تقييم استخدامات البنك التجاري إلى 3 مجموعات رئيسية:

<sup>1</sup> - محمد طيب، الإدارة المالية في القطاع الخاص، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 61، 62.

<sup>2</sup> - زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 91.

أ. المجموعة الأولى:

الأصول النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة التامة يمكن تسميته بخط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الجارية لعملائه.

وقد تظهر (نقدية تخزينية البنك أو أرصدة البنك التجاري لدى البنك المركزي).

وعلى العموم فعن المستوى الفعلي لرصيد الندي للبنك التجاري في أي لحظة يحكمه مجرى العمليات المصرفية وما تقدر إدارة البنك الاحتفاظ به لمواجهة الزيادة الطارئة للسحب منه.

ب. المجموعة الثانية:

تشمل غالبية أصول البنك التي يوظفها فيها القسم الأكبر من موارده ويمكن ذكر المجموعات الفرعية التي تشكل هذه المجموعة كالتالي:

• **مجموعة الأصول الشبه نقدية أو الشديدة السيولة:** تشمل العديد من القروض منها قروض قابلة للاستيراد أو وديعة لدى بنك آخر بهدف تغطية متطلبات التمويل المؤقت ويشمل الحسابات التشغيلية ومعاملات مع المراسلين.

ويدخل ضمنها أيضا ما يسمى القروض القابلة للاستدعاء ويمثل هذا النوع من القروض أهم عناصر ما يسمى (بخط الدفاع الثاني) في مواجهة متطلبات السيولة في البنك التجاري<sup>1</sup>.

• **مجموعة الأوراق المالية الحكومية:** وتتمثل في الأوراق المالية التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة وهذا لإمكانية الاقتراض بضمان من البنك المركزي، وتكون أذونات الخزينة، سندات حكومية باعتبارهما ورقتين ماليتين تصدرها الشركات المساهمة أو المنظمات الحكومية وتعتبر عن قرض قصير الأجل يستحق الدفع في أوقات محددة ويحمل سعر فائدة، وتلتزم المنشأة التي أصدرت هذا النوع من القروض بدفع القيم عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع الفوائد<sup>2</sup>.

• **الأوراق التجارية المخصومة:**

وتكون عملية خصم الأوراق التجارية لدى البنك تتم على النحو التالي:

- يقوم البنك بشراء الأوراق التجارية من العملاء في نظير أن يدفع لهم قيمة حالية لهذه الأوراق، والقيمة الحالية عبارة عن القيمة الاسمية للأوراق مطروحا منها مصروفات الأجيو، ويتكون هذا الأجيو من 03 عناصر رئيسية هي:

<sup>1</sup> - أنس البكري ووليد صافي، مرجع سابق، ص ص 119، 120.

<sup>2</sup> - أسعد حميد العلي، الإدارة المالي (الاسس العملية والتطبيقية)، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 255.

- ✓ الفائدة على قيمة الورقة من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق.
- ✓ عمولة تحصيل نظير قيام البنك بتحصيل الأوراق في تاريخ الاستحقاق.
- ✓ مقابل مخاطرة نظير ما قد يتعرض له البنك من أخطار في حالة رفض الأوراق.
- في تاريخ استحقاق الأوراق المخصوصة (المشترأة أو المقطوعة) هناك احتمالين:
  - ✓ تحصيل الأوراق المخصوصة بمعرفة البنك أو الفروع أو المراسلين وفي هذه الحالة يتم إجراء قيد الإثبات عملية التحصيل لأن الأوراق تلك ملك للبنك.
  - ✓ رفض هذه الأوراق وفي هذه الحالة يقوم البنك برد الأوراق المرفوضة للعملاء خاصمي الأوراق (بائعي الأوراق) ويخصم من حسابهم الجاري أو يحصل نقدا قيمة الأوراق المرفوضة .
- **منح السلف أو القروض:** يقوم العملاء بإيداع الأوراق التجارية لدى البنك كضمان للسلفة ثم يقوم البنك بدراسة هذه الأوراق ويقرر نسبة السلفة من القيمة الاسمية للأوراق<sup>1</sup>. وبيئها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية التي تكون قصيرة الأجل غالبا.
- ج. المجموعة الثالثة:** وتشمل هذه المجموعة على استثمارات المصرف التجاري والتي يضع فيها المصرف التجاري جانبا من موارده المالية بهدف تحقيق الربح بالدرجة الأولى.
- وهناك اتجاهين في العالم يحددان كيفية استثمار أموال المصرف التجاري وهما:
  - اتجاه المدرسة الانجليزية.
  - اتجاه المدرسة الألمانية.
- ولقد درجت في المصرف التي تسير على التقاليد المصرف الانجليزي عن الابتعاد عن تمويل الاستثمارات الصناعية الطويلة الأجل وفضلت استثمار أموالها في استثمارات قصيرة الأجل وفي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وبدون خسائر وهذا ما يعرف في لغة المصارف بنظرية القرض التجاري الذي يقوم على مبدئين أساسيين:
  - أن المصرف يتلقى مورده من مصادر قصيرة الأجل.

<sup>1</sup> -www.jps.dir.com/farum/uploads/1848/banks.accounting.pdf. 26 fev 20016.

- من غير المناسب أن يجمد أمواله في استثمارات طويلة الأجل لأن لا تتعرض سيولتها للخطر.

كما يقول أنصار المدرسة الانجليزية أنه إذا لجأ المصرف إلى بيع الأوراق التجارية والمالية التي يستثمر فيها أمواله في أوقات الكساد الاقتصادي والعسر المالي وغالبا ما يتعرض لخسارة كبيرة حيث تهبط قيمتها بشكل كبير جدا<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

البنوك هو مكان التقاء العرض والطلب على الأموال والبنوك وهذه الأخيرة هي جسر أو وساطة لتحقيق أهداف البنك، فالبنك هو منشأة مالية عملها الرئيسي الأموال أي المدخرات المجمدة من الجمهور لغرض تقديمها لطرف آخر لاستخدامها زمن تم حتى يتمكن البنك التجاري من جلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين، ويقوم بتوفير الكثير من الخدمات المصرفية فيما يتجاوب واحتياجاتها ومتطلباتهم ومنه يمكن ذكر أهم الوظائف والخدمات التي يقدمها البنك التجاري ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك وظائف تقليدية وأخرى حديثة والتي على أساسها سوف نورد أهم الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري.

#### 1. الوظائف التقليدية:

- تلقي وقبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب (ودائع تجارية) وبعضها ودائع لأجل أو ودائع ادخارية<sup>2</sup>.
- تقديم القروض والسلفيات: حيث أن البنوك تقدم هذه القروض والسلفيات من مخزون الودائع لديها مقابل فوائد تفوق الفوائد الممنوحة على الوديعة، أي أن الفائدة على القروض تكون أكبر من الفائدة على الوديعة في تحقيق الربح مع العلم أن قيمة الفائدة تحدد على أساس قيمة القرض ومدته.

#### أ. من حيث النشاط الممول:

- القروض التجارية: هدفها تمويل جميع النشاطات التجارية.
- القروض الصناعية: هدفها تمويل مختلف الأنشطة الصناعية.
- القروض الزراعية: توجه على تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها.

<sup>1</sup>- رشاد العسار، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2010، ص86.

<sup>2</sup>- محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص128.

- القروض الشخصية: مقدمة لأشخاص يعانون النقص في التمويل وكذلك أصحاب الحرف البسيطة.
- ب. من حيث الضمان:
  - قروض غير مكفولة بضمان معين: يقدم البنك هذه القروض عادة لعميل دائم الاقتراض والتعامل معه.
  - قروض مكفولة بضمان: تقديم القروض بضمانات هو الشائع لدى البنوك التجارية لكن هذه الضمانات تختلف باختلاف: حجم الفرد، المركز المالي للعميل وكذا حجم المشروعات.
  - ج. من حيث المدة:
    - قروض الاستثمار: تكون موجهة للرسوم الثابتة للمؤسسة أو لاستثماراتها، لذلك عادة ما تكون قروض متوسطة (مدتها من 02 إلى 05 سنوات) وطويلة الأجل (05 سنوات فأكثر) لكي تتجاوب وهذا النوع من التمويل ومن المعروف أن هذا النوع من القروض هو من اختصاص المؤسسات المالية المتخصصة لكن البنوك التجارية بإمكانها منح هذه القروض كذلك بشروط معينة.
    - ويدخل كذلك في إطار القروض الاستثمارية قرض الإيجار وهذا الأخير تقنية مصرفية أوجدها الأمريكيون سنة 1950، و تكمن هذه التقنية المؤسسة من استئجار أصل ما لفترة معينة، وفي نهاية فترة الإيجار لها خيار شراء هذا الأصل من عدمه، وينقسم قرض الإيجار حسب طبيعة الأصل إلى:
      - قرض إيجار الأصول المنقولة.
      - قرض إيجار الأصول الغير المنقولة.
  - قروض الاستغلال: تكون موجهة لتمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسة وتكون عادة لمدة قصيرة لا تتجاوز السنتين، وبالأحرى من 01 إلى 02 سنة ونجد لهذا لنوع عدة صور مثل الخصم.
  - قروض تمويل التجارة الخارجية: تنقسم إلى نوعين:
    - قرض المورد.
    - قرض المشتري<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد جميل توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة، بيروت، 1980، ص420.

## 2. الوظائف الحديثة:

فيها ما ينطوي على ائتمان أي أن البنك يقوم بتقديم قرض: وفيها ما لا ينطوي على ائتمان أي أن البنك يقدم خدمة للعملاء على أن لا يعطي أموالاً للأفراد والمؤسسات ويمكن إجمالها في:

### أ. التعامل بالأوراق التجارية والمالية:

نجد أن البنوك التجارية تدخل مشترياً أو بائعاً للأوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لحساب عملائها، كما يمكن أن تقوم بتحصيل إيراداتها، وتقوّم البنوك التجارية كذلك بعملية خصم الأوراق التجارية لصالح العملاء وتحصيل كوبوناتهما في موعد استحقاقها وهذا كله مقابل عمولة يتقاضاها البنك.

### ب. شراء وبيع العملات الأجنبية:

وذلك بأسعار محددة من قبل المركزي وحسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف وكل ذلك مقابل عمولة.

### ج. فتح العمليات المستندية :

وهي خاصة بعمليات الاستيراد والتصدير والتي يأتي عن طريقها تسهيل عملية التجارة الخارجية حيث يتم بموجبها تسهيل الالتزامات بين المصدر والمستورد.

### د. تحويل الأموال الضرورية للعملاء في الخارج:

من أجل الدراسة، السياحة، العلاج وهذا كله بهدف حماية الفرد من سرقة وضياع أمواله.

### هـ. تمويل الإسكان الشخصي:

يمكن للبنوك تمويل قطاع البناء والسكن من خلال قروض للعملاء معه والمقاولين لأن البنوك التجارية مؤسسات غير متخصصة<sup>1</sup>.

### و. تأجير الخزائن الحديدية للأفراد:

والمقصود بها هنا هو أن البنك يقوم بإيجار الصناديق الحديدية فمع تطور الحياة ازدادت حاجة الأفراد خاصة الأثرياء منهم إلى الاحتفاظ بأموالهم في مكان أمين فقامت البنوك بإنشاء صناديق حديدية تحتوي على المجوهرات والوثائق والمستندات الملكية والأوراق المالية لكونها لا تتعرض إلى السرقة أو الحرق وكلهم مقابل عمولة محددة.

<sup>1</sup> - الجنيني منير محمد، أعمال البنوك "وديعة النقود، وديعة الصكوك"، دار الفكر الجامعي، ص45.

ز. سداد الدفعات نيابة عن العملاء:

حيث يمكن للبنوك التجارية أن تدفع الالتزامات المترتبة عن عملائها نظرا ليس لأهمية هؤلاء العملاء لكن كإشهار لها.

ح. تقديم الدراسات والامتيازات لحساب الغير:

نجد أن البنوك التجارية مؤخرا أصبحت تشارك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة من المتعاملين معها لدى إنشاء مشاريعهم وذلك باعتبار أن سلامة المشروع الممول من سلامة البنك ون الدراسة التي يقوم بها البنك تكون مطابقة للواقع وجدية ويحصل البنك كذلك على عمولة مقابل ذلك.

ط. ادخار المناسبات:

تشجع البنوك المتعاملين معها خاصة الأفراد على أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات مواسم الاضطرابات، الزواج، السياحة... إلخ. حيث تعطيمهم فوائد مغرية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم وتمنحهم تسهيلات في الاقتراض أي بشروط سهلة كالحصول على مبالغ توازي ضعف المبلغ المدخر عند حلول المناسبة. وهذا النوع من الخدمات المصرفية يؤدي إلى زيادة موارد البنك ولكن بشكل دوري<sup>1</sup>.

ي. البطاقة الائتمانية:

تعتبر من أشهر الخدمات التي اتخذتها المصارف التجارية في و م أ في الستينات من هذا القرن، وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه بموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتعامل بخدمات عديدة في المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات على البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه قائمة مختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل المصرف هذه القائمة في نهاية كل شهر ولا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الائتمان إذ قام بالسداد في الأجل المحدد إلا أنه يدفع فوائد مقدارها (15%) في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> - فلاح حسين، إدارة لبنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ص 34.

## المبحث الثالث: ماهية التسهيلات البنكية

تختلف التسهيلات البنكية المقدمة من طرف البنك من متعامل اقتصادي لآخر باعتبارها احدى اهم الادوات والأساليب المشجعة للاستثمار.

### المطلب الأول: مفهوم التسهيلات البنكية

#### 1. تعريف التسهيلات البنكية:

تعتبر التسهيلات المصرفية من العمليات الهامة والأساسية التي تقوم بها البنوك ومن أهم البنود لتوظيف الأموال لدى المصرف، وتعتبر عمليات التمويل المصرفي المصدر الأساسي لإيرادات البنك.

#### أ. تعريف الائتمان Credit Defined :

وردت في الائتمان عدة تعريفات فقد عرفه (Thomas) هكذا:

الدين والائتمان هما الشيء نفسه، فالدين الالتزام بالدفع في المستقبل والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات، في المستقبل حجم الديون يساوي حجم الائتمان، كما عرفه (Pulsinelli Millerond) على أنه القوة الشرائية المقرضة، أو التي تصبح متاحة للمقترضين، حيث أن أسواق الائتمان تجعل من الممكن لهؤلاء الأفراد القادرين حالياً الانتظار من أجل الحصول على السلع التي يرغبون في شراءها، ولا بد لهذا العمل من سعر أو تكلفة ألا وهي سعر الفائدة واعتبره (Voich) القوة الشرائية غير المستهلكة من الدخل، ولكنها خلقت بواسطة المؤسسات المالية، (البنوك)، من دخل المودعين غير المستغل والمودع في البنوك، وعرفه (عوض الله) بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالدائن والثاني وهو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقترض ويضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة، تدفع للدائن مستقبلاً نظير تخليه في القيمة الحاضرة.

#### ب. شروط الائتمان<sup>1</sup>:

تحدد شروط الائتمان للشركة شروط التسديد المطلوبة من جميع زبائنها فمثلاً 10/2 صافي 30 تعني أن المشتري سيحصل على خصم نقدي 2% إذا سدد الفاتورة خلال 10 أيام بعد بداية فترة الائتمان وإذا لم يستقد الزبون من هذا الخصم النقدي فإن مبلغ الفاتورة كاملاً يجب أن يسدد خلال 30 يوم بعد بداية فترة الائتمان وتشمل شروط الائتمان على ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

<sup>1</sup> - فايز سليم حداد، الادارة المالية، ط2، دار الحامد للنشر، عمان، 2009، ص 383.

1- الخصم النقدي إذا كان هناك خصم نقدي وفي هذه الحالة 2%.

2- فترة الخصم النقدي وفي هذه الحالة 10 أيام .

3- فترة الائتمان وفي هذه الحالة 30 يوم.

أي تغيير في شروط الائتمان له أثر على ربح الشركة الكلي.

## 2. خصائص التسهيلات البنكية:

- تساهم في توظيف الأموال، وذلك من خلال استثمارها في مشاريع اقتصادية من شأنها تنمية تلك الأموال بفوائد إيجابية عائدة بالنفع عليها.
- تنشيط النظام الديناميكي للاقتصاد داخل البلاد.
- تسهيل المعاملات الاقتصادية<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: التسهيلات البنكية

### 1. التسهيلات البنكية المباشرة: وتتمثل في:

#### أ. القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

والقروض الطويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب 07 سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها المهنية.

ونظرا لطبيعة هذه القروض التي تمنحها البنوك يجعلها تتطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع هذه المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيض درجة هذه المخاطر ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - خالد امين عبد الله، اسماعيل ابراهيم طراء، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص 167، 168.

<sup>2</sup> - [www.iqtissad.blogspot.com](http://www.iqtissad.blogspot.com), fev2016.

ب. القروض قصيرة الأجل:

ذكرنا في تعريف البنوك التجارية أن الأصل في هذه البنوك هو التعامل الأجل القصير، وفيه تتركز عملياتها، ويرجع ذلك إلى هيكل مواردها المالية الذي تغطي عليه الودائع الجارية، ومن أبرز أشكال هذه القروض نذكر:

- **تسهيلات الصندوق:** تمنح من أجل إعادة التوازن لخزينة المؤسسة حتى تتمكن من ضمان السير العادي لدورة الاستغلال، كإجراء المواد الأولية أو دفع مستحقات الضرائب أو أجور العمال، ولذلك تسمى بقروض الرزنامة .
- **الكشف المصرفي:** وهو المبلغ الإضافي الذي يسمح للزبون بسحبه فوق الرصيد الموجود في حسابه الجاري. ويحسب البنك الفائدة على أساس مبلغ الانكشاف (c) و مدته (n) ومعدل الفائدة (i) فإذا كان رصيد الحساب للزبون لدى البنك دائنًا بمبلغ 100 ون وسحب 120 ون فإن مقدار الكشف هو 20ون.

$$c = \frac{ci}{3}$$

- **القرض الموسمي:** هو قرض يطلبه الزبون لتغطية عجز ناتج عن مصاريف إضافية موسمية تتطلبها طبيعة النشاط الموسمي الذي تمارسه بعض المؤسسات، وأبرز مثال لها موسم الحصاد في مجال الفلاحة، حيث يحتاج الفلاح إلى استئجار حاصدة وتوظيف عمال مؤقتين وغير ذلك من مستلزمات الحصد أو مؤسسات في نفس المجال.
- **التسيقات على الفواتير:** قروض تقدم بغرض تغطية جزء من فواتير الزبون المستحقة على بعض المؤسسات أو الإدارات أو الجماعات المحلية والناجمة عن أعمال أو خدمات قدمها لها<sup>1</sup>.

ج. الخصم التجاري:

وهي تتمثل في تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها بعد خصم عمولته أو بمعنى آخر عملية الخصم تتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها، وبعد ذلك يقوم البنك بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ المحدد.

ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم ويطبق هذا الأخير المعدل على مدة القرض والتي هي عبارة عن الفترة التي تفصل بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق، ويتحدد معدل الخصم بناءً على ثلاثة عناصر أساسية:

<sup>1</sup> - ربيع حسين، مرجع سابق، ص ص 239، 240.

- سعر الفائدة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق وهو ثمن القرض .
- عمولة التحصيل: وهي مقابل الجهد المبذول عن تحصيل الورقة من طرف البنك في ميعادها.
- عمولة الخصم: هي أجره البنك لقيامه بتحويل قيمة آجلة بقيمة عاجلة<sup>1</sup>.

#### د. كفالات الدفع :

هو عقد يلتزم بموجبه شخص يسمى الكفيل (وهو البنك هنا) بدفع دين محدد عند الاستحقاق نيابة عن المدين (الزبون هنا) في حالة عدم وفاء هذا الأخير بالتزامه أو إعساره.

#### 2. التسهيلات البنكية غير المباشرة<sup>2</sup>:

وتتميز عن الأولى في أن المستفيد من هذه التسهيلات كون خصا آخر غير عميل للبنك التي منحت التسهيلات بناء على طلبه والتسهيلات الغير مباشرة لا تتضمن قيام البنك بوضع بنود مباشرة بين أيدي العميل والمستفيد في الحال إنما تعكس تعهدا خطيب من قبل البنك بالالتزام قد يتحقق وقد لا يتحقق تبعا لتحقيق أو عدم تحقق الشروط الواردة في التعهد ومن أنواع هذه التسهيلات ما يلي:

#### أ. الإعتمادات المسندية:

وهي تعتبر أداة دفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية بين المستورد والمصدر ويتم فتح الإعتمادات المسندية بناء على طلب عملاء البنك الحاصلين على سقف اعتمادات مسندية من قبل البنك وهي نوعان:

- الإعتمادات المسندية بالاطلاع: ويفتح هذا النوع من الإعتمادات مقابل تأمين نقدي وبدفعة العميل مقدما وتحديد قيمته حسب درجة الثقة بالعميل و أوضاعه المادية.
- الإعتمادات المسندية المؤجلة بالدفع: وهي التي يتم الدفع بموجبها في وقت أجل بعد شحن البضاعة وتقديم المستندات.

#### ب. الكفالات البنكية أو خطابات الضمان: L/GS

وهي عبارة عن تعهد خطي مكتوب يصدر عن البنك بناء على طلب عميله وذلك بدفع مبلغ محدد يحدد قيمة الكفالة للعملاء لتحقيق من مقدرتهم على تنفيذ الأعمال التي حددت الكفالة من أجلها، وتتداخل في بعض الأحيان التسهيلات المباشرة مع الغير مباشرة كما يحدث عندما يتحول الالتزام العرضي في الاعتماد أو خطاب الضمان إلى التزام مباشر على البنك تجاه الجهة المستفيدة.

<sup>1</sup>- عوادي إيمان، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة نيل شهادة الليسانس، تخصص مالية، جامعة قسنطينة، 2001، ص12.

<sup>2</sup>- خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق ص41.

### المطلب الثالث: أساسيات منح القروض و الائتمان

كما هو متعارف عليه أن البنك التجاري يعمل أساسا بأموال الآخرين ونظرا لأن هذا العمل يتم من خلال توجيه هذه الأموال إلى نشاطات استثمارية مختلفة وذات مخاطر متباينة وعليه فمن المنطقي أن تولي إدارة البنك التجاري عناية خاصة بنوعية الاستثمار هذا من ناحية أخرى تحديد مجالها ودرجة المخاطر المحيطة بها.

#### 1. أسس منح القروض والائتمان المصرفي<sup>1</sup>:

مع تطور البنوك التجارية واتساع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية فقد تنوعت أشكال القروض و الائتمان التي تقدم من البنوك التجارية للتلائم وتتوافق مع الحاجات الاقتصادية، وتتكيف مع العوامل المحددات التي تتفاعل معها.

وعادة ما تحدد إدارة البنك التجاري مبادئ الطلب على كل نوع من أشكال القروض، الائتمان وتقييم فاعلية وقابلية البنك التجاري، في تلبية هذه الطلبات، حيث تحدد القروض والائتمان على أسس:

- ✓ موقع البنك وحجمه.
- ✓ البيئة التنافسية التي يعيش فيها البنك.
- ✓ خصية ونوعية القوى البشرية العاملة في البنك، و المسؤولية عن منح القروض والائتمان.

تقسم الأنشطة الائتمانية والإقراضية للبنوك التجارية إلى نشاطات مأمونة ونشاطات تتعرض إلى مخاطر رغم أن وجهة النظر المعروفة عند اتخاذ قرار الإقراض ومنح الائتمان تشير إلا أنه لا يوجد استثمار أو ائتمان أو إقراض خالي من المخاطر وحتى الاستثمار في حوالات الخزينة المركزية التي تصدرها الدولة والتي يفترض فيها أن تكون خالية المخاطر تتعرض إلى درجة مخاطر انخفاض القوة الشرائية، بل لا يمكن لأي بنك تجاري أن يستمر في أعماله إذ لم يتعرض إلى بعض القروض والائتمان المخففة بالمخاطر.

ورغم أن هذه المخاطر وليدة عدد من العوامل إلا أن العامل الجوهري لذلك ناتج عن عدم رغبة المقترض في تسديد ما بذمته من قروض أو ائتمانات أو عدم قدرته في تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض. وعادة ما تختلف الرغبة في التسديد أو القدرة في ذلك مع الظروف الاقتصادية، ففي فترات الازدهار الاقتصادي تزداد الرغبة في التسديد قياسيا بفترات الشدة و الانكماش، حيث يتدهور النشاط الاقتصادي وتنخفض الأرباح.

<sup>1</sup> - سامر جلدة، مرجع سابق، ص 132، 133.

ونستطيع أن نلخص الأسس التي تعتمد عليها البنك في منح القروض والائتمان استناداً إلى قواعد واستراتيجيات مستقرة ومتعارف عليها وهي:

#### أ. توفير الأمان لأموال البنك:

وذلك يعني اطمئنان البنك إلى أن المؤسسة أو الفرد الذي تحصل على الائتمان سوف يتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

#### ب. تحقيق الربح:

والمقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريف المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر تكفي لتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك، ولتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك على شكل أرباح صافية.

#### ج. السيولة:

يعن احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك، النقدية منها والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي، لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير<sup>1</sup>. ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لا يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر<sup>2</sup>، و هدف السيولة دقيق لأنه يلتزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية والسيولة.

ويقوم كل بنك بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة، لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الأخطاء، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد العزيز الدعيم وماهر الأمين، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد(3)، 2006، ص195.

<sup>2</sup> - محمد عبد الفتاح، المصرفي إدارة البنوك، ط1، دار المناهج، عمان، 2006، ص24.

<sup>3</sup> - عبد العزيز الدعيم وماهر الأمين، مرجع سابق، ص195.

## 2. نماذج معايير منح القروض و الائتمان:

تتعرض عملية القرض والائتمان البنكي إلى العديد من المخاطر الائتمانية، ويسعى البنك قبل أن تمنح القرض أو الائتمان إلى دراسة المركز المالي للزبون، يقول "كثير" الاقتصادي المعروف: "إذا أقرض البنك شخصا 1000 دولار فقط امتلك البنك هذا الشخص، أما إذا كان شخصا مليون دولار للبنك حينها يصبح البنك تحت رحمة هذا الشخص، وهذا الكلام رغم أنه قد تم وأنه مازال يصلح للقرن الحادي والعشرين وذلك لأن البنك يمكن أ، يتخذ إجراءات صارمة تجاه الزبون الذي اقترض منه 1000 دولار وتكون الخسارة حينئذ بسيطة، أما الزبون الذي اقترض من البنك مليون دولار فإن إفلاسه يسبب اهتزازا للمركز المالي للبنك، ويتردد البنك في اتخاذ إجراءات قضائية، ضده لأنه حتى ولو دخل هذا الزبون السجن فإن النتيجة النهائية ضياع أموال البنك التي هي في النهاية أموال المودعين، وهو ما يعني كارثة للبنك وتأثيرا في الاقتصاد ولذلك فإن البنوك تضع معايير لمنح القروض لزيائنها ويمكن لمحلل الائتمان من أجل تحليل المخاطر الائتمانية أن ينطلق من تطبيق نماذج المعايير الائتمانية.

### أولا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5c's

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ (5c's) ابرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عملية المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان وفي : سيتم عرض هذه المعايير<sup>1</sup>.

#### أ. الشخصية Character:

ويقصد بها مجموعة من السمات الشخصية التي تكشف عن نمط استجابة الزبون المحتمل نحو سداد التزاماته المالية، ويعتمد محلي الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية الزبون على ما يعرف بالتاريخ الائتماني ويصد به سمعة الزبون من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة نحو البنك أو البنوك الأخرى التي سبق له الاقتراض منها، وتستعين البنوك العالمية حاليا بنظم المخابرات التسويقية لتجميع وتخزين التاريخ الائتماني لمختلف زبائنها، مثل نمط تعاملاته في الائتمان التجاري، بمعنى تحليل الفترة الزمنية التي مضت منذ قيام الزبون (طالب القرض أو الائتمان) بالشراء الأجل للبضاعة من الموردين الذين يتعامل معهم، حتى سداده لقيمتها إليهم: وذلك باعتبار أن تصرفاته حيال الائتمان التجاري يمكن أن ينسحب أيضا على الائتمان البنكي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-منير ابراهيم، مرجع سابق، ص 221،222 .

<sup>2</sup>-حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان ، الأردن، 2002، ص ص 152-155.

ب. القدرة الطاقة الافتراضية capacity:

أحد أهم العناصر التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ورغم أن القدرة تحدد مقدرة المقرض في إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية المقدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهتمين وهي:

**الاتجاه الأول:** هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية في تعني أهلية الشخص على الإقراض.

**الاتجاه الثاني:** ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقرض أي أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبن سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، ولهذا يشير البعض إلى قدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال ومشروعيتها، وهل تتضمن نوعا من المخاطر المالية؟ وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات؟

**الاتجاه الثالث:** وينصرف دعاء هذا الاتجاه إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة حيث ينصب تركيزهم حول قدرة المقرض على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد القرض وبشكل عام فإن قدرة المقرض على تسديد ما عليه من التزامات مستحق اتجاه البنوك على حجم التدفق النقدي للمقرض.

**الاتجاه الرابع:** وينظر إلى القدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للمقرض حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة المقرض على سداد القرض تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقعة دخولها للمقرض، كما يحدد البعض القدرة بمدار الموارد الأساسية لسداد القرض، وهي تعتمد على التدفق النقدي السابق، وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل<sup>1</sup>.

ج. رأس المال Capital:

من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر البنوك التجارية عند تقديمها للقروض، و هو ما يمتلكه المقرض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير، ويقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة والغير منقولة التي يمتلكها المقرض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته. ولهذا يسمى هذا الجزء من المخاطر مخاطر الملكية، وعادة ما تتأثر قدرة المقرض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، وكلما زاد رأس المال انخفضت مخاطرة البنك والعكس إذ أن رأس المال يمثل قوة المقرض المالية، وأيضا هو الضمان الإضافي في حالة المقرض في التسديد.

<sup>1</sup> - سامر جلدة، مرجع سابق ذكره، ص 142، 143.

#### د. الضمان Collatera:

ويقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة، والتي يرهنها التوثيق المصرفي، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض.

إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق على أن يكون ضامنا للقرض، ولذلك تنوعت الضمانات حتى تقسمت القروض حسب ضمانتها، فهناك القروض بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية، وهناك قروض بضمان محاصيل زراعية أو بضمان رهن عقاري أو بضمان شخصي أو بدون ضمان.

#### هـ. الظروف Conditions:

على الرغم من أن الكثير من المهتمين يشيرون إلى أن الظروف يقصد بها الظروف الاقتصادية، إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع فيه ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض، ولهذا يشير البعض صراحة أ، الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة، وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة والتغيرات في حالة المنافسة، وتكنولوجيا الطلب على السلع، وظروف التوزيع . ورغم أن هذا العامل محدود الأهمية من وجهة نظر تحليل مخاطر البنوك إلا أن ذلك لا يعني عدم الاهتمام بهذا العنصر.

#### ثانيا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5P's

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير مهمة تعرف بـ(5P's) وتحليل هذه المعايير تعطى لإدارة الائتمان نفس الدلالات التي يعطيها منهج (5c's) وإن كانت بأسلوب آخر وتحتوي هذه المعايير على نوع الزبون (People) والغرض من الائتمان (Purpose) وقدرة الزبون (Payment)، الحماية (Protection) والنظرة المستقبلية (Prespective) ويلاحظ أن منهج (5P's) تشمل الحروف الأولى من المقاطع السابقة وفي: هذه المعايير<sup>1</sup>:

#### أ. الزبون People:

يقيم الوضع المالي للزبون من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية الزبون وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقيته من حيث الاستقامة وغيرها لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للزبون واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة الزبون.

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق، ص ص 152،155.

ب. الغرض من الائتمان Purpose:

أي التعرف على الهدف من الحصول على القرض أي هل سيستخدم مثلا في تمويل أصول رأسمالية أم في تمويل العامل فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في البنك تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للزبون (المقترض / طالب الائتمان).

ج. قدرة الزبون على السداد Payment:

أي دراسة احتمالات إمكانية الزبون (المقترض) في تسديد القرض وفوائده، بما فيها الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد، ويتم من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للزبون (المقترض).

د. الحماية Protection:

أي استكشاف احتمالات توفير الحماية للأموال المستثمرة في القرض وذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها الزبون (المقترض) سواء من حيث قيمتها العادلة، أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده.

هـ. النظرة المستقبلية Prespective:

وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض، أي باستكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالزبون (المقترض / طالب الائتمان) سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنو بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها.

وما يجب ملاحظته أنه رغم الاختلاف في تسميات (5P's) عن عناصر (5c's)، إلا أن مضمونها يتشارك ليشارك في تحديد ملائمة الزبون وقدرته على التسديد أي تحديد مجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني.

ثالثا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـPRISM<sup>1</sup>

يعتبر منهج (PRISM) أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى لمقترض وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على التسديد.

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 156، 158.

تتكون عناصر (PRISM) من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالأحرف الأولى من كلماتها وهي: M،S،I،R،P وفي: عرض لماهية هذه المعايير:

#### أ. التطور Perspective :

يقصد بالتطور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالزبون عند منحه الائتمان.
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند الزبون والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات.

#### ب. القدرة على السداد Repayment:

ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة المقترض على تسديد القرض أو فائدته من خلال الفترة المتفق عليها ومن الأمور التي تعبر لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يلجأ إليها المقترض /طالب الائتمان عندما يستعد لتسديد الائتمان.

وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد الزبون على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع الزبون استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

#### ج. الغاية من الائتمان Intention or purpose:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للمقترض أو طالب الائتمان , و كقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وأن آخر ما تفكر فيه إدارة الائتمان هو تصفية أصول المقترض لاسترداد الائتمان.

#### د. الضمانات Safeguards:

مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضمانا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي تعتمد على قوة المركز المالي للمقترض أو خارجية كالضمانات العينية أو الكافلات الشخصية بالإضافة إلى ما تم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

#### هـ. الإدارة Management:

تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للمقترض ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل:

- **العمليات:** ومن خلالها يتم التعرف على:
  - أسلوب الزبون في إدارة أعماله.
  - تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
  - تحديد فيما إذا كان الزبون يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد وأيضا فيما إذا كان المنتج موسمي الإنتاج أو دائم .

• **الإدارة:**

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
- استعراض السيرة الذاتية لمدرء الأقسام.
- تحديد قدرة الزبون على النجاح والنمو.

**3. تدرج القروض والائتمان المصرفي<sup>1</sup>:**

فيما سبق أشرنا إلى أن البنوك التجارية تتعرض عند تقديمها للقروض والائتمانات إلى جملة من المخاطر , ولذلك فقد اهتمت البنوك التجارية بتدرج القروض والائتمان وفق درجة المخاطر الائتمانية.

ويقصد بتدرج القروض والائتمان تقسيمها إلى مستويات بحسب درجة المخاطر الائتمانية المحيطة بها، وقد تباينت وجهات النظر حول أفضل السبل في تدرج القروض والائتمان، فمنها من يأخذ شكل درجات محددة ومنها ما يأخذ شكل نقاط ومنها ما يعتمد المعادلات الجبرية، ومنها ما يعتمد الأوزان مع التأكيد من أهم هذه الأشكال هو الدرجات وأشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاثة عناصر من عناصر مخاطر الائتمانية هي: الشخصية، القدرة ورأس المال، حيث ينتج عند دمجها 09 درجات للمخاطر الائتمانية وهي:

- 1- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة جدا.
- 2- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.
- 3- الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.
- 4- قدرة + رأس المال + شخصية ضعيفة = مخاطر ائتمانية متوسطة.
- 5- قدرة + رأس المال - الشخصية = مخاطر ائتمانية عالية.
- 6- الشخصية + رأس المال - القدرة = مخاطر ائتمانية عالية.
- 7- الشخصية - رأس المال - القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.
- 8- رأس المال - الشخصية - القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.

<sup>1</sup> - سامر جلدة، مرجع سابق، ص ص 145، 146.

9- قدرة - الشخصية - رأس المال = المخادع.

وعلى وفق هذه الدرجات تستطيع الإدارة المصرفية أن تحدد فيما إذا كانت هذه الدرجات متوفرة عند المقترض أم لا، وعلى ضوء ذلك يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح القرض أو رفضه.

أما أسلوب النقاط في تدرج الائتمان فإنه يعتمد على تحديد مؤشرات المخاطرة الائتمانية الناشئة عند تقديم القروض والائتمان بصورة تفصيلية، وبعد ذلك وضع مستويات محددة لكل منها، ثم تحديد عدد من النقاط لكل مستوى على أن تجمع النقاط التي يتحصل عليها القرض مجال الدراسة ليتم مقارنة مجموعها مع النقاط المعتمد في قبول القرض أو رفضه والذي يسمى بنقطة الفصل، فإن كانت أقل من نقطة الفصل، أما إذا تجاوزت نقطة الفصل فيتم رفض القرض أو بالعكس فإن من يتجاوز نقطة الفصل يتم منح القرض، ومن لا يصل إلى هذه النقطة يتم رفض قرضه، وفي هذه الحالة لا تدعى النقاط بنقاط المخاطرة الائتمانية بل نقاط الجودة.

4. عناصر المخاطرة الائتمانية: وتتلخص هذه المخاطر والقائمة أساسا في تقييم قدر المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، وتعتبر هذه العناصر من أهم الخطوات الواجب اتباعها من قبل مسؤول الائتمان.

**الجدول رقم (01): عناصر المخاطرة الائتمانية**

الظروف	الضمان	رأس المال	القدرة	الشخصية	الكاتب والسنة
+	+	+	+	+	Angelimi 1999
	+	+	+	+	Austin 1985
	+	+	+	+	Batnory 1987
+	+	+	+	+	Beckman 1969
	+	+	+	+	Cox 1986
+		+	+		Dewey 1980
	+		+		Dunkman 1970
+		+	+	+	Edmister 1980
+		+	+	+	Etlinger 1962
+	+		+	+	Hampel 1986
		+	+	+	Herrick 1987
		+	+	+	Kent 1972
	+	+	+	+	Kllse 1972
		+	+	+	Knittlo 1980
+				+	Lawrence 1967
		+	+	+	Prather 1957
	+	+	+	+	Pritchard 1958
+		+	+	+	Reed 1989
+		+	+	+	Rose 1994
	+		+	+	Rouse 1989
	+	+	+	+	Shapiro 1968
	+		+	+	Xeager 1989
<b>9</b>	<b>11</b>	<b>15</b>	<b>20</b>	<b>20</b>	
<b>%41</b>	<b>%55</b>	<b>%28</b>	<b>%91</b>	<b>%91</b>	

المصدر: عبد السلام لنته، المخاطر الائتمانية وإثرها في سياسات الإقراض، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، 1999.

## المبحث الرابع: قرار الإقراض والضمانات المصرفية

يتوقف قرار الإقراض في البنك على عدد من المتغيرات الذاتية والموضوعية التي يتعين إدراكها جيدا، وهذه المتغيرات قد تكون بمثابة تهديدات (مخاطر) وقد تكون بمثابة فرص، وفي حالة وجود إمكانية لتمويل المشروع يقوم البنك بإجراء تحليل ائتماني للمؤسسة طالبة التمويل ودراسة لجدوى المشروع المراد تمويله باعتبار أن ذلك يمثل الضمان الأول والأهم بالنسبة للبنك لاسترجاع أمواله وفي حالة الموافقة على التمويل يطلب البنك ضمانات (شخصية أو عينية) تساوي على الأقل لمبلغ القرض والتي تعتبر ضمان من الدرجة الثانية أو ضمان ثانوي.

### المطلب الأول: محددات قرار الإقراض<sup>1</sup>

على الرغم من أن منح القروض هو نشاط عادي في البنوك ويمثل مهمته الأساسية إلا أن اتخاذ قرار الإقراض لا يتم اعتباطيا فالبنك بالدرجة الأولى هو تاجر بأموال الغير (الودائع) وهو ملزم بضمانها، كما أن صفته التجارية تقتضي البحث عن فرص أكثر ربحية و أقل مخاطرة ولذلك فإن قرار منح الائتمان من عدمه هو نتيجة دراسة يقوم بها البنك عن وضع الزبون و جدوى المشروع كما سنفصل ذلك لاحقا.

ليس هناك سياسة اعتماد نمطية، بل كل بنك له سياسته الخاصة، وهذه السياسة مع ضرورة اتسامها بالمرونة تحكمها عوامل متعددة أبرزها:

- ✓ رسالة البنك وأهدافه الإستراتيجية والمرحلية.
- ✓ استراتيجية البنك بخصوص التنوع أو التخصص.
- ✓ طاقة البنك التمويلية، أي القدرة الإقراضية للبنك .
- ✓ مدى استقلالية البنك سواء عن الحكومة بالنسبة للبنوك العمومية أو عن الإدارة بالنسبة للفرع البنكية.
- ✓ الظروف الاقتصادية (الركود والرواج) تفصيلات المستثمرين.
- ✓ السياسة النقدية والسياسات الحكومية ومختلف الاعتبارات القانونية ذات الصلة ومدى تأثيرها على قرارات البنوك.
- ✓ مستوى تطور بدائل التمويل غير البنكية.
- ✓ مستوى تطوير النظام المصرفي وقدرته على تعبئة الادخار وطبيعة المنافسة ما بين البنوك.

<sup>1</sup> - رجب حسين، مرجع سابق، ص ص 256، 257.

يمكن تلخيص العوامل السابقة المحددة لقرار الإقراض في خمسة متغيرات يطلق عليها 5Cs وهي :

- شخصية Character.
- الطاقة Capacity.
- رأس المال Capital.
- الرهن Collateral.
- الظروف Conditions.

يمكن تفسير هذه المتغيرات من وجهتين: وجهة نظر البنك ووجهة نظر الزبون ترمز الشخصية إلى نظرة البنك إلى العميل من حيث جديته وخبرته ومؤهلاته، في حين تدل الطاقة على الطاقة الإقراضية بالنسبة للبنك والتي تحدد أساساً حجم الودائع (الرصيد المقابل للإقراض) والطاقة الإقراضية بالنسبة للزبون والذي يعرف بالنسبة الائتماني والتدفقات الصافية للمشروع المراد تمويله أما رأس المال فيدل بالنسبة للبنك على درجة تحمل أو تغطية المخاطر ويدل بالنسبة للزبون على مركز مالي، أما الرهان فيعبر عن الضمانات المعنوية والقانونية التي تطمئن البنك والتي بإمكان الزبون توفيرها وفي الأخير تعتبر الظروف عن كل المتغيرات المرتبطة بالقرض الكلية منها والجزئية أي الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والأمنية وكذا ظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع وغيرها.

### المطلب الثاني: التحديد الكمي للطاقة الإقراضية للبنك:

الطاقة الإقراضية للبنك وقدرته على التوسع في الودائع، وهو ما نعرضه من خلال النموذج التالي<sup>1</sup>:

لنعتبر الرموز التالية:

$d$ : النقد الأصلي المودع على مستوى البنوك [ودائع أصلية] .

$d_1$ : النقد أو الاحتياطي الخارج من البنوك نتيجة منح القروض.

$x$ : الحد الأقصى من القروض التي يمكن البنوك من التوسع فيه انطلاقاً من  $d$ .

$c$ : نسبة السيولة أو الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك، وهي نسبة تخضع لخبرة البنك وتقديراته.

$k$ : نسبة القروض الممنوحة التي بقيت غير مستعملة من طرف المقترضين في أي وقت ما.

<sup>1</sup> - رجب حسين، مرجع سابق، ص ص 257، 259.

من الواضح أن القروض الممنوحة  $d_1$  تساوي إلى الحد الأقصى الذي يمكن منحه من طرف البنك مضروباً في نسبة القروض المستعملة:

$$(1) \quad d_1 = (1 - k)x$$

إذا اعتبرنا أن النقد الذي يخرج من البنك  $d_1$  يساوي الكمية الأولية المودعة  $d$ ، مع خصم الاحتياطات  $cd$  مضافاً إليها الاحتياطي المنسوب إلى القروض غير مستعملة يصبح لدينا:

$$(2) \quad d_1 = d - (c + c')$$

إذا عوضنا  $d_1$  في العلاقة (1) بقيمة  $d_1$  في العلاقة (2) ينتج لدينا:

$$(1 - k)x = d - (c + c')$$

وبغرض استخراج قيمة  $x$  لدينا:

$$(1 - k)x = d - c - c'$$

$$(1 - k)x + c' = d - c$$

$$(1 - k + c')x = d - c$$

$$x = \frac{d(1 - c)}{1 - k(1 - c)}$$

ويمكن أيضاً كتابة:

$$x = \frac{d(1 - c)}{1 + k(c - 1)}$$

وهكذا يتضح أن هناك علاقة عكسية ما بين قدرة البنك على خلق القروض والودائع وكل من نسبة الاحتياطي  $c$  ونسبة القروض غير المستعملة  $k$ .

وعلى سبيل المثال إذا كان المبلغ الأصلي للودائع مليون دينار وكانت نسبة الاحتياطي 10% ونسبة القروض الغير مستعملة ( لأسباب متعددة) هي 20% يكون الحجم من القروض الممكن إنشاؤه<sup>1</sup>:

$$x = \frac{1000000(1 - 0.1)}{1 + 0.02(0.1 - 1)} = 1097560$$

<sup>1</sup> - رجب حسين، مرجع سابق، ص 257-259.

### المطلب الثالث: مراحل قرار الإقراض

مع اعتبار محددات السياسة الائتمانية للبنك يخضع قرار الإقراض إلى خطوتين أساسيتين هما دراسة ملف طلب القرض وطلب ضمانات من طالب القرض، وهو ما سنحاول شرحه في:

يخضع قرار الإقراض للمراحل الآتية:

#### 1. تقديم ملف طلب القرض من الزبون:

ويشمل هذا الملف أساساً على:

- طلب خطي موقع يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه.
- القوائم المالية (الميزانيات وجدول حسابات النتائج) لثلاث أو خمس سنوات سابقة (حسب قواعد عمل كل بنك).
- دراسة الجدوى أو الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع المراد تمويله (دراسة تفصيلية).
- نسخة من السجل التجاري.
- وثائق إبرام الذمة تجاه مصالح الضرائب.
- عقد الملكية أو عقد إيجار محل.
- ضمانات مقترحة.

#### 2. الفحص الأولي للقرض:

بعد استلام ملف الطلب من طرف البنك (مصلحة القروض) يتم فحصه للتأكد من قبوليته من حيث:

- شموله لكل الوثائق المطلوبة.
- موافقته لمعايير وشروط الإقراض المعتمدة في البنك<sup>1</sup>.

#### 3. الغرض من القرض:

يتمثل الجانب الأكبر من طلبات الإقراض في قروض قصيرة الأجل وتستخدم في تمويل رأس مال العامل الذي يمثل أساساً في المخزون السلعي والذمم النقدية وترجع الحاجة إلى القروض القصيرة الأجل إلى أحد الأسباب التالية:

- ارتفاع معدل نمو النشاط.
- ارتفاع الاحتياجات الموسمية.

<sup>1</sup>- رجب حسين، مرجع سابق، ص 259.

- مواجهة الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة.
- إجراء توزيعات تفوق الموارد المالية المتاحة.
- الفشل في الحصول على مصادر تمويل طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة.

ومن المتوقع أن تختلف معاملات طلبات الإقراض باختلاف الهدف من القرض فقد يرحب البنك بتقديم القروض للغرضين الأوليين بينما قد يتردد لأغراض الثلاثة الأخرى إذ قد يحتاج قرار الإقراض إلى معاملات إضافية عن العميل وعن النشاط الذي يوجه إليه القرض وكذا عن مدى قدرة العميل عن سداد القرض والفوائد في تاريخ استحقاق، ولا يقتصر البنك بتقديم قروض قصيرة الأجل بل قد تتجه أيضا لتقديم قروض طويلة الأجل خاصة للمؤسسات الأعمال<sup>1</sup>.

#### 4. الحصول على معلومات من مقدم الطلب:

عادة ما تقتضي سياسة الإقراض قيام المقرض المحتمل بتقديم طلب للإقراض يتضمن قيمة القرض والسبب الذي يقود طالب الإقراض والقروض التي سبق له الحصول عليها وأسماء البنوك التي سبق له الإقراض منها.

بالإضافة إلى تلك المعلومات يشير جاكور إلى ضرورة الحصول على البنك على معلومات على 03 سمات أساسية عن العميل والظروف الاقتصادية المحيطة .

- **قدرة العميل:** ويقصد بها إمكانيته من سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة.
- **شخصية العميل:** يقصد بشخصية العميل في هذا الصدد السمات التي تكشف عن رغبته في سداد ما عليه في المواعيد المحددة<sup>2</sup>.
- **دراسة جدوى المشروع:** تتضمن دراسة جدوى المشروع 03 جوانب أساسية هي:
  - الدراسة التسويقية.
  - الدراسة الفنية.
  - الدراسة المالية.

وحيث أن البنك يهتم باستيراد أمواله مع الفائدة المتفق عليها فإن نظرتة تنصب على جانب السوق (حجم الطلب) والعوائد المتوقعة من المشروع، غير أن البنك لا يكتفي بمجرد فحص الدراسة المقدمة من الزبون، بل يعمل على تمحيصها والتحقق من أن التوقعات المتضمنة في هذه الدراسة غير مضخمة وأقرب إلى الواقع.

<sup>1</sup>- منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص 219، 220.

<sup>2</sup>- فلاح حسين الحسني، مرجع سابق، ص 135.

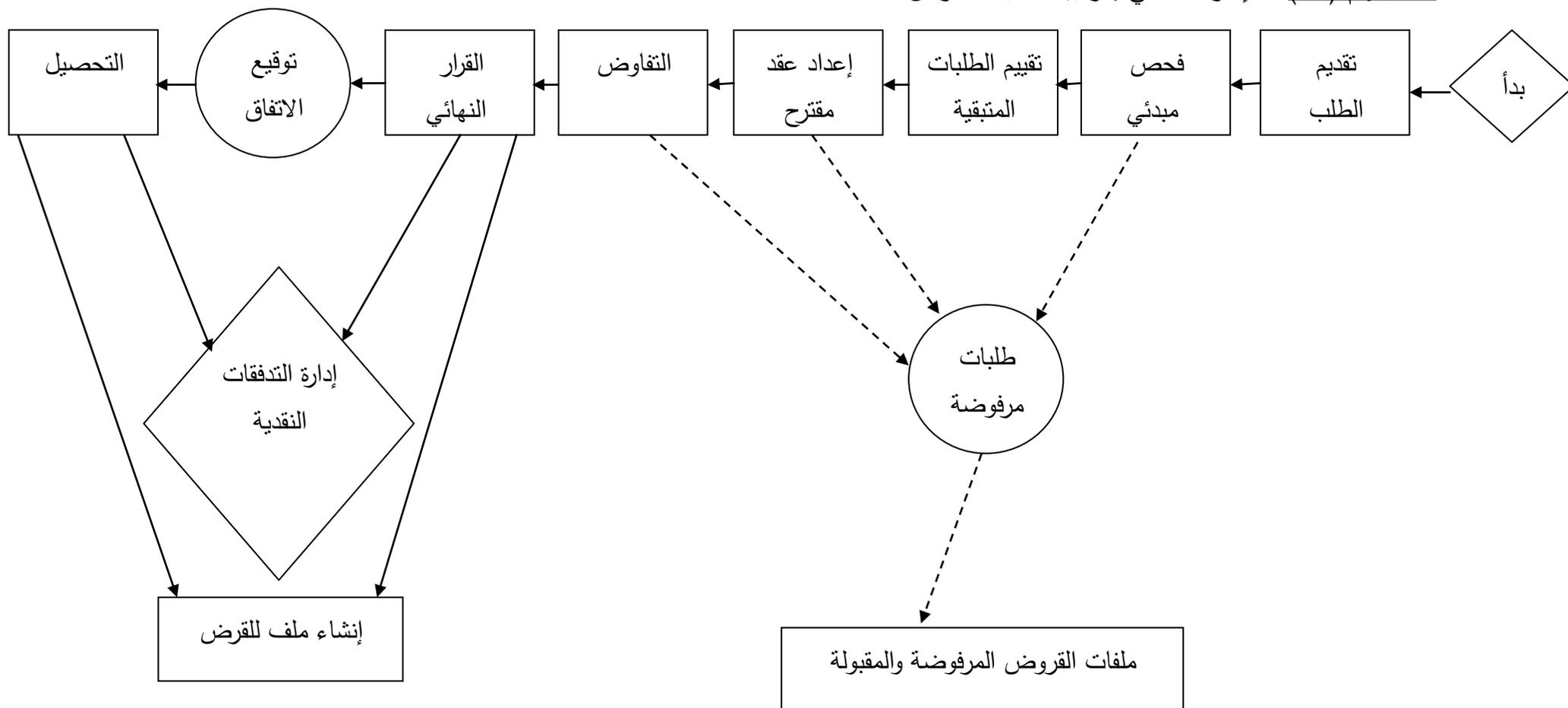
أما إذا كانت نتائج التحليل المالي إيجابية وكان المشروع المطلوب تمويله مجدياً، قد تلجأ إدارة البنك إلى إجراء مقابلة مع الزبون خاصة إذا كان المبلغ المطلوب هاماً أو كانت هناك ضرورة للاستفسار حول بعض المعلومات غير الواضحة أو غير الواردة في الملف المقدم للبنك، كما أن البنك قد يلجأ إلى إجراء معاينة ميدانية للإمكانيات المعدة لإقامة المشروع.

- **المقابلة والمعاينة:** تتضمن المقابلة التي تجريها إدارة البنك مع صاحب المشروع استيضاحات وتفسيرات حول المشروع وكذا محاولة استقراء سلوكه ... حول المشروع وفضلاً عن ذلك يرسل البنك مختصين لمعاينة مقر المشروع والإطلاع على المساهمات العينية التي تساهم بها في هذا المشروع.
- **الضمانات:** بعد الموافقة المبدئية على منح القرض يطلب البنك من المقترض تقديم ضمانات على القرض موفقة لمبلغه وهناك تفاوض لما بينها حول طبيعة هذه الضمانات عموماً نوعان عينية وشخصية<sup>1</sup>.
- **التفاوض مع الزبون:** بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب القرض ويقوم المصرف بالتفاوض مع الزبون على شروط القرض والضمانات التي يحتاج إليها المصرف وكذا سعر الفائدة وغيرها من الشروط.
- **توقيع عقد القرض:** قد يتفق طرفان على شروط القرض وبنود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع العقد أو اتفاقية بينهما تتضمن هذه الشروط كافة.
- **سداد القرض والمتابعة:** يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته وفقاً لجداول السداد المبنية في عقد القرض بين المصرف والزبون ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل زبون يوضح فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض، إن دور المصرف لا ينتهي عند منح القرض بل إنه يمتد ليشمل كذلك متابعة القرض والتأكد من تسديده في الأوقات المحددة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - رحيم حسين، مرجع سابق، ص ص 261، 262.

<sup>2</sup> - رضا صاحب أبو حمد، مفاهيم إدارية معاصرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 228، 229.

الشكل رقم (02) : الإجراءات التي يمر بها طالب الاقتراض.



المصدر: منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، 2010، ص 243.

### المطلب الرابع: الضمانات المصرفية

ذكرنا في بداية هذا الفصل أن الضمانات التي يطلبها مقابل منحه القرض تعد ثانوية، أي أنها تأمين احتياطي يلجأ إليه في حالة إفسار المدين غير أن استعمال هذا الضمان يقتضي المرور بإجراءات قانونية (إشعار المدين وإجراءات البيع بالمزاد العلني) هذا فضلا عما تتعرض له قيمة الضمان من التدهور لسبب أو لآخر كالتقدم التكنولوجي بالنسبة للآلات والتجهيزات والتحويلات الجغرافية بالنسبة للمحل التجاري وهو ما يجعل قيمة الضمان أقل من قيمة القرض.

وعليه فإن الضمان الأساسي بالنسبة إلى البنك هو معرفة ظروف منح القرض المختلفة من أجل الطمأنينة على الأموال التي يضعها بين أيدي المقترض وبأنها سترجع إليه في الأجل المتفق عليه.

من الناحية القانونية يمكن التمييز بين 3 أنواع من الضمانات هي<sup>1</sup>:

#### **1. الضمانات المعنوية Les garanties morales:**

هي عبارة عن تعهد أو وعد من المدين (المقترض) بتنفيذ التزام أو شرط معين وهذا النوع من الضمانات يعتبر ضمنا إضافي اتجاه الدائن (البنك) وهذه الضمانات لا تتطوي طبعا على قيمة مالية ولذلك فهي معنوية ومن أمثلة هذه الضمانات:

- التعهد بالاستثمار في نشاط معين.
- التعهد بإعادة استثمار ربح نهاية السنة.
- التعهد برفع رأس المال.
- التعهد بتقديم ضمانات عينية أو شخصية محددة.
- رسالة حسن النية أو تزكية من طرف آخر.
- الوعد بالتنازل عن بعض الأصول خلال مدة معينة.
- التعهد بالاكتتاب في شركة تأمين معينة.

#### **2. الضمانات الشخصية les garanties personnel:**

في بعض الأحيان بغرض طلب التسهيلات تقديم كفالة شخص أو عدة أشخاص لضمان قيمة القرض في هذه الحالة يجب على البنك أن يقوم بدراسة شاملة لإمكانيات الكفيل المقترح وسمعته كما يقوم بدراسة إمكانيات طلب القرض.

<sup>1</sup>- رجب حسين ، مرجع سابق، ص 264.

وعن القبول بالكفالة الشخصية يقوم الكفيل بالتوقيع على العقود الخاصة بالتسهيلات الممنوحة بصفة كفيل متضامنا وفي حالة كون الكفيل عدة أشخاص يجب أن يذكر في العقد أن هؤلاء الكفلاء هم كفلاء متضامنون متكافلون بمعنى أن البنك قد يلجأ إلى أي منهم في حال عجز بعضهم عن الدفع للحصول كامل حقوقه دون حق الاعتراض وطلب توزيع العبء بالتساوي على جميع الكفلاء هذا فيما يتعلق بكفالة الأشخاص أما في حالة كون الكفيل المقترح شركة فيجب الرجوع إلى النظام الداخلي للشركة فيما إذا كان يتضمن نصا صريحا يجيز للشركة كفالة آخرين مع الانتباه إلى ضرورة توقيع المفوضين الشركاء باعتبارهم كفلاء شخصيين متكفلين متضامنين لسداد الالتزامات وذلك بالتوقيع مرتين الأولى على ختم الشركة كمفوضين بالتوقيع عنها (شهادة تسجيلها) ثم التوقيع بصفتهم أشخاص طبيعيين .

وبفضل أن تكون هناك مصلحة حقيقة بين المقترض والكفيل المقترح إذ أن عدم وجود هذه العلاقة ستؤدي إلى عدم استقرار العلاقة بين المقترض والكفيل وبالتالي يثير للبنك بعض المتاعب.

ويلفت انتباه بهذا الخصوص إلى ضرورة أن تجنب إدارة البنك قبول كفالة الأشخاص الذين تشكل مطالبتهم عبأ لسبب أو آخر عند الاقتضاء<sup>1</sup>.

### 3. الضمانات العينية أو الحقيقية :Les garanties réelles

وهي عبارة عن أشياء عينة يقدمها الزبون أو شخص آخر كضمان يمكن استثناء الحق منه في حالة عدم قيامه بالسداد في موعد الاستحقاق وتكون هذه الضمانات في صورة رهن بحيث لا يمكن بيعها من طرف الزبون خلال فترة رهنها وإذا ما حل أجل الاستحقاق ولم يتم الدفع جاز للدائن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ عاد حاصل للمدين أو الكفيل العيني أن يشرع في البيع العلني للأشياء المرهونة يمكن تقسيم الضمانات الحقيقية حسب معيارين على الأقل:

#### المعيار الأول: حسب طبيعة الضمان

- قروض بضمان أصول مالية أي تقديم أوراق مالية أو تجارية (كمبيالات وغيرها).
- قروض بضمان أصول غير مالية منقولة ومثال ذلك البضائع، محاصيل زراعية، عتاد ومعدات.
- قروض بضمان عقاري أي رهن الأراضي والمباني (الصناعية أو التجارية أو السكنية).

<sup>1</sup> - د خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطرد، مرجع سابق، ص ص 178، 179.

المعيار الثاني: حسب حركية الضمان

- رهن عقاري أو رسمي **Hypothèque**: ويقع على الأشياء الغير قابلة للنقل (غير المنقولات) كالأراضي والمباني الصناعية أو السكنية وغيرها، ويجب تحديد المرهون بدقة في عقد الرهن من حيث طبيعته وموقعه وحتى يكون هذا العقد نافذا يجب أن يسجل لدى الجهات المختصة<sup>1</sup>.
  - الرهن الحيازي **Nantissement**: ينص الرهن الحيازي على المعدات والأدوات والآلات والتجهيزات والمحل التجاري والأوراق المالية والتجارية والبضائع والعقود التجارية وكل ما له قيمة ومقابل للبيع (من غير العقارات).
- يثبت الرهن الحيازي بالنسبة للمعدات والأدوات والآلات والتجهيزات والمحل التجاري بعقد رسمي ويجب أن يسجل في السجل العمومي الذي يمسك بالمركز الوطني للسجل التجاري في غضون ثلاثين يوما من إبرامه حسب القانون التجاري الجزائري، أما بالنسبة للسندات القابلة للتحويل فيثبت رهنها بتظهير قانوني يشير إلى أن هذه القيم قد سلمت على وجه الضمان كما يثبت الرهن بالنسبة للأسهم وحصص الشركاء بعقد رسمي يفيد على سبيل الضمان في دفاتر الشركة.
- لا يجوز للمدين بيع الأشياء المرهونة أو جزء منها إلا بموافقة مسبقة من الدائن المترهن أو بعد الحصول على إذن من القاضي الأمور المستعجلة وإلا طبقت عليه أحكام المادة 367 من قانون العقوبات كما تطبق أحكام هذه المادة أيضا على كل متستر أو حائز على الأموال المرهونة حيازيا يقدم على إتلافها أو اختلاسها أو إفسادها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- رحيب حسين، مرجع سابق، ص ص 265,266.

<sup>2</sup>- رحيب حسين، مرجع سابق، ص 266.

## خلاصة الفصل:

لم يكن من الممكن التطرق إلى آليات خلق الائتمان وسير القروض دون المساس بهياكل النظام المصرفي فحولنا للبنوك ومراحل تطورها كمدخل لمذكرتنا فكانت البنك بالبداية فهو مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها وهذه لدورة الأموال التي تسمح باستغلالها بهدف إفادة المجتمع بها ولذلك فالبنك هو أحد أعمدة النظام الاقتصادي وهنا يتم التركيز عن البنوك التجارية التي تتمثل مهمتها في جمع الودائع والأموال ثم تقوم بإقراضها إلى الأشخاص أو المؤسسات من خلال القيام بتقديم تسهيلات بنكية تشجعهم على الرغبة في الاستثمار وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني:

تمويل المؤسسات الاقتصادية

عن طريق الاستثمار

### تمهيد:

إن الحديث عن التسهيلات البنكية بوصفها أداة لتوظيف الأموال لدى البنوك والتي تعتبر المصدر الأساسي لإيرادات البنك، يجرنا حتما للتعرف على الإستثمار بوصفه أداة توظيف الأموال للحصول على تدفقات نقدية والتي هي عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر من استخدام هذه الأموال وهنا لا بد من الإشارة إلى العلاقة بين التسهيلات البنكية والإستثمار، لاسيما أن التسهيلات البنكية الممنوحة من طرف البنوك هي التي تشجع الإستثمار وتقوم بتمويله.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول قمنا بتعريف الإستثمار وذكرنا مختلف أهدافه والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى الأهمية الناجمة عنه في المؤسسة الاقتصادية خصوصا.

أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى أنواع الإستثمار بمجالاته حسب الموقع وطبيعة الإستثمار وفي المبحث الأخير قمنا بدراسة تقنيات وأدوات الإستثمار من عناصر مادية (حقيقة) وعناصر مالية ومشروعات اقتصادية بالإضافة الى محدداته ومختلف مراحل اتخاذ القرار الإستثماري.

## المبحث الأول: ماهية الإستثمار

يقوم البنك بتجميع المدخرات والفوائض من أصحابها وتوجيهها لتكون وسيلة استثمار ومحور كل نشاط اقتصادي لما يوفره من منافع لكافة أعوان النشاط الاقتصادي، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث من مختلف التعاريف والأهداف والعوامل المؤثرة فيه وماله من أهمية.

### المطلب الأول: مفهوم الإستثمار

#### 1. تعريف الإستثمار:

عندما يحصل فرد على دخل فإنه يكون بصدد اتخاذ قرار يتعلق بتوزيع (بتخصيص) هذا الدخل بين الاستهلاك متمثلاً في شراء السلع الاستهلاكية بهدف إتباع الحاجات والرغبات وبين الادخار وإذا افترضنا أننا لا نقوم باكتناز جزء من الدخل فإن كل ما نقوم بادخاره (عدم إنفاقه على الاستهلاك) سوف يتحول بالضرورة إلى إستثمار Investissement يعني ذلك أن قرار الاستهلاك يصاحبه في الوقت نفسه قرار في الإستثمار. فإذا ما قرر الفرد إنفاق كل دخله على الاستهلاك فإن الإستثمار في هذه الحالة سوف يساوي الصفر.

وعلى ذلك يمكن تعريف الإستثمار بشكل مبسط على النحو التالي:

- هو عبارة عن التضحية بالاستهلاك الحالي مؤكد في مقابل استهلاك أكبر في المستقبل ولكنه غير مؤكد.
- هو عبارة عن تضحية بقيم (مبالغ) حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل.

إن اختيار التعريفين السابقين من بين التعريفات العديدة التي تم تقديمها للإستثمار يستند إلى أن أي إستثمار يجب أن يكون له عائد وأن العائد المنتظر الحصول عليه (من تحويل المدخرات إلى إستثمارات) هو عائد محتمل أي غير مؤكد الحصول عليه وبمعنى محدد فإن قرار الإستثمار يرتبط بوجود عائد ما وهذا العائد مرتبط بمستوى مخاطر معينة<sup>1</sup>.

#### 2. خصائص الإستثمار:

يتميز الإستثمار بجملة من الخصائص هي كالاتي:

##### أ. تكاليف الإستثمار:

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، 2009، ص25.

هي كل المبالغ التي تم إنفاقها للحصول على إستثمار، وتشمل المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الإستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

• **التكاليف الإستثمارية:** وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تتفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيديّة، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع.

• **تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للإستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

### ب. التدفقات النقدية :

وهي كل المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الإستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الإستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

### ج. مدة حياة المشروع:

وهي المدة المقدرة لبقاء الإستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب<sup>1</sup> ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الإستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدى الحياة الإقتصادية للمشروع.

### د. القيمة المتبقية:

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للإستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيراداً إضافياً بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - منصورى الزين، تشجيع الأستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 20، 21.

<sup>2</sup> - قحطان سيويقي، اقتصاديات المالية العامة، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989، ص 305.

## المطلب الثاني: أهداف الإستثمار و العوامل المؤثرة فيه

### 1. أهداف الإستثمار<sup>1</sup>:

للمشروع الإستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي:

أ. الأهداف الاقتصادية : وتتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
- زيادة قدرة المشروع على استخدام الأكفاء والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.
- القيمة الاقتصادية للمواد الطبيعية المتوفرة بالدولة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الإقتصادي.

ب. الأهداف التكنولوجية : وتتمثل فيما يلي:

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

ج. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في:

- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والإقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة .

<sup>1</sup> - منصورى الزين، مرجع سابق، ص ص43-45.

- تحقيق القيمة الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الإستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدول.
- القضاء على كافة أشكال البطالة، على بؤر الفساد الاجتماعي.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج .
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات القلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

### د. الأهداف السياسية للمشروع:

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الإقتصادي.
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.
- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو للاستخدام السلم.

### 2. العوامل المؤثرة على الإستثمار<sup>1</sup>:

حتى يتحقق الإستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الإستثمار الخارجية والداخلية وهنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها، يمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي:

#### أ. الاستقرار السياسي:

يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الإستثمارات والمستثمرين داخل بلاد المعني ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية لهذا البلد وطريقة تداول السلطة وتشكل الحكومة واستقرارها والاحتجاجات المستمرة والاضطرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي والصراعات الايدولوجية والعنصرية والدولية سواء توزيع السلطة والدخل من حيث احتمالات الحرب أو الأطماع ويقع ضمن هذا العنصر عامل مهم وهو الحرب الإقليمية والأهلية وعلاقة البلد المعني كذلك وعلى الإستثمار أن يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفالة والقبول، إضافة إلى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني

<sup>1</sup> - دريد كامل شيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار البازوري، عمان، 2009، ص ص 26-29.

والثقافي والاجتماعي أي درجة الانقسامات البدنية والطائفية والعنصرية والمزاج النفسي وذلك لتأثير الاستقرار السياسي على الإنتاج وحجم الطلب والعرض وكلفة مستلزمات الإنتاج واستمرارية التعاملات واستقرارها والحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الإستثمار مما يشجع على استقرار الإستثمارات وتوسعها وتنوعها وتلعب ايدولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الإستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للإستثمار ودرجة الانفتاح الإقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.

### ب. الاستقرار الإقتصادي:

ويمكن دراسة الاستقرار الإقتصادي من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي أي استقرار السياسة المالية والنقدية للدولة ومدى اعتماد سياسة اقتصادية تدخليه أو اعتماد سياسة الانفتاح الإقتصادي وإستراتيجية الحكومات بهذا الشأن ودور القطاع الحكومي والخاص وطبيعة الاتفاقات الدولية والإقتصادية والعلاقات الإقتصادية مع الدول المختلفة وشروط التبادل التجاري وطرق التعامل مع أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة وتحرير التعامل بهما، ووضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري ونسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات معدلات البطالة والتضخم وحجم السوق ودرجة الانكشاف الإقتصادي للبلد، يقاس الاستقرار الإقتصادي بدرجة المخاطر الداخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة ومكانة الأسواق المالية وحجم الإستثمارات الممولة محليا كل هذه العناصر والمؤشرات تؤثر على قرارات الإستثمار والمستثمرين، أو كون المخاطر خارجية نتيجة الانكشاف الإقتصادي للبلد ويقاس الاستقرار الإقتصادي بدرجة المخاطر التي يتعرض لها الإستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة ومكانة الأسواق المالية وحجم الإستثمارات الممولة محليا كل هذه العناصر والمؤشرات تؤثر على قرارات الإستثمار والمستثمرين، أو كون المخاطر خارجية نتيجة الانكشاف الإقتصادي وطبيعة العلاقات الإقتصادية مع الدول الأخرى والانضمام إلى منظمات دولية وإقليمية وشروط التبادل المالي والتجاري بينهما.

### ج. معدل أسعار الفائدة:

يؤثر سعر الفائدة على النشاط الإقتصادي بصورة عامة وعلى الإستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الإستثمار أو عوائدها وأن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك أي تعويض الاستهلاك بشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل وتتأثر أسعار الفائدة بجملة عناصر أهمها: مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك ودرجة المخاطر ومدى الإستثمار

وكلفة التمويل ودرجة المنافسة وطبيعة السياسة النقدية المطبقة بهذا الشأن كما أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة الإستثمارات الداخلية أو الخارجية من الدولة، فارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الإستثمارات المحلية وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة على قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية .

### د. الدخل القومي:

الدخل القومي هو عبارة عن القيمة النقدية الصافية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية محددة ويمكن احتساب الدخل القومي بثلاث طرق:

### الأولى: طريقة التوزيع

حيث تشكل مجموعة دخول وعوائد عوامل إجمالي الدخل القومي وتكون تلك العوائد كما يلي:

- الأجور والرواتب المدفوعة للعمال والموظفين.
- الإيجارات المدفوعة لأصحاب الأراضي والمباني.
- الفوائد المدفوعة على رأس المال المقترض.
- الأرباح التي يحصل عليها المنظمون.

### الثانية: طريقة الإنفاق

ينفق الدخل القومي عادة إما على السلع والخدمات أو أنه يدخر جزء منه وبالتالي فإنه يخصص إما للاستهلاك وإما للادخار.

### الثالثة: طريقة الإنتاج

إن الدخل القومي عبارة عن القيمة النقدية الصافية لمجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة والسلع المقصودة هنا السلع الاستهلاكية الرأسمالية بعد خصم قيمة امتلاك رأس المال<sup>1</sup>.

### هـ. معدلات التضخم:

التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي وإن ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيراً سلبياً على الإستثمار لأنه يخلف جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة ويزيد من درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود

<sup>1</sup> - سعيد سامي العلق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري للنشر، عمان، 2010، ص94.

ويؤثر على القيمة الحقيقية للدخول والأرباح ويؤثر على القيمة الحقيقية لرأس مال المستثمر مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الإستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أهمية الإستثمار

للإستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الإقتصادي ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الإستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل.

ويمكننا أن نحدد أهميته حسب بوسري (Bussery) وشارتوا (Charois) كما يلي:

أهم دور للإستثمار يكون على المدى الطويل، فالإستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، أما النقطة الثانية والتي تخص الإستثمار فهي أهميته في استغلال الهامة والطاقات والقدرات الجامدة والنشاط.

إضافة إلى ذلك فالإستثمار يشترط صورة لعامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الإقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنوع الإنتاجية، ويفتح المنافسة في السوق التجارية والمؤسسة لا تستثمر محكوم عليها بالزوال، والتوقف عن النشاط لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات. والإستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الإقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الإستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

فالإستثمار يخلق أساسيات التنمية وندرة رؤوس الأموال والإستثمار يؤثر على التنمية وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى.

وللإسراع في التنمية لابد أن تواكبه زيادة الإستثمارات واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلال.

بذلك نجد أن الإستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، وهذا المستوى الجزئي أو الوجدوي، كما يعتبر عماد التنمية والنمو الإقتصادي الوطني على المستوى الكلي.

لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الإستثمارات، لما لها تأثير إيجابي على مختلف النواحي والأطراف<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - دريد كامل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، ص31.

<sup>2</sup> -منصوري الزين، آليات وتشجيع ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص34.

## المبحث الثاني: أنواع الإستثمار

يقصد بمجال الإستثمار نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، وبهذا المفهوم فإن معنى مجال الإستثمار أكثر شمولاً من معنى أداة الإستثمار: فإذا ما قلنا مثلاً: بأن مستثمراً ما يوظف أمواله في الإستثمارات المحلية، بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في الإستثمارات الأجنبية فإن تفكيرنا هنا يتجه نحو مجال الإستثمار، أما لو قلنا بأن المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف الثاني أمواله في سوق الأوراق المالية: فإن تفكيرنا في هذه الحالة يتجه نحو أداة الإستثمار وبالمثل يمكن لشخصين (أ، ب) مثلاً أن يشتركا في مجال واحد من مجالات الإستثمار وليكن مجال الأوراق المالية في حين يختلفا في الأداة التي يفضلها كل منهما، إذ يستثمر الأول (أ) مثلاً أمواله في الأسهم في حين يستثمر الثاني (ب) أمواله في السندات.

عموماً وكما تختلف مجالات الإستثمار تختلف أيضاً أدوات الإستثمار المتوفرة في كل مجال، وهذا ما يوفر للمستثمر بدائل إستثمارية متعددة تتيح له الفرصة لاختيار ما يناسبه منها، ويمكن تبويب مجالات الإستثمار من زوايا مختلفة، ولكن من أهم التبويب المتعارف عليها 3 أنواع وهي:

- التبويب الجغرافي لمجالات الإستثمار.
- التبويب النوعي لمجالات الإستثمار.
- تبويب الإستثمار على أساس الدخل.

### المطلب الأول: التبويب الجغرافي لمجالات الإستثمار<sup>1</sup>

تبويب الإستثمارات من زاوية جغرافية إلى إستثمارات محلية وإستثمارات خارجية أو أجنبية .

#### **1. الإستثمارات المحلية Local investment:**

تشمل مجالات الإستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلي وبغض النظر على نوع أداة الإستثمار المستخدمة، قياساً على ذلك يعتبر من قبيل الإستثمارات المحلية جميع الأموال المستثمرة داخل الأردن من قبل مؤسسة أو فرد يقيم بالأردن أو أي كانت أداة الإستثمار المستخدمة مثل: عقار، أوراق مالية، ذهب، عملات أجنبية، مشروعات تجارية... إلخ.

#### **2. الإستثمارات الخارجية Foreign investment:**

تشمل مجالات الإستثمار الخارجية أو الأجنبية جميع الفرص المتاحة للإستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الإستثمار المستخدمة، وتتم الإستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية

<sup>1</sup> - محمد مطر، إدارة الإستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية، ط6، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص ص 75، 76.

إما بشكل مباشر أو غير مباشر، فمثلاً: لو قام مستثمر يقيم في الأردن بشراء عقار في لندن بقصد المتاجرة أو قامت دولة الأردن مثلا بشراء حصة في شركة مرسيدس فإن الإستثمار في الحالتين يكون إستثمارا خارجيا مباشرا.

أما لو قام ذلك المستثمر بشراء حصة من محفظة مالية لشركة إستثمار أردنية تستثمر أموالها في بورصة نيويورك مثلا فإن الإستثمار في هذه الحالة يكون إستثمارا خارجيا غير مباشرا بالنسبة للفرد المستثمر، وإن كان مباشرا بالنسبة لشركة الإستثمار.

وللإستثمارات الخارجية أو الأجنبية مجموعة من المزايا كما أن لها عيوبها، أيضا ومن أهم مزاياها توفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات إستثمارية ذات عائد مرتفع كما أن تعدد هذه الأدوات يهيئ له توزيع مخاطر الإستثمارات، من جانب آخر تتميز مجالات الإستثمار الأجنبية بوجود أسواق منتظمة ومتخصصة لتبادل جميع أدوات الإستثمار المعروفة مثل: أسواق الأوراق المالية و أسواق للسلع وأسواق الذهب وأسواق العقار...إلخ، كما تتوفر في هذه الأسواق قنوات اتصال نشطة وفعالة تسير إيصال المعلومات المناسبة للمستثمر، وهذا إضافة إلى خبرات متخصصة من المحللين الماليين والسماسة.

ولكن مع المزايا الكثيرة المشار إليها أعلاه للإستثمارات الخارجية هناك بعض الاعتبارات التي لا بد من مراعاتها من قبل المستثمر، ولعل من أهمها واجب الشعور بالانتماء الوطني والذي يجعل المستثمر يميل بطبيعته إلى توظيف أمواله في مجالات الإستثمار المحلية وذلك في حدود طاقتها الاستيعابية، لأن العائد المرتفع على الإستثمارات الخارجية والذي يتوقعه المستثمر يجب أن لا ينسيه العائد الاجتماعي المحقق من الإستثمارات المحلية والمتمثل في القيمة المضافة للناتج القومي والتي تنشأ عن هذه الإستثمارات.

والإعتبار الآخر الواجب مراعاته هو ارتفاع درجة المخاطرة التي ترتبط باحتمالات تغير الظروف السياسية والاجتماعية والقوانين الضريبية وارتفاع معدلات التضخم ولعل من أهم هذه المخاطر ما يعرف بمخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنشأ عن تقلب أسعار العملة الأجنبية.

## المطلب الثاني: التبيوب النوعي لمجالات الإستثمار<sup>1</sup>

تبوب مجالات الإستثمار من زاوية نوع الأصل محل الإستثمار إلى: إستثمارات حقيقية وإستثمارات مالية.

### **1. الإستثمار المالي:**

هو شراء وبيع أدوات الإستثمار مثل الأسهم و السندات وشهادات الإيداع والتي تعرف الأوراق المالية وهذا الإستثمار يوصف بأنه إستثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة بل هو عبارة عن استهلاك جزء من طاقة قائمة أصلا فإذا اشترى شخص أسهم شركة ما قائمة فهنا يعني تحويل ملكية الأسهم من شخص لآخر دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية.

ومن هنا فإن شراء أسهم لأول مرة في شركة ما يعتبر إستثمارا حقيقيا وليس إستثمارا ماليا وذلك لأن شراء الأسهم لأول مرة أدى إلى تأسيس شركة غير موجودة أصلا مما أدى إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية وكذلك الأمر عند قيام الشركة بتوسيع مجال إنتاجها للسلع والخدمات كإضافة خطوة إنتاج جديدة أو طرح سلع جديدة لم تكن موجودة أصلا أو الزيادة في كمية السلع الموجودة أصلا، فإذا مولت الشركة هذا التوسع عن طريق طرح أسهم جديده للاكتتاب فيعتبر هذا الإستثمار إستثمارا حقيقيا كونه لأول مرة.

### **2. الإستثمار الحقيقي:**

هو أي إستثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبمعنى آخر هو كل إستثمار يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي الإجمالي ومن هنا فإن استخدام الموارد الإقتصادية أو استغلالها بشكل يصف سلعا أو خدمات جديدة يعتبر إستثمارا بالمعنى الإقتصادي وهو الإستثمار الحقيقي.

## المطلب الثالث: تبويب الإستثمار على اساس الدخل

### **1. الإستثمار المستقل :**

هو ذلك النوع من الإستثمار الذي يعتبر الأساس لزيادة الدخل و الناتج القومي والذي يأتي من خارج دورة الدخل الجاري، سواء كان ذلك من قبل قطاع الأعمال الحكومة أو قد يكون على شكل إستثمار أجنبي.

<sup>1</sup> - شقيري نوري مرسي وآخرون، إدارة الاستثمار، ط1، دار الميسرة للنشر، عمان، 2012، ص 26.

### 2. الإستثمار المحفز:

وهو ذلك النوع من الإستثمار والذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل وهذا يعني أن هذا النوع من الإستثمار يعتمد على الدخل (العلاقة بينهما طردية) حيث أن زيادة الدخل لابد أن يذهب جزء منها للادخار وبالتالي لزيادة الإستثمار استنادا إلى معادلة الدخل. وقد يصف أحد الإقتصاديين العلاقة بين الإستثمار المستقل والمحفز بأنها علاقة تراكمية ودورية، وأنها تتصف بصفة التوليد الذاتي والاستمرارية، تلك الحركة التي يمكن أن تؤدي إلى نقل الاقتصاد من حالة إلى حالة أفضل<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> -محمود حسين لوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، 2010، ص ص 22، 23.

## المبحث الثالث: أدوات الإستثمار

هي تلك الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين، وأدوات الإستثمار كثيرة جدا ولكن يمكن استعراض أهمها حسب أهميتها في الاقتصاد القومي ودرجة سيولتها وسهولة تداولها كما يلي:

### المطلب الأول: أدوات الإستثمار الحقيقي<sup>1</sup>

#### 1. الإستثمار في العقارات:

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الإستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الإستثمار فيها بشكلين:

**الأول :** بشكل مباشر عندما يقوم مستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا.

**الثاني:** يكون من خلال المشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الإستثمار العقارية ويحتل الإستثمار في العقارات اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أم السوق الأجنبي لما يلحق من مزايا التالية :

- يتمتع الإستثمار في العقارات بدرجة عالية من الأمان تفوق الإستثمار في الأوراق المالية.
- يمنح الإستثمار في العقارات بعض المزايا الضريبية في بعض البلدان، مثل: إعفاء فوائد سندات عقارية.
- ارتفاع العوائد على الإستثمار العقاري.

#### 2. الإستثمار في السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للإستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصة) على غرار بورصات الأوراق المالية ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة القطن في نيويورك، بورصة الذهب في لندن.

ويتم التعامل في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى العقود المستقبلية (Contract Future) وهي عقود بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار يتعهد فيه المنتج لسمسار بتسليم كمية معينة وبتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص31، 32.

## المطلب الثاني: أدوات الإستثمار المالي

### 1. الأوراق المالية:

تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الإستثمار المتاحة نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها ويمكن تصنيف أدوات الإستثمار المالي إلى صنفين:

أ. القروض: وتأخذ عدة أشكال هي:

● **قروض المدة:** يمكن الحصول على مثل هذه القروض من البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة، ويكون معدل الفائدة على قروض المدة أعلى من باقي القروض وذلك لتعويض المؤسسة التمويلية على تخليها على أموالها لفترة زمنية أطول ويتحدد معدل الفائدة على القرض على مستوى أسعار الفائدة في السوق حجم القرض، تاريخ استحقاق، الأهلية الائتمانية للشركة المقترضة فعندما تكون أسعار الفائدة في السوق مرتفعة أو تاريخ استحقاق القرض ابعدها في المستقبل أو الترتيب الائتماني للشركة متدني فإن معدل الفائدة على القرض يكون عاليا و العكس صحيح. كذلك فإن معدل الفائدة على قرض المدة يكون أقل نسبيا إذا كانت قيمة القرض كبيرة مهما لو كانت قيمته صغيرة والسبب في ذلك أن التكاليف الثابتة للتحقق من العميل وفتح حسابات وإدارة القرض لا تختلف باختلاف القرض<sup>1</sup>.

● **قروض تحت الطلب:** قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال، تحمل أسعارا متدنية جدا ومدتها قصيرة الأجل.

● **قرض فائض الاحتياطي الإلزامي:** يمكن للبنوك التجارية التي لديها فائض في الاحتياطي الإلزامي أن تقرضها لبنوك أخرى تعاني من عجز فيه ولا تعتبر تلك القروض أوراق مالية بالمعنى المفهوم ذلك أنها تتمثل في تعهد غير مكتوب مضمون بالبنك المركزي أو مؤسسة النقد التي تدير ذلك الاحتياطي، يلتزم به البنك المقترض بسداد قيمة القرض مصحوب بفائدة تحدد وفقا لقانون العرض والطلب.

● **قروض الدولارات الأوروبية:** يستخدم اصطلاح الدولار الأوروبي لإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها البنوك في خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص البنوك الأوروبية التي يقتصر

<sup>1</sup> - أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع، غابرة، ص، 43.

تعاملها على الدولار، بمعنى أنها تقبل ودائع وتمنح القروض وتكون أسعار الفائدة بالدولار الأمريكي فقط<sup>1</sup>.

### ب. الودائع :

الودائع هي عملية قيام الجمهور بإيداع هذه الأموال لغرض الحصول على منفعة إما مادية أو تحقيق جزء من أنشطة عمله وذلك بصرف شيكات وبالمقابل فإن المصرف يقوم بإستثمار هذه الودائع بغرض تغطية التكاليف التي يعيها إلى المدعين وكذلك بتغطية مصروفاته الأخرى وهنا لا بد من التعرف على أنواع الودائع المصرفية<sup>2</sup> :

- **الودائع تحت الطلب Demand deposit:** هي أهم أنواع الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية حيث تشمل النسبة الكبرى من الموارد المالية بالنسبة للمصارف التجارية، ويحق للمودع السحب من الوديعة في أي وقت شاء دون شرط أو قيد باستعمال صكوك خاصة يزودهم بها المصرف لهذا الغرض والصك (الشيك) هو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن أمرا غير معلق على شرط صادر عن شخص هو الساحب إلى شخص آخر (يجب أن يكون مصرف) وهو المسحوب عليه بان يدفع لشخص ثالث أولا مرة أو لحامله (المستفيد) مبلغا معينا من النقود بالاطلاع ولا بد أن يتضمن الشيك توقيع الساحب وتاريخ ومكان تحريره ومكان الأداء واسم المسحوب عليه وان لا يكون معلقا على شرط وان يتضمن صراحة كلمة شيك ومن البيانات الاختيارية فيه اسم المستفيد ونوع العملة وتعدد النسخ.
- **الودائع لأجل Time deposits:** وفي هذا النوع من الودائع يشترط السحب منها بمدة يتفق عليها مع المصرف مقدما فقد تكون الوديعة لمدة سنة أشهر أو سنة أو سنين أو أكثر ويرتفع معدل الفائدة التي يتقاضاها المودع كلما طال مدتتها لذا فهي تتصف بالثبات النسبي لعلم المصرف المسبق لمواعيد السحب، لذا فان نسبة الاحتياطي الإجباري عليها اقل من حالة الودائع تحت الطلب.
- **ودائع الادخار Saving deposits:** وهي عبارة عن ودائع ادخار لصغار المدخرين يدفع المصرف فوائد لها من اجل تشجيع توفير الادخار لدى الناس وتخضع عملية السحب منها لقيود معينة فلا بد من إخطار البنك مسبقا إذا ما أراد المودع سحب الوديعة التي تتجاوز مبلغا معينا

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 33، 34.

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 341.

وقد تلجا بعض المصارف إلى كسر الوديعة قبل استحقاق موعدها إذا ما رغب المودع بذلك وعلى أية حال فإن ودائع الادخار (التوفير) تتصف بصغر حجمها مقارنة بالودائع الأخرى<sup>1</sup>.

### 2. العملات الأجنبية:

العملة الأجنبية في أي بلد هي عملة ليست عملة ذلك البلد، ويجب أن يتم تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية لسداد قيمة السلع والخدمات. مما يؤدي إلى نشوء عملية صرف عملة<sup>2</sup>.

وتظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية للعمليات التجارية الدولية، أي أنها الوجه الآخر للتعاملات الدولية والعلاقات بين الدول وعند التعامل بالعملات الأجنبية كأدوات إستثمارية، يجب العلم بأنها أداة إستثمارية حساسة جدا وتتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية وسياسية وغيرها وهذا أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر للتعامل فيها، ويتعرض الإستثمار في العملات الأجنبية إلى 03 أنواع من المخاطر:

- مخاطر سعر الفائدة والناجمة عن التغير في أسعار الفائدة المصرفية.
- مخاطر السيولة وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم توفر السيولة عند حلول موعد التسديد.
- مخاطر الائتمان أو مخاطر التسديد، وتأتي هذه المخاطر بسبب عدم تسديد الطرف المشارك في عملية الشراء للعملة الأجنبية نتيجة الإفلاس<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: المشروعات الاقتصادية

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الإستثمار انتشارا، وتتنوع أنشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي... إلخ كما أن منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات، والمشروع الإقتصادي من أدوات الإستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقية كالمباني والآلات ومعدات النقل والأفراد العاملين.. إلخ، كما أن تشغيل هذه الأصول مما يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي.

ولتبيين معنى الإستثمار في المشروعات الاقتصادية نوجز مجموعة من الخصائص:

- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا معقولا ومستمرًا لذا يعتبر المشروع الإقتصادي من أنسب أدوات الإستثمار ذات الدخل المستمر.

<sup>1</sup> - سعيد سامي الخلاف ، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 58-60.

<sup>2</sup> - عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، 2009، ص62.

<sup>3</sup> - دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، مرجع سابق، ص61.

- يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش كبير من الأمان لأنه أي المستثمر يحوز أصلا له قيمة بحد ذاتها ولذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة إلى حد كبير.
- توفر المشروعات الاقتصادية للمستثمر ميزة المواءمة والملائمة إذ يختار المستثمر من المشروعات ما يتناسب مع ميوله وتخصصه.
- يؤدي الإستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكبر مما هو في أوجه الإستثمار الأخرى. لأن المشروعات الاقتصادية تنتج سلعاً أو خدمات تحقق إشباعاً حقيقياً لأفراد المجتمع، وهذا إضافة إلى أن هذه المشروعات توظف الجزء الأكبر من العمالة الوطنية وبالتالي تشكل مصدراً رئيسياً لدخولهم.

رغم ذلك فإن للمشروعات الاقتصادية عيوب يمكنك تلخيصها في انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر، فالأصول الثابتة في هذه المشروعات خصوصا الصناعية والزراعية منها وتشكل الجانب الرئيسي من رأس المال المستثمر وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع فيما لو أراد المستثمر تسليمها<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع : تحليل قرار الإستثمار

إن عملية اتخاذ قرار الإستثمار تعد أمراً حاسماً في حياة المنشأة تتطلب التخطيط لها وذلك بإعداد خطة طويلة الأجل تراعي ترتيب مصادر التمويل المختلفة وتضمن توافرها دائماً وقت الحاجة إليها مع تطور عمر المشروع الإستثماري على أن يؤدي ذلك في النهاية إلى تعظيم حقوق الملاك والمساهمين<sup>2</sup>.

#### **1. تصنيف قرار الإستثمار:**

يمكن تصنيف قرارات الإستثمار من خلال البعد الزمني العائد إلى:

- أ. قرارات إستثمارية قصيرة الأجل: وهي متعلقة بالإستثمار في الموجودات المتداولة.
- ب. قرارات إستثمارية إستراتيجية: تهتم هذه المجموعات من القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والمتمثلة في الإشباع والنمو والثبات في سيطرتها على الأسواق.

<sup>1</sup> - محمد مطر، مرجع سابق، ص 86.

<sup>2</sup> - منصور الزين، مرجع سابق، ص 66.

ج. قرارات استثمارية طويلة الأجل: يعتبر قرار الإستثمار طويل الأجل من أهم وأخطر القرارات المالية ولا يرجع ذلك فقط لما يرتبط بهذا القرار من إيقاف مبالغ ضخمة ولكن العائد من الإستثمار لا يمكن الحصول عليه قبل مدة زمنية طويلة<sup>1</sup>.

2. المبادئ العملية لاتخاذ القرار الإستثماري:

أ. مبدأ تعدد الخيارات الإستثمارية:

يعتبر هذا المبدأ ركن أساسيا من أركان القرار الإستثماري، ويمتد أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر الفرد أو المؤسسة تتسم بالندرة بينها تكون الفرص أو المجالات الائتمانية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان، ذلك يفرض على متخذ القرار الإستثماري أن يراعي هذه الحقيقة وذلك باختيار ما يناسبه منه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الإستثمارية التي مع إستراتيجية في الإستثمار بدلا من أن يوجه مدخراته لأول فرصة إستثمارية تلوح له.

ب. مبدأ الخبرة والتأهيل:

يقضي هذا المبدأ بأن اتخاذ القرار الإستثماري الرشيد يتطلب دارية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين ففي واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في إستثمارها لكنهم لا يملكون الدراية والخبرة الكافيتين لاختيار الأداة الإستثمارية المناسبة، ويطلق على هذه الفئة من المستثمرين السذج (عديمي الخبرة) بالمقابل توجد فئة من المستثمرين المحترفين، ممن يتمتعون بالخبرة والدراية الكافية التي تؤهلهم لاتخاذ القرار الإستثماري<sup>2</sup>.

ج. مبدأ الملائمة:

بعد الاختيار بين المجالات الإستثمارية وادواتها وما يلائم رغبات وميول المستثمر و كذا دخله و حالته الاجتماعية يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول. حيث لكل مستثمر نمط تفصيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره والتي يكشفها التحليل الجوهري الاساسي :

— معدل العائد على الإستثمار.

— درجة المخاطر التي يتصف بها الإستثمار.

— مستوى السيولة التي يتمتع بهياكل من المستثمر وأدوات الإستثمار.

<sup>1</sup> - حوارية دوخ، اهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات، مقدمة لنيل شهادة الليسانس تخصص مالية، المركز الجامعي، الدكتور يحي فارس بالمدينة، 2007-2008، ص ص 76،77.

<sup>2</sup> - محمد مطر، مرجع سابق، ص ص 42،43.

### د. مبدأ التنويع :

وهنا يلجأ المستثمرون الى تنويع استثمارهم وهذا للحد و التقليل من درجة المخاطر الإستثمارية التي يتعرض لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا نظرا للعقبات و القيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب عليها انتهاج و تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع<sup>1</sup>.

### المطلب الخامس: محددات الإستثمار

ان الإستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد القومي، وتفسر هذه التقلبات أمر بالغ الأهمية في التحليل الإقتصادي، وسنقف عند هذه التقلبات التي تعبر عن محددات الإستثمار.

#### 1. سعر الفائدة:

تتحقق الكثير من الإستثمارات عن طريق الاقتراض و هنا فأن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقد تعبر في الواقع عن نفقة اقتراض النقود و على ذلك فان توقع مقدار الإستثمار الذي يكون مربحا في الاقدام عليه من جانب المستثمرين، يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة، بعبارة أخرى فإننا نتوقع بسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الإستثمار.

#### 2. التوقعات :

يحتاج الإستثمار الى بعض الوقت ليساهم في انتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف، ومن ثم فإن رجل الأعمال الذي يقرر هذا العام أن يوسع من الطاقة الانتاجية لمنشآته سوف لا يرى ثمار إستثماره مباشرة، بل ستنتشر على مدار عدة سنوات.

بعبارة أخرى أن قرار الإستثمار الذي يصدره المستثمر الآن هو تصرف يتم بناءا على الثقة في المستقبل<sup>2</sup>.

#### 3. مستوى الارباح:

ان السلوك الإستثماري من جانب رجال الاعمال يجعل الإستثمار دالة للدخل القومي. اما تأثير الارباح على الإستثمار، فإنه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال تكون غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاجها في نشاطها الإستثماري أو إذ لم تكن راغبة في اقتراضها، فإنها قد تستخدم التمويل

<sup>1</sup> - منصوري الزين، أليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، صص 22، 23.

<sup>2</sup> - كمال قويدري، السياسة المالية واثرها على الإستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبلدية، سبتمبر 2006، صص 73، 74.

الذاتي وذلك اعتمادا على الارباح المحتجزة و الغير موزعة وتخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريعها الإستثمارية.

#### 4. معدل التغير في الدخل:

يقرر مبدا المعجل ان الإستثمار دالة في حجم الناتج ويعتبر المحدد الرئيسي للناتج، لذلك تتزامن التغيرات في الإستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج.اي انه لا يتأثر الإستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الاقدام على الإستثمار من اجل زيادة الطاقة.

وتفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يتضمن زيادة رقم المبيعات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - منصورى الزين، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

## خلاصة الفصل:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية يتم من خلالها انتقال أو حركة رؤوس الأموال في الأمد الطويل، ويتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما على شكل ملكية كاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس المال المشروع، ويبقى منفصلا عن الأنواع الأخرى من الإستثمارات نظرا للمزايا التي ترتبط به.

وكما يخفى علينا بعد هذه الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر له آثار ومخاطر لذلك يمكن القول بأنه سلاح ذو حدين ويجب على الدول التي تسعى إلى هذا الخيار لأن تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن ينجز على هذه الظاهرة من آثار.

كما توصلنا من خلال دراستنا لهذه الظاهرة إلى أهم النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته، إضافة إلى دوافعه ومعداته، كما توصلنا إلى أهم الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

# الفصل الثالث:

التسهيلات البنكية و الاستثمار

**SARL STEEL في**

**TRANS**

**تمهيد:**

بعد ما تطرقنا لموضوع التسهيلات البنكية المقدمة من طرف البنك والعمليات التي تقدمها، من منح قروض وتمويل من أجل تشجيع الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية وما لحق بها من تفاصيل، نقوم الآن بمعالجة ميدانية لمؤسسة اقتصادية كان للبنك دور في إنشائها وتطورها لتصبح من أهم الشركات في مجالها وهي شركة (STEEL TRANS (construction metallique)، أين قمنا بالتريص حيث سننتظر في هذا الفصل إلى التعريف بالشركة، نشأتها وتطورها، وذلك بشكل عام ولكن سوف يكون ملما بكامل المعلومات الضرورية وكذا التطرق إلى هيكلها التنظيمي بالإضافة إلى دراسة حالة القرض الاستثماري ودوره في تشجيع الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

## المبحث الأول: تأسيس المؤسسة وهيكلها التنظيمي

تم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم المؤسسة وإنتاجها أو هيكلها التنظيمي على النحو التالي:

### المطلب الأول: تقديم المؤسسة

شركة SARL STEEL TRANS لواقعة بالمنطقة الصناعية شعبة الرصاص، بومرزوق قسنطينة، يقوم نشاطها على تحويل المعادن، رقم سجلها التجاري 006220-00/25 ب98، ورقم تعريفها الجبائي 099825006220815 التصنيف 5، تتكون هذه الشركة من إدارة ولواحقها، حاضرة إنتاج بمساحة 5928م و ورشات ملحقة كائنة بالمنطقة الصناعية بومرزوق وهي ملك للمؤسسة.

شركة STEEL TRANS ذات المسؤولية المحدودة، منحدر من إعادة هيكلة المؤسسة الأم SIMCO التي أنشئت في 1974 حيث كانت عبارة عن شركة مساهمة بين الجزائريين والتونسيين أمها الإدارة التونسية وفي عام 1987 قسمت الشركة إلى 5 حصص اشترت STEEL TRANS حصة من الحصص الخمسة تحت اسم شركة ذات مسؤولية محدودة شركاء (أجانب "تونسيين" + محليين "جزائريين") ثم تحولت الإدارة في 2012 إلى الجزائريين ويحكمها القانون الجزائري.

في سبتمبر 2015 لا يزال قانون البيع حالته ولا تزال في العقد التأسيسي الإدارة للجزائر والأرباح تقسم بين الجزائريين والتونسيين، وتم تقدير حكم إنتاجها بـ 1401812.74 kg بتكلفة 23685225.15 ttc، وقد رأسمالها آنذاك أي في 2015 بـ 540266368DA مع العلم أن شركة STEEL TRANS تعتمد خطط قصيرة الأجل وتضع مدة لخطط أعمالها: من 1/1 N إلى غاية 12/31 N.

-الملحق رقم (02)-

### المطلب الثاني: إنتاج الوحدة ونشأتها

تقوم الشركة بتحويل المعادن إلى مختلف الأشكال ومن بين منتجاتها:

- الإطارات المعدنية 120 DA/kg.
- الصوامع 240 DA/kg .
- الخزانات 220 DA/kg .
- صناديق القنابل 160 DA/kg .
- الأسقف والحصون 2900 +1200DA/kg .
- الخزانات 500DA/Pc .
- أحواض الاستحمام الخرسانية 130 500 DA/Pc .

- ضاغط الخرسانة 220 DA/kg .
  - الألواح القابلة للطي 180 DA/kg .
  - 1300 DA/M<sup>2</sup> tn40 .
  - 800DA/kg Clame .
- الملحق رقم (05)-

تصنيع الرافعات، العارضة واحدة من 3.2 إلى 7طن إذا كانت هناك حاجة عارضة مزدوجة من 10 إلى 50 طن (10، 16، 20، 26، 30، 35، 40، 50 طن).

قدرت طاقتها الإنتاجية مؤخرا سنة 2015 بـ 1401812.74 kg.

بالنسبة للمواد المستعملة في النشاط فهي مستوردة من أسواق أجنبية بالإضافة إلى أسواق أخرى محلية معتمدة في ذلك على الآلات من صنع الشركة في حد ذاتها مثل الرافعات الشوكية، أن الشركة من بداية مسكها للمادة الخام وقيمها بمختلف العمليات من ( قطع، حز، تنميط، ترميل) إلى غاية حصولها على المنتج الذي يتم بيعه.

-الملحق رقم (08)-

أما عن عملية التسيير في المؤسسة فيتم اتخاذ القرارات، بالرجوع إلى الإدارة العليا للشركة (مجلس الإدارة).

فيما يخص إستراتيجية التسويق فإن الشركة تتوقع سياسة للمبيعات لاحتواء المنافسة.

-الملحق رقم (07)-

أما فيما يخص المجال البشري فالشركة تحتوي على طاقات بشرية هامة تعمل في مختلف الأقسام والادارات والمصالح.

حيث بلغ عدد العمال الإجمالي في المؤسسة حوالي 125 عامل، بين إطارات مؤهلين وشبه مؤهلين وعمال، يعملون في عدة فروع ويتوزعون كما يلي:

• التوزيع حسب التدريب والإطار:

- 27 شخص مؤهل.
- 27 شبه ماهر.
- 41 عامل.

• التوزيع حسب ما يتطلبه كل هيكل: إحصائيات فيفري 2016.

- الإدارة 17 عامل 9 منهم إناث.

- التسويق 18 عامل.

- النظافة والأمن 70 عامل.

- معدات الحديقة 11 عامل.

-الملحق رقم (04)-

أما فيما يخص مصادر التوريد، فإننا نجد قائمة من أهم الموردين وبتركبون حسب أداء أسعارهم والمنتجات التي يقدمونها لشركة تحتل، COTUNL الصدارة تليها INTER METAL و CAPROMET و INTER FOOD ثم SNCI و EGB وفي الأخير SECOMET.

كما يجب التطرق على ذكر أهم المنافسين والمنتجات التي تتم التنافس فيها. باعتبار الشركة من الشركات الوطنية المتميزة في مجالها فالشيء يخلق لها منافسين من كافة الأقطاب شركات محلية أو أجنبية، حيث نجد من أهم الشركات المنافسة ETS TOUAL تليها STL METAL ثم EXTRA METAL بالإضافة إلى ELGUEDR وأخيرا وليس أخير SARLCAPROMET وأخيرا الشركة ذات مسؤولية محدودة ELHADJ MOUSSA وذلك بوضعهم لأسعار أقل للفض المنتجات وإعطاء ميزة تنافسية لهم مقارنة بشركة STEEL TRANS.

-الملحق رقم (07)-

كما يجب ذكر أن الشركة STEEL TRANS تقوم ببعض الاستثمارات الحالية تخص سنة 2016، وتتخلص هذه الأخيرة في:

- مباني تجارية "معارض".

- ملاجئ الميزان.

- عتاد ورشات العمل.

- عتاد تكنولوجيا المعلومات.

- عتاد نقل.

- كاشف الضوء المميز...الخ.

كل هذه الاستثمارات تتم في الحديقة المخصصة في الشركة ذات العتاد الثابت. تقريبا والذي يتفق إلى حد ما مع كل الإنتاج والتداول.

-الملحق رقم (08)-

إضافة إلى كل ما ذكر فإن شركة STEEL TRANS تتعامل مع كبار العملاء والقطاعات في السوق، لديها أهم الوسطاء أو (مستخدمين) لبيع منتجاتها، كما أنها تتعامل مع فروع عسكرية بتزويدهم بأدوات مخصصة وفي نطاق قانوني.

كما نجد أنها تتعامل مع مختلف فئات السوق من تجار السلع المستهلكة، وتجار الجملة، تجار تجزئة، وعارضين... الخ، حتى تسير نشاطها بأكف ما يكون وتحقق الخطط المسطرة من إنتاج وبيع وتوزيع للمعادن.

-الملحق رقم (06)-

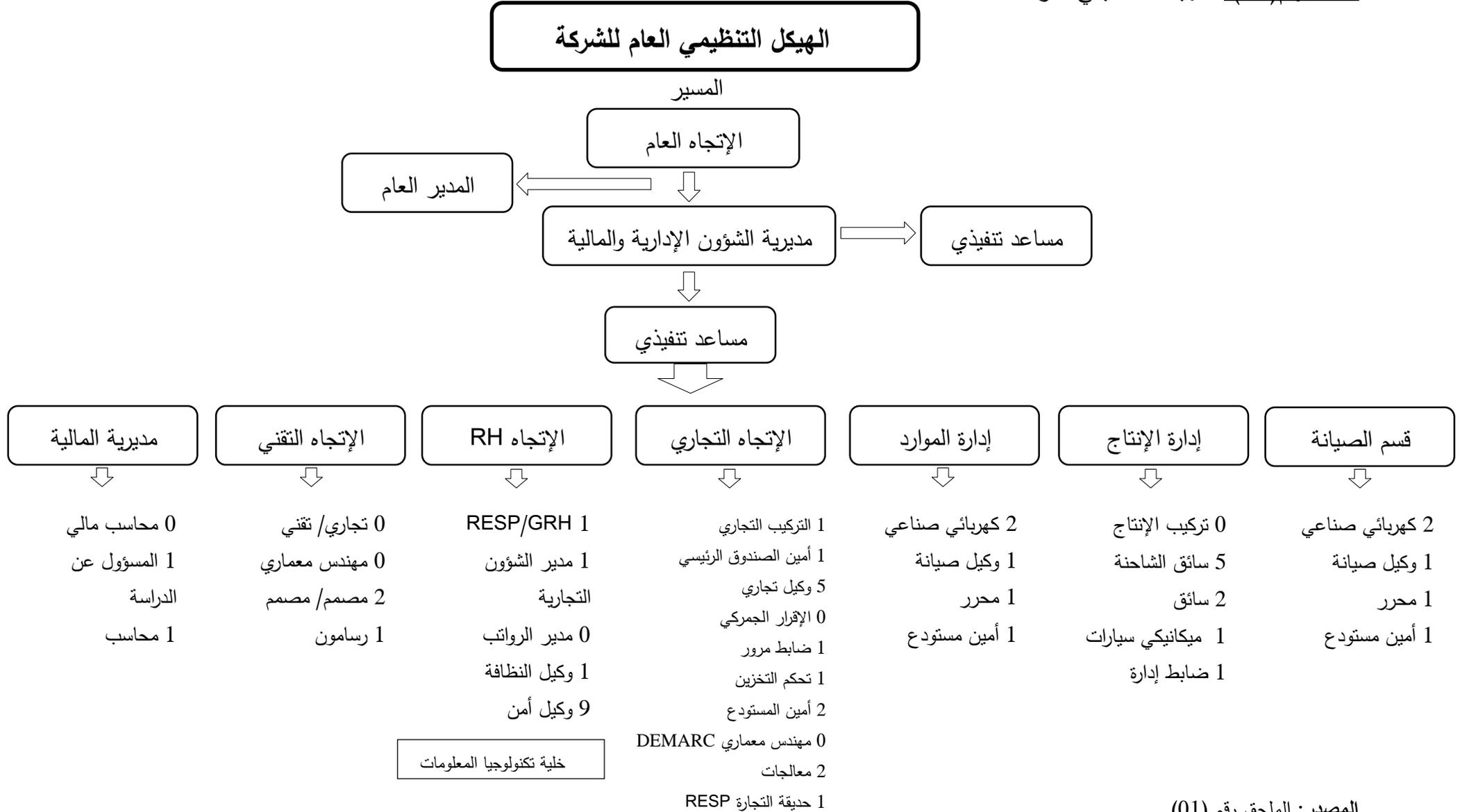
### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي

إن الهيكل التنظيمي لأي شركة يعد المرآة العاكسة لها حيث تبرز فيه مختلف المديریات في الدوائر والمصالح و علاقتها ببعضها البعض ولهذا عمدت الشركة SARL STEEL TRANS تنظيم وتسير أعمالها عبر الهيكل التنظيمي الذي بواسطته تراقب وتتابع نشاطها.

تبرز اتجاهات وأقسام الشركة في الهيكل التنظيمي مختلف مراكز قيادة الشركة.

والهيكل التنظيمي يوضح من طرف المديرية العامة وبعد إطلاعنا على مختلف الهياكل الموجودة في الشركة توصلنا إلى أن الهيكل يتكون من المديریات التالية:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لشركة SARL STEEL TRANS



## أولاً- المدير العام (المسير العام):

يمثل المؤسسة في مختلف المجالات وفي الشؤون العامة ويتابع أعمالها الرسمية، له تأثير كبير على الإدارة الوسطى باعتباره مسئول عن توجيه وتنسيق وإيصال المعلومات إلى كافة وحدات الشركة، المسئول عن وضع خرائط السيطرة وتخصيص الموارد من إمكانيات مادية وبشرية للوصول إلى الهدف. بمعنى أعم مالك للمؤسسة/ شركة.

## ثانياً- المدير المركزي:

هو المسئول عن تسير المؤسسة والتنسيق بين مختلف فروعها كما أنه المسئول المباشر عن الوحدة المركزية من صلاحياته:

- تحقيق الأهداف المسيطرة من طرف الإدارة المركزية للوحدة.
- المسئول المباشر والرئيسي لجميع المصلح الموجودة يترأس مجلس الإدارة ويصادق على قرارات أعضائه بما يحقق الخطط المسطرة.
- يمثل المؤسسة في الداخل والخارج.
- المصادقة على القوائم والاجتماعات القوائم الختامية والإعلانات والجداول المالية خلال سنة.

## ثالثاً- مديرية الشؤون الإدارية والمالية:

## ● المساعد التنفيذي: يتمثل دوره في الشركة في:

- تنظيم ملفات الشركة.
- متابعة إدارة الوقت وجداول المواعيد للمدير(مدير البيع، مدير التسويق، المدير التنفيذي، مدير وحدة الدعم و الخدمات).
- تجهيز وتحضير وطباعة الخطابات الرسمية بين العملاء والشركات والمؤسسات الأخرى
- استقبال الفاكسات والخطابات والطرود والبريد الالكتروني الوارد للشركة والرد عليها.
- الإشراف على طلبات العمل للموظفين الجدد الذين يرغبون في الانضمام إلى الشركة وترتيب مقالاتهم مع مدير الموارد البشرية.
- الإشراف على عمل الموظفين والعمال والاهتمام بمختلف البرامج والسلامة المهنية بالإضافة إلى الأمن الصناعي.
- متابعة تنفيذ القرارات الإدارية المختلفة الصادرة من قبل المدير العام.

بالرجوع إلى مديرية الشؤون الإدارية والمالية والتفصيل في مختلف الأقسام المسؤولة عنها وهي:

### 1. مديرية المالية:

لهذه المصلحة وظائف أساسية تقوم بها، والمتمثلة في تسجيل العمليات المحاسبية وذلك إسنادا إلى الفواتير الصادرة عن كل مصلحة وأهم ما تقوم به إعداد القوائم المالية والجداول ونجد في هذه المصلحة، محاسب مالي، مسؤول عن الدراسة، بالإضافة إلى مدققين ماليين.

### 2. الاتجاه التقني:

نجد في هذه المصلحة مهندسين معماريين ومصممين ورسامين مسؤولين عن تغطية أسماء وأشكال المنتجات بما يخدم المتطلبات للعملاء.

### 3. مصلحة المستخدمين:

تلعب دور الوسيط بين الإدارة العامة والعمال، وتخصص هذه المصلحة بدراسة الملفات الإدارية وتوفير الظروف الملائمة للعمال، والسهر على راحتهم وذلك بتطوير الموارد داخل الوحدة.

كما تهتم بدفع أجور العمال ويشرف عليها الرئيس وهو المسؤول المباشر لها أمام الإدارة العامة وتتكون من:

- مديرية الشؤون الإدارية.
- مدير الرواتب.
- وكيل النظافة/ وكيل الأمن.
- خلية تكنولوجيا المعلومات.

### 4. الاتجاه التجاري:

تختص هذه المصلحة في عملية البيع والتوزيع للنماذج المطلوبة من المعادن من قبل العملاء، وكالة استثنائية مسؤولة عن استيراد وتصدير المعادن، كما أنها تقوم ببيع المعدن النصف مصنع بأسعار معقولة نظرا لاستعمالها في الاستثمارات الحالية.

### 5. إدارة الموارد:

وهذا القسم مسؤول عن توفير المواد التي تحتاجها المؤسسة بالحجم المناسب وفي الوقت المناسب، وينطبق ذلك على توفير الموارد المالية ومخزونات المخازن، وسائل الإنتاج، وتوفير المعلوماتية، ونجد في هذه المصلحة:

- سائق شاحنة.

– ميكانيكي السيارات.

– ضابط إدارة.

#### 6. إدارة الإنتاج:

هي المصلحة المكلفة بالعملية الإنتاجية لدى الوحدة، وذلك بالاستيراد الخارجي أو المحلي للمعادن وتحويله إلى منتج جاهز أو التسويق أو مادة قابلة للاستعمال (أي منتج نصف مصنع) يتصرف عليها مسؤول الإنتاج، والمكلف بتحقيق البرنامج وفقا لما هو مسطر من طرف الإدارة العامة وإدارة الوحدة المحددة الخاصة وكذا وضع تقارير الإنتاج بالكميات الواجب إنتاجها والمدة المحددة للإنتاج. ونجد في هذه الإدارة:

– قائد الفريق.

– المجمعات.

– لحام.

– نحاس.

– مستغل الآلات.

– رسام مؤهل.

– معالجات.

#### 7. قسم الصيانة:

يتأهها مسؤول يتولى ملفات الطلب كم أنه مسؤول عن الصيانة في الورشة حيث يقوم بإقرار نوع التعطيل وإصلاحه. ونجد في هذا القسم:

– كهربائي صناعي.

– وكيل صيانة.

– محرر ( وضع تقارير).

– أمين مستودع.

## المبحث الثاني: واقع التسهيلات البنكية بالنسبة للمؤسسة SARL STEEL TRANS (مشروع الرافعة الشوكية):

بما أننا قمنا بالدراسة في شركة SARL STEEL TRANS ونظرا لاحتياج هذه الشركة لمصادر مالية. تلجأ في بعض الأحيان إلى طلب قروض تتضمن تسهيلات بنكية لتمويل نشاطها. ولا ننفي ذكر أن شركة STEEL TRANS تتعامل مع بنك وحيد، لا يهتم هذا الأخير بكيفية سداد الشركة للقروض وإنما بأهميتها وقدرتها على الاقتراض، حيث أنه يقدم لها تسهيلات حقيقية أكثر من ما شكلية ونظرا للتعامل الخاص بين الشركة والبنك أدى ذلك إلى زيادة الثقة المتبادلة بينهما مما نتج عنه التقليل من طلب ضمانات التي تغطي كافة الأموال ومنح تسهيل كبير بالنسبة للضمانات الممنوحة.

### المطلب الأول: التسهيلات المالية

لكي يقوم البنك بتقديم قروض أقل عرضة للمخاطر ينبغي عليه اعتماد عدة تقنيات و ثم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تحصيله. وهذا ما اعتمدته شركة STEEL TRANS التي قامت بطلب قرض وطرح من أجله العديد من الضمانات لتسهيل الحصول عليه.

#### 1. الضمانات:

قامت STEEL TRANS بطرح العديد من الضمانات من أجل الحصول على القرض تتمثل في معدات النشاط الإنتاجي ومعدات النقل بحيث قيمت كل منها بالقيمة السوقية:

✓ رهن معدات النقل:

- Mercedes Benz 4040 AK : 14514000DA.
- Faymville Max Trailer : 6260700DA.
- Sharman Tipper Trucks Delong : 9100000DA.

✓ رهن معدات النشاط الإنتاجي: 9874000 DA .

✓ رهن إنتاج الصنع: 141703500 DA .

مجموع الضمانات التي قدمتها المؤسسة قيمتها هي 181452200 DA .

أما بالنسبة لطلب المؤسسة للتمويل (القرض) قيمته 267436000 DA .

$$267436000 - 181452200 = 85983800 \text{ أي } 32\% .$$

أي أن الضمانات الممنوحة من قبل الشركة تمثل ما قيمته 32% من قيمة القرض وهذا راجع إلى الإلتزام الذي تحصلت عليه الشركة وهو يعتبر تسهيل كبير في عملية الاقتراض، حيث ينتج عنه تشجيع الزيادة المتواصلة في طلب القروض و بالتالي زيادة التعامل مع البنك.

## 2. تسديد القرض (مشروع الرافعة الشوكية) :

الجدول رقم (02) :يمثل استهلاك قرض الرافعة الشوكية سنة 2014

Années	Capital Restant	Intérêt	remboursement du capital principal	Capital
2014	7435897,44	7,5%	1487179,49	7435897,44
2015	7435897,44	7,5%	1487179,49	5948717,95
2016	5948717,95	7,5%	1487179,49	4461538,46
2017	4461538,46	7,5%	1487179,49	2974358,9
2018	2974358,98	7,5%	1487179,49	1487179,49
2019	1487179,49	7,5%	1487179,49	0

المصدر: الملحق رقم (09).

قامت STEEL TRANS بطلب تخصيص اعتماد متوسط المدى بقيمة 7436000 دج موجه لجلب رافعة شوكية بطاقة 9 طن حسب ما هو موضح في الملحق رقم 09، حيث استفادت المؤسسة على إعفاء عدم تسديد قيمة الأقساط في السنة الأولى وتوزيع الأقساط المقدرة بـ 1487179,49 دج على خمسة سنوات المقبلة (قرض الأجل) بفائدة قدرها 7,5% هذه الأخيرة تعتبر مرتفعة نسبيا حيث أنها من الصعوبات التي واجهتها STEEL TRANS في التسديد.

## المطلب الثاني: التسهيلات الإدارية

أثناء الدراسة الميدانية للشركة STEEL TRANS تمكنا من الاطلاع على ملف طلب الحصول على قرض استثماري وحاولنا دراسة واطهار مختلف الخطوات والإجراءات التي مرت بها الشركة بداية من طلب القرض إلى غاية الحصول عليه، ومختلف الوثائق التي تم استخدامها.

### 1. معلومات حول القرض:

بتاريخ 2014/06/26، تقدمت شركة STEEL TRANS إلى البنك بملف طلب قرض بنكي في إطار تحقق برنامج استثماري وذلك من أجل تغطية الاحتياجات التمويلية. يندرج القرض ضمن القروض متوسطة الأجل مدته ستة سنوات من أجل تجسيد هذا المشروع.

تقدمت الشركة بملف طلب قرض يحتوي على الوثائق المطلوبة التالية:

- طلب خطي من طرف الشركة،
  - سجل تجاري.
  - البطاقة الضريبية.
  - الملف التقني.
  - الفاتورة الأولية.
  - الدراسة العلمية والاقتصادية للمشروع .
- الملحق رقم (03)-
- الملحق رقم (09)-

## 2. طلب التمويل:

يتضمن طلب التمويل قيمته المقدرة بـ 267436000 DA .

خط اعتماد مستندي بقيمة 250000000 DA غير هامشي، مرتبط بواسطة سحب بقيمة متساوية على 90 يوم هذا الترخيص سوف يوزع على اقتطاعات مبتذلة على 90 يوم.

- حيث أنه استعمل هذا الأخير في شراء مجموعة من المواد الأولية في برنامج الاستيراد للفصل الثاني 2014.

- نخصص اعتماد متوسط المدى بقيمة 7436000 DA موجه لجلب رافعة شوكية.

- سحب قيمة 100000000 DA موجه لتغطية احتياجات التشغيل للحالة. - الملحق رقم (09)-

## 3. الضمانات:

في إطار تسير مخاطر عدم التسديد واحتواء احتمالات ظهور النسب الخاطئة وبعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابعة للوكالة إلى خلية القرض التابعة للمجمع الجهوي للأشغال ومن أجل قبول طلب القرض، تم فرض ضمانات على الشركة طالبة القرض، وتأسيس جملة الضمانات المطلوبة كقاعة متينة لاتخاذ القرار وأسلوب التسيير المنطقي للنشاط البنكي وهنا مجمل عناصر الضمانات التي احتوى عليها ملف الشركة صاحبة المشروع.

- رهن معدات النقل.
- رهن معدات النشاط الاجتماعي.
- رهن إنتاج تام الصنع. (تم التطرق إليها في المطلب الأول).

## 4. المتابعة والتحصيل:

- الدراسة الميدانية للقرض بمعرفة أن القرض الممنوح مطبق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض.

- إعداد محضر من قبل البنك بإثبات اقتناء الرافعة الشوكية والمقارنة بين ملف طلب القرض من الشركة والموجودات التي استعملت في المشروع.
- التأكد من الضمانات المقدمة والمتفق عليها في اتفاقية القرض.
- القيام بزيارات دورية للتأكد ن استمرارية النشاط.
- يتم تسديد أقساط القرض كل سنة(دورية) في نهاية مدة القرض المتمثلة في ستة سنوات، وقبل موعد الاستحقاق القسط بـ 15 يوم يقوم البنك بالإرسال رسالة تذكير لسداد القسط في تاريخ الاستحقاق.

### المبحث الثالث: واقع الاستثمارات في المؤسسة SARL STEEL TRANS

بعدما تطرقنا لموضوع البنك وما يقدمه من تسهيلات وامتيازات للمؤسسة ونذكر بالخصوص شركة STEEL TRANS التي أجريت فيها الدراسة الميدانية، نقوم الآن بالتطرق إلى الاستثمارات الممولة من طرف البنك وتخص الدراسة بالسنوات الثلاث 2013، 2014، 2015 من أجل توضيح واقع الاستثمارات في هذه المؤسسة.

#### المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الدولية على الاستثمارات في المؤسسة

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أفضل التطبيقات العملية في التحليل الاقتصادي التي تستعمل في مجال تقييم الاستثمار وقد طلعنا على جدول حساب النتائج لهذه الشركة للمقارنة بين السنوات الثلاث المذكورة وحساب مختلف التطورات الناشئة باستخدام القيمة المضافة للاستغلال بالإضافة إلى النتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية للسنة المحاسبية.

-الملحق رقم (12)-

#### الجدول رقم(03): يوضح معدل نمو القيمة المضافة للاستغلال

السنوات	القيمة المضافة للاستغلال	معدل النمو
2013	122143749,00	-
2014	237358532,80	94%
2015	261405537,44	10%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 12.

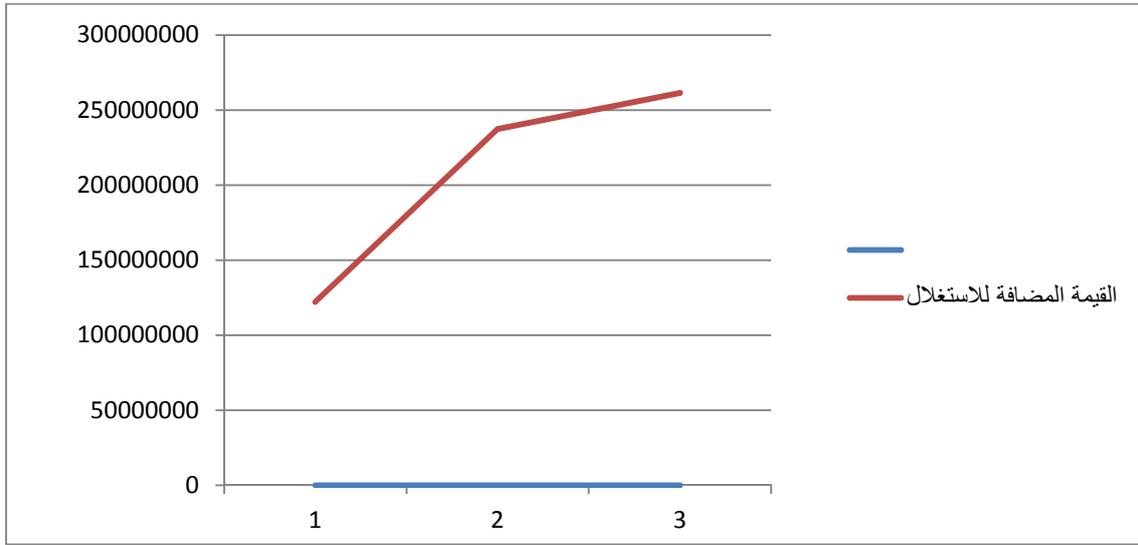
$$\text{معدل} = \frac{\text{قيمة السنة } N - \text{قيمة السنة } N-1}{\text{قيمة السنة } N-1}$$

بتطبيق القانون:

$$X = \frac{237358532,80 - 122143749,00}{122143749,00} : X \text{ نمز للمعدل ب } X$$

$$X = 0,94 \rightarrow \% 94$$

الشكل رقم (04): يمثل تطور القيمة المضافة للاستغلال



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم 03.

#### التحليل:

نلاحظ أن القيمة المضافة تزداد بنسبة معينة من سنة إلى سنة تقدر هذه النسبة 115214783,80 دج في سنة 2014 وهي سنة الدراسة مقارنة بسنة 2013. بالإضافة إلى الزيادة من سنة 2014 إلى سنة 2015 بقيمة 24047004,6 دج.

وهذا راجع إلى أن أرباح لإنتاج خطي الاستهلاك ويفوته.

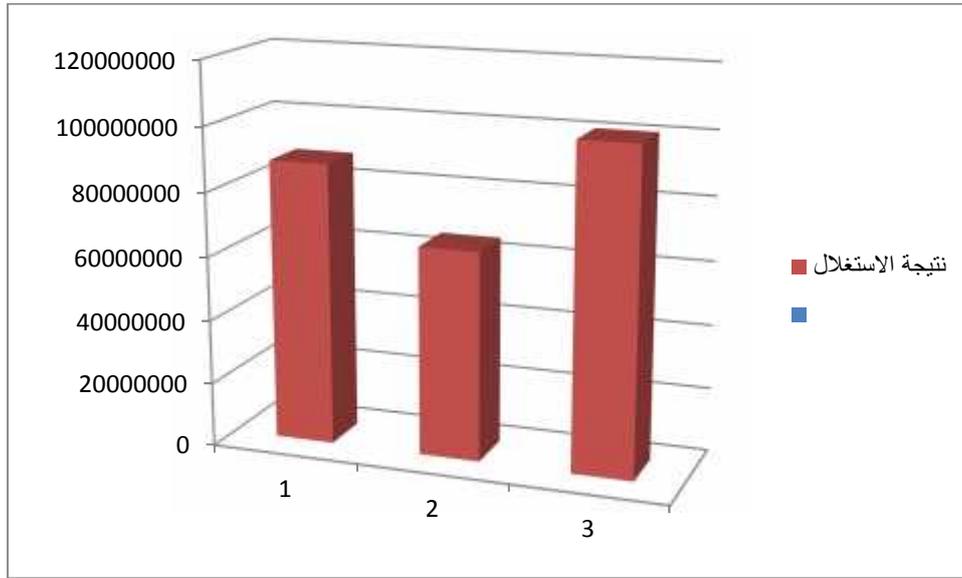
#### الجدول رقم (04): يوضح معدل نمو نتيجة الاستغلال

السنوات	النتيجة العادية قبل الضرائب	معدل النمو
2013	88231427,00	-
2014	65320110,85	26%
2015	100807589,64	54%

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الملحق رقم 13.

تطبيق نفس القانون المستخدم لحساب معدل النمو.

الشكل رقم (05): يمثل تطور نتيجة الاستغلال



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم 04.

#### التحليل:

نلاحظ انخفاض في النتيجة الاستغلال بقيمة 22911316,15 دج أي بمعدل 26% من نتيجة الاستغلال لسنة 2013.

أما بالنسبة لسنة 2015 هناك زيادة في القيمة بمقدار 35487478,75 دج أي بمعدل 45% من نتيجة لسنة 2014.

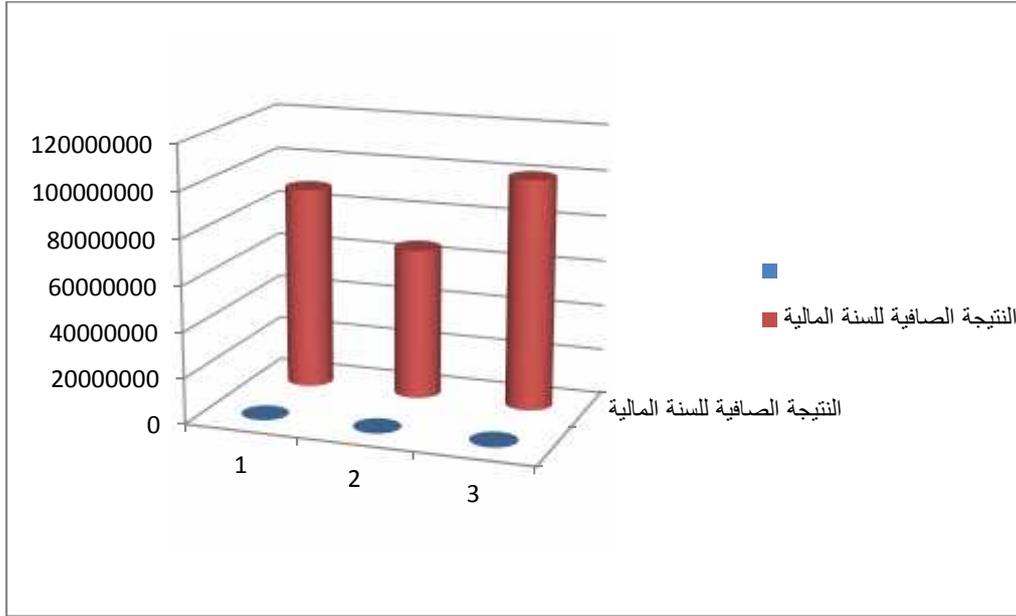
- هذه التغيرات راجعة إلى أن التسهيلات البنكية لها أثر كبير تحسين نشاط المؤسسة.

الجدول رقم (05): يوضح معدل نمو النتيجة الصافية للسنة المالية

السنوات	النتيجة الصافية للسنة المالية	المعدل
2013	89215406,00	-
2014	66155055,53	-26%
2015	100807589,64	52%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق 13.

الشكل رقم (06): يمثل التغير في النتيجة الصافية للسنة المالية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم 05.

#### التحليل:

تطورات النتيجة الصافية بمقدار 23060350,47 دج ما يقابل -26% من القيمة الصافية لسنة 2013 .

أما بالنسبة لسنة 2015 فهناك تطور ملحوظ يقدر بـ 34652534,41 دج بمعدل 52% من النتيجة لسنة 2014.

- هذه التغيرات راجعة إلى أن الأعباء المالية تفوق قيمتها الإيرادات المالية بقيمة 19582229,61 دج وهذا بالنسبة للسنة الدراسية 2014.

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات في المؤسسة

كون شركة STEEL TRANS تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في الجزائر، وكونها كيان عملاق كتتنوع الأنشطة، سنقوم بدراسة التطورات الحاصلة في استثماراتها ومدى تأثير التسهيلات البنكية المقدمة لها فيما يخص جانبها الاستثماري(التوسعي).

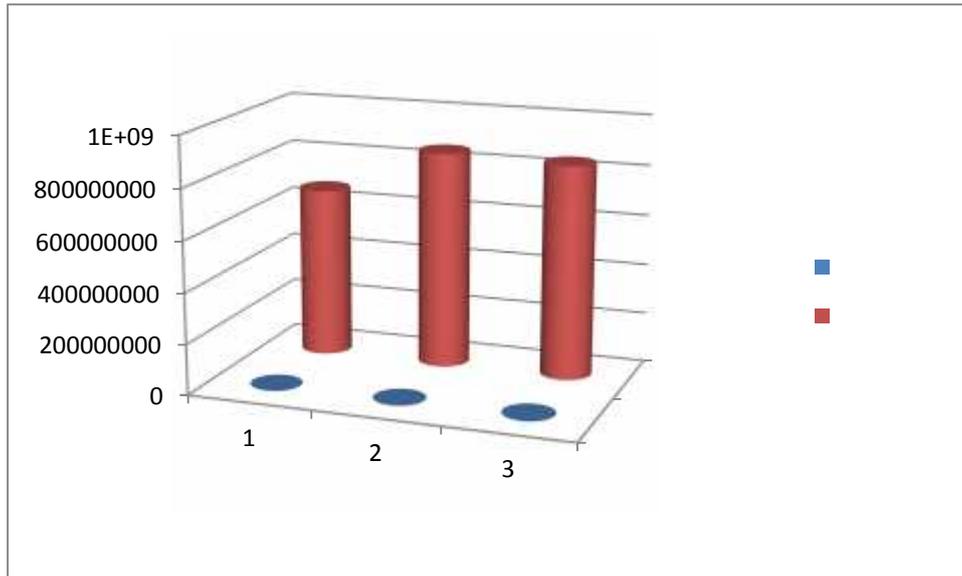
-الملحق رقم (13)-

حيث قمنا بحساب ومقارنة الاستثمارات في الشركة على مدى 3 سنوات المذكورة كالتالي:

الجدول رقم (06): يوضح تطور الاستثمار القائم في الشركة

السنوات	مجموع الاستثمارات	المعدل
2013	673771268,00	-
2014	858986770,17	27%
2015	845227471,22	1,6%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 12.

الشكل رقم (07): يمثل تطور الإستثمارات في الشركة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 06.

التحليل:

نلاحظ زيادة في قيمة الإستثمارات ما بين 2014 و 2013 بما قيمته 185215502.10 دج بما يعادل 27% وانخفاض في السنة الموالية بمقدار 137592298.90 دج وذلك بمعدل 1.6%.

وهذا راجع إلى أن الشركة قامت بنشاط توسعي من خلال الزيادة في استثماراتها الرأسمالية فيما يخص سنة 2014، ثم بقيت في نفس المستوى لدرجة الإنخفاض في السنة الموالية.

المطلب الثالث: عوائد الاستثمار

نظرا للإمكانيات شركة STEEL TRANS الضخمة فإنها تقوم باستغلال الأمثل لموارده من أجل تغطية احتياجاتها والوصول إلى رقم أعمال سنوي يمكنها من فتح أبواب جديدة الاستثمار. وهنا يتم التركيز على رقم الأعمال وتطور نسبة المبيعات في السنوات الثلاث المذكورة، والجدول الآتي يبين ذلك.

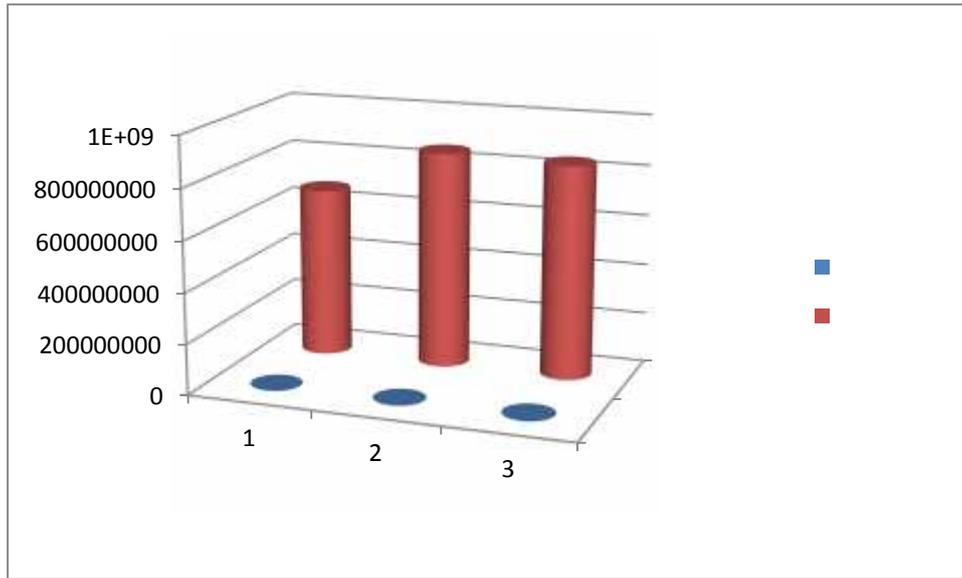
-الملحق رقم (14)-

الجدول رقم (07): يوضح عوائد الاستثمار

السنوات	رقم الأعمال	المعدل
2013	1170296509,00	-
2014	1349272246,00	% 15
2015	2735739869,93	% 103

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 14.

الشكل رقم (08): يمثل تطور رقم أعمال الشركة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 07.

التحليل:

نلاحظ استمرارية في تطور رقم أعمال الشركة وهذا راجع إلى نشاطها الاستغلالي بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها لها البنوك والتي تساعدها في تحقيق رقم أعمال على مر السنوات.

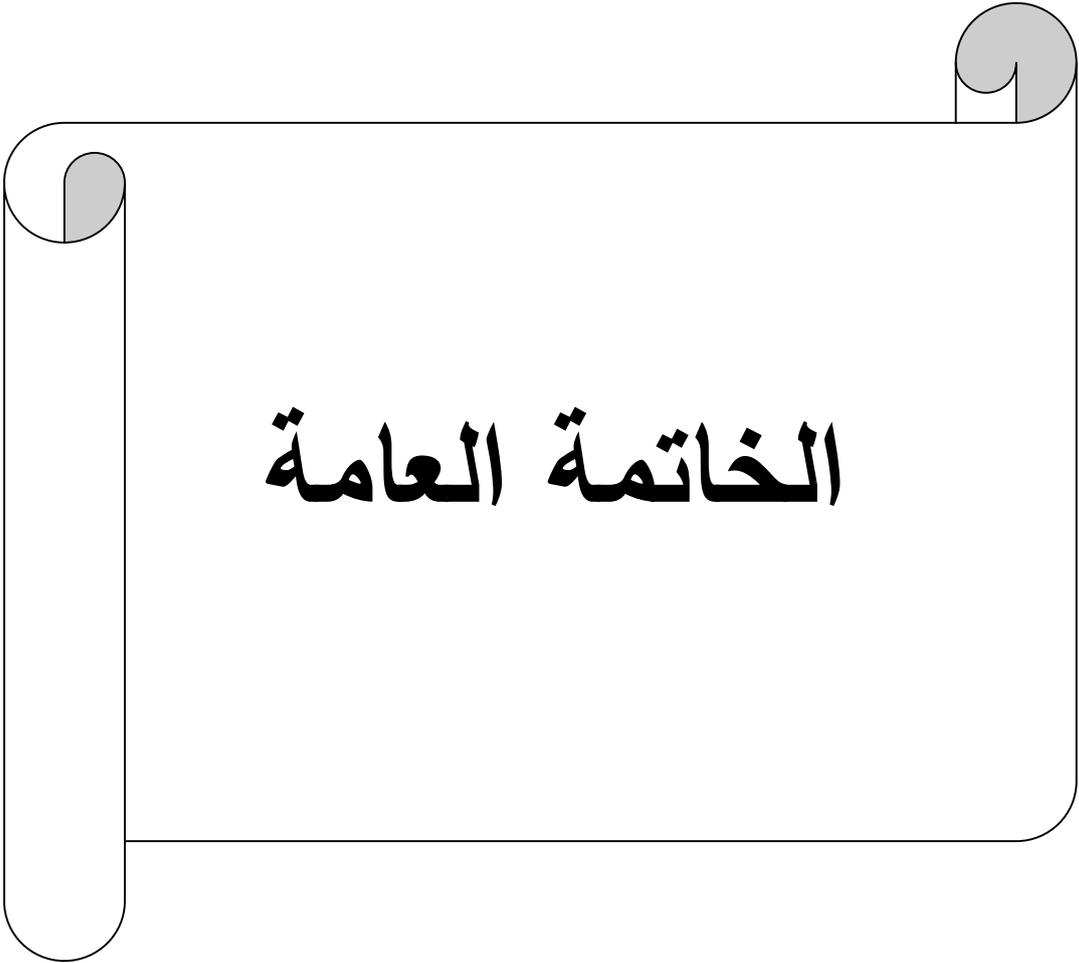
## خلاصة الفصل:

في ضوء الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في شركة SARL STEEL TRANS ، والتي كان الهدف منها التعرف على دور التسهيلات البنكية في تشجيع النشاط الاستثماري في الشركة، وبعد الحصول على مختلف المعلومات اللازمة وتمثيلها بيانيا باستخدام برنامج (EXCEL)، وتحليلها تم التوصل الى:

- أن شركة STEEL TRANS تحصلت على تسهيل ائتماني كبير بضمان قدره 32% من قيمة القرض، ويمثل ضمان ضعيف مقارنة بقيمة القرض، وهذا ما ساعدهما على توسيع حجم نشاطها وذلك بزيادة أصولها الرأسمالية وزيادة في رقم أعمالها.

- أن التسيير الجيد للشركة ساعدها على تجنب المشاكل والصعوبات أثناء نشاطها الاستثماري، وهذا راجع إلى سرعة القيام بإجراءات تحصيل القرض.

وفي الأخير يمكننا القول بأن هناك دور لتسهيلات البنكية في تشجيع الاستثمار في شركة SARL STEEL TRANS.



الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

لقد استهدف بحثنا المتمثل في دور التسهيلات البنكية المقدمة لتمويل المؤسسات الاقتصادية في إطار شركة SARL STEEL TRANS، حيث تطلب منا هذا الأخير التعرض للتسهيلات البنكية الممنوحة من طرف البنوك، حيث تطرقنا أولاً إلى البنوك التجارية من خلال ذكر مختلف التعاريف والمهام ووظائف البنوك بالإضافة إلى الموارد البنكية المختلفة، ومن ثم قمنا بتسليط الضوء على التسهيلات البنكية ومراحل وقرارات الإقراض والضمانات المصرفية الواجب تقديمها.

كما وجهنا دراستنا إلى موضوع الاستثمار والذي أصبح يحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات المؤسسات الاقتصادية من خلال تمويل هذه الأخيرة بقروض بنكية ومصاحبته بتسهيلات تساعد على تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية داخل المؤسسات الاقتصادية.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في شركة SARL STEEL TRANS، ونظراً إلى المشاكل والصعوبات التي واجهتنا والتي نذكر منها، اتساع الموضوع سيما أنه يقتضي التحكم في عدة تخصصات منها التسيير المالي، والذي زاد الموضوع صعوبة أكثر هو نقص الخبرة المهنية، إلا أننا توصلنا إلى:

- شركة SARL STEEL TRANS تركز على الاستفادة من نوع معين من القروض وهي قروض الاستثمار والمتمثلة في الاعتمادات المستندية.
- أن النشاط التوسيعي لشركة SARL STEEL TRANS الناجم عن التسهيلات المعرفية المقدمة من طرف البنوك ساهم في زيادة قدرتها التنافسية والتحدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي.
- إن التعامل الدائم والمستمر للشركة مع البنك ساعدها على الاستفادة من الامتيازات تخص الضمانات المطلوبة التي بالكاد تكون منعدمة مقارنة بقيمة القرض.

وعموماً ما نستطيع قوله كاستنتاج عام لبحثنا أن القروض هي الدورة الدموية للمشروعات الاقتصادية لما لها من أهمية بالغة في تحقيق النشاط التوسيعي في المؤسسات الاقتصادية عن طريق مختلف التسهيلات البنكية الممنوحة.

وفي الأخير نتمنى أن تكون ثمرة جهدنا هذه قد أملت بجميع جوانب الموضوع، خاصة وأنه كان فرصة جيدة كونه أفادنا من الناحية العملية إلا أنه يبقى مجال البحث مفتوحاً لدراسات أخرى، وأن نكون قد وفقنا فيه فإن لم يكن فحسبنا.

راجين من الله أن يتقبل منا هذا العمل خالصاً لوجهه وحده لا شريك له إنه المولى ونعم النصير أمين.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### 1- الكتب :

1. أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة.
2. أحمد جميل توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة، بيروت، 1980.
3. أسعد حميد العلي، الإدارة المالي (الاسس العملية والتطبيقية) ، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
4. أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. الجنيبي منير محمد، أعمال البنوك"وديعة النقود، وديعة الصكوك"، دار الفكر الجامعي.
6. - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان ، الأردن، 2002.
7. خالد امين عبد الله، اسماعيل ابراهيم طراء، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2011.
8. دريد كامل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البازوري، عمان، 2009.
9. درير كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
10. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل وتقنيات)، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008.
11. رشاد العسار، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2010.
12. رضا صاحب أبو حمد، مفاهيم إدارية معاصرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.
13. زياد رمضان ومجفوظ جودة، أدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
14. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر ، عمان 2011.
15. سعيد سامي العلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري للنشر، عمان، 2010.

16. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، 2009.
17. شقيري نوري مرسي وآخرون، إدارة الاستثمار، ط1، دار الميسرة للنشر، عمان، 2012.
18. صادق راشد الشمري، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
19. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)، ط7، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010-2011.
20. عبد العزيز الدعيم وماهر الأمين، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد(3)، 2006.
21. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، 2009.
22. فايز سليم حداد، الادارة المالية، ط2، دار الحامد للنشر، عمان، 2009.
23. فلاح حسين، إدارة لبنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر.
24. قحطان سيوقي، اقتصاديات المالية العامة، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989.
25. محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014.
26. محمد طيب، الإدارة المالية في القطاع الخاص، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
27. محمد عبد الفتاح، المصرفي إدارة البنوك، ط1 ، دار المناهج، عمان، 2006.
28. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية، ط6، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
29. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار السيرة للنشر ، عمان، 2010.
30. محمود حسين الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، 2010.
31. منصور الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية ، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

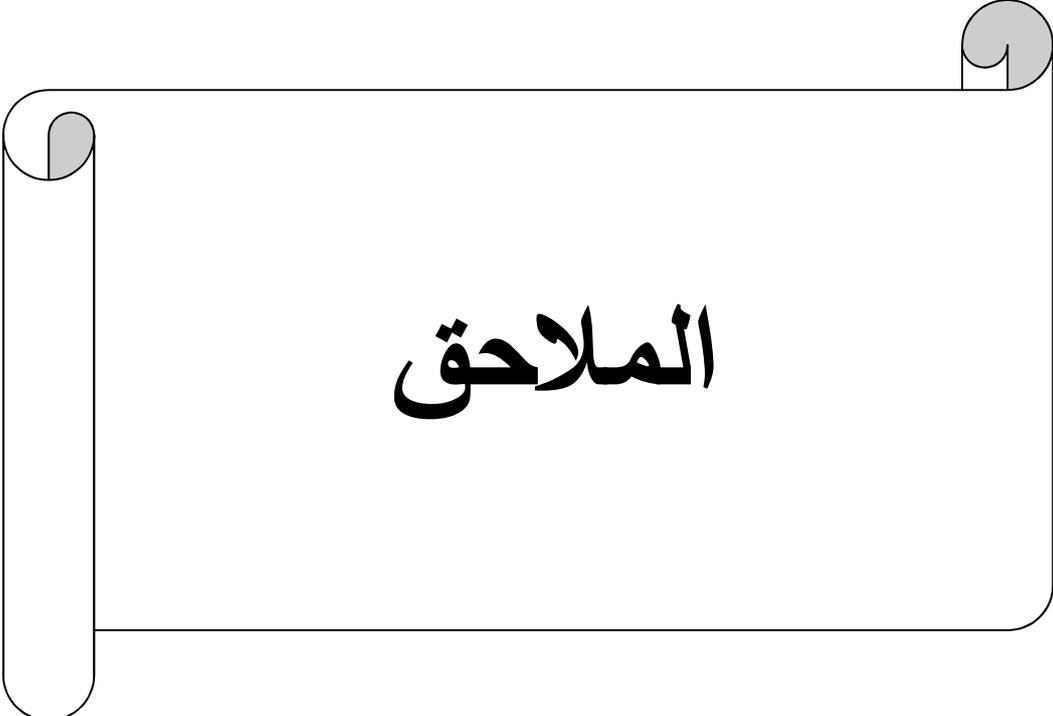
32. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، توزيع المكتب العربي الحديث، جامعة طنطا، 2010.

## 2- رسائل ومذكرات التخرج:

1. جمال لطرش، مذكرة بعنوان البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال العملاء، مقدمة لنيل شهادة ماستر 2، تخصص مالية بنوك ونقود، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.
2. حوارية دوخ، اهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات، مقدمة لنيل شهادة الليسانس تخصص مالية، المركز الجامعي، الدكتور يحي فارس بالمدينة، 2007-2008.
3. عوادي إيمان، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة نيل شهادة الليسانس، تخصص مالية، جامعة قسنطينة، 2001.
4. فيصل بن تازير، مساهمة البنوك في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
5. كمال قويدري، السياسة المالية واثرها على الإستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبلدية، سبتمبر 2006.
6. مال قايدي، التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر، مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبلدية، جوان 2005.
7. محسن زبيدة، محاضرة المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، ورقلة، 2009.
8. منصور الزين، أليات وتشجيع ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر.

## 3- المواقع الإلكترونية:

1. <https://sgarra.wordpress.com/bank/>.
2. [bu.univ-ouargla.dz/license/pdf/makchiche.pdf](http://bu.univ-ouargla.dz/license/pdf/makchiche.pdf).
3. [hawryan.yolasite.com](http://hawryan.yolasite.com).
4. [www.iqtissad.blogspot.com](http://www.iqtissad.blogspot.com).
5. [www.jps.dir.com/farum/uploads/1848/banks.accounting.pdf](http://www.jps.dir.com/farum/uploads/1848/banks.accounting.pdf).
6. [www.kaufusu.sa/Files/Doc doc](http://www.kaufusu.sa/Files/Doc doc).
7. [www.statimes.com](http://www.statimes.com).

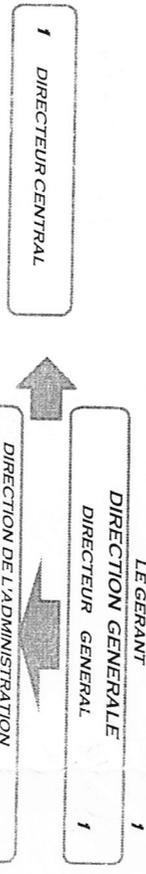


الملاحق

**SARL STEEL TRANS**  
 ZONE INDUSTRIELLE BOUJOURZOUG BP 312 CONSTANTINE

ملاحظة رقم (01) : الميكانيكا والتدبير لشركة ستيل ترانس.

**ORGANIGRAMME**



FINANCIER COMPTAL	0	TECHNICO/COMMERCIAL	0	RESP/ GRH	1	RESP/ COMMERCIAL	1	RESP/ MATERIEL	1	RESP/ PRODUCTION	0	ELECTRICIEN INDUSTRI	2
CHARGE D'ETUDE	1	ARCHITECTE	0	GESTIONNAIRE/ADM.	1	TRESORIER PRINCIP	1	CHAUFFEUR/ROUTIL	5	CHEF ATELIERS	4	AGENT DE MAINTENAI	1
COMPTABLE	1	DESSINATEUR/PROJETEUR	2	GESTIONNAIRE/PAIE	0	AGENT COMMERCIAL	5	CHAUFFEUR/LEGER	2	CHEF EQUIPE	0		
		DESSINATEURS	1	AGENT NETTOYAGE	1	DECLARANT DOUAN.	0	CD/ENGIN "CLARIST	4	ASSEMBLEURS	4		
				AGENT /SECURITE	9	AGENT /TRANSIT	1	MECANICIEN AUTO	1	SOUDEUR	11		
				CELLULE INFORMATIQ	0	CONTROLEUR /STOC	1	AGENT ADMINISTRA	1	CHAUDRONIER	3	MONTEUR	1
						MAGASINIER	2			OPERATEUR/MACHIN.	12	MAGASINIER P/R	1
						ACHETEUR/DEMARC	0			PEINTR. QUALIFIE	3		
						MANUTENTIONNAIRE	2			AIDE/ASSEMBLEUR	4		
						RESP/PARC COMME	1			AIDE MACHINISTE	3		
										MANUTENTIONNAIRES	12		

**CONSTRUCTION METALLIQUE GENERALE ET VENTE EN LEVAT**

- MACHINES INDUSTRIELLES EN FONCTION  
 PLASMA  
 CISAILLE  
 PERGAGE  
 PRESSES FOND BOMBES  
 BORDEUSE  
 ROULEUSE  
 POTENCE

## Individualisation de la société

Raison sociale : SARL STEEL TRANS

Adresse: ZI CHAAB RSSAS BOUMERZOUG CONSTANTINE

Activité : TRANSFORMATION METALLIQUE

Qualification CINQ.

N° RC n° 25/00-0062208B98

Identifiant fiscal N°099825006220815

### **1. Profil de l'activité**

Activité / Produits / Services.....TRANSFORMATION METALLIQUE

Forme légale de l'entreprise.....SARL.....

Durée du plan d'affaires: de...01/01/2014... ÀU .....31/12/2014.....

Locaux de travail à la disposition de l'opérateur : hangars de production de 5928m<sup>2</sup>

Sise a ZI CHAAB Rssas Boumerzoug Constantine : Propriété de l'entreprise

Constantine le 26/06/2014

Réf : MC/MST/...../2014

**Monsieur le Directeur**  
**SOCIETE GENERALE**  
**AGENCE PALMA CONSTANTINE**

**Objet : Demande De Financement**

Madame, Monsieur,

J'ai l'honneur de solliciter votre bienveillance pour la mise en place des lignes de crédits ci-dessous détaillés, destinés à la couverture de nos besoins en fonds de roulement et la réalisation de notre programme d'investissements budgétisés pour l'exercice 2014 en cours.

- Une ligne O. C. Documentaire de 250 000 000 DA non margé, relayée par un découvert mobilisable d'égale valeur sur 90 jours ; cette autorisation sera étendue aux remises documentaires pour le volet refinancement sur 90 jours.
- Mobilisation d'un CMT d'un montant de 7 436 000 DA destiné à l'acquisition d'un chariot élévateur de 9 tonnes selon le détail de la facture pro-forma en annexe
- Un découvert de 10 000 000 DA destiné à la couverture des besoins d'exploitation courants.
- En contrepartie des crédits sollicités nous proposons la centralisation d'une partie de notre CA en rapport avec les montants sollicités ainsi que l'hypothèque d'un bien foncier nous appartenant d'une valeur avoisinant les 500.00.000 DA ` unité commerciale de 20.000 m<sup>2</sup> sise au lieu dit les Allélicks ).

Dans l'espoir d'une suite favorable, nous vous prions d'agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération salutations.

**LE GERANT**



**STEEL TRANS**  
**SERVICE DES RESSOURCES**  
**HUMAINES** **MOIS FEVRIER 2016**  
**STATISTIQUES DU PERSONNEL**

STRUCTURE	CADRES	MAITRISE	EXECUTION	TOTAL	INSCRIT DONT FEMININ
ADMINISTRATION	14	02	01	17	09
COMMERCIAL	03	13	02	18	
GARDIENNAGE	01	00	08	09	
PARC MATERIEL	01	01	09	11	
ATELIERS	04	41	25	70	
TOTAL	23	57	45	125	

APPRENTIS  
 NB) INACTIFS

01

## 2. Le Marché

### 2-1- Production

La gamme des produits de l'entreprise		
No.	Principaux produits	PU Moyen
01	OSSATURE METALLIQUE	120 DA/KG
02	SILOS	240 DA/KG
03	CITERNES	220 DA/KG
04	FONDS BOMBES	160 DA /KG
05	TIGE D'ANCRAGE	P/DIAMETRE
06	CHENNEAU+FAITIERE	2900 DA+1200 DA ML
07	TN 40	1300 DA /M2
08	CLAME	800 DA/PC
09	CITERNE	500 DA/PC
10	CINTRAGE	180 DA /KG
11	CUVE DE BAIN MARIE	130 500DA/PC
12	COMPRESSEUR A BETON	220 DA/KG
13	COFFRAGE	180 DA/KG
14	PLIAGE DE TOLE	180DA/KG

### 2-1-1-Principaux clients et segments du marché:

- 1- SARL ABIDI
- 2- EURL COGEDIBA
- 3- AFRIQUE BITUME
- 4- EURL EMCO
- 5- SRFE CONSTANTINE
- 6- SNC BOUKERAIN ET CIE
- 7- DARL SASCO
- 8- EURL France POMPE
- 9- SARL TIRSAM
- 10- EURL GMFCI
- 11- SNC FRERES DIB
- 12- SNC EL Wafa ELIKHLAS
- 13- ABLA DJAMIL
- 14- SONATRACH D'ARZEW
- 15- LTP EST
- 16- SARL FEMACOM
- 17- DIB KADOUR
- 18- SARL CTS
- 19- SPA AMIMMER ENERGIE
- 20- SARL GRANIMA
- 21- SARL AHLA
- 22- PROMECH
- 23- PROCO EST
- 24- SNC BAHNAS

## 2-1-2-Les principaux intermédiaires pour la vente des produits

(Commerçants, grossistes, détaillants, dépositaires, sous-traitants...)

<b>Analyse des intermédiaires</b>	
Intermédiaires	Produits concernés
BATENCO EST	Charpente métallique
MASSYL CONSTRUCTION	Fond bombé
SPA BATIMETAL Réalisation	Persage de tole
FERROVIAL	Fond bombé
SARL DJENAIR ALG	Charpente métallique
BENZERDA DJAMEL	Clotures
COOJAL	Persage
SARL MATHERM	Fond bombé
CHAUDRAL	Fond bombé
CHAUDRAF	Fond bombé
EUROPE SERVICE INDUSTRIE	Charpente et chaudronnerie
EURL PROCO EST	Charpente et citerne

## 2-2- Branche revente en état

<b>La gamme des produits de l'entreprise</b>		
No.	Principaux produits	PU Moyen
01	Fer marchands	72 DA/KG
02	Poutrelles	73 DA/KG
03	Tubes	87 DA/KG
04	Etais métalliques	1200 DA /pc
05	Panneaux sandwich	2400 DA / MC
06	TN40	117 DA /KG
07	Tole Laminé a Chaud	70 DA /KG
08	Tole Prélaquée	113 DA/KG
09	Tole Galvanisée	113 DA/KG

### 2-2-1-Principaux clients et segments du marché:

- 1- FRERES ZAABOUB
- 2-HAJ MADANI BELGACEM
- 3-MENACER ABDEL GHANI
- 4-ZIDANI MESSAOUD
- 5-SNC DJOUABLIA MED ET FRERES
- 6-FILALI RAOUF
- 7-SARL GMFCI
- 8-SARL MACO BOIS
- 9-BELMEKI
- 10-EURL IMADACH CONSTRUCTION
- 11-BACHIRI TAHER
- 12-ZARFA JAAFER
- 13-SEFFARI MOUNIR
- 14-SARL GENERAL METEAUX
- 15-SARL FLASH ROUTE
- 16-EURL BOUSATLA TAHER
- 17-GAMMA MEUBLE
- 18-AIGLE D'OR
- 19-BELALEM RACHID
- 20-BELKADI JAMEL.....ECT

أكاد حقا رهم (04) أما فيب الرديس أما سترأ بيجيا التسويف أماير أيبه التسويف أما سبادر  
التزويد .

### 2-2-2-Les principaux intermédiaires pour la vente des produits

(Commerçants, grossistes, détaillants, dépositaires...)

Analyse des intermédiaires	
Intermédiaires	Produits concernés
DJOUABLIA	Toutes la gamme
BOUSATLA	Toutes la gamme
ZAABOUB	Toutes la gamme
FILALI	Toutes la gamme
ZIDANI	Toutes la gamme
GMFCI	Toles

### 2-2-3-Les principaux concurrents:

Concurrents			
No.	Concurrents	Principaux produits	PU moyen
01	ETS TOUALI	FER marchand	70 DA/KG
02	STL METAL	TUBE	85 DA/KG
03	EXTRA METAL	TUBE	85 DA/KG
04	EL GUEDRA	POUTRELLE	70 DA/KG
05	SARL CAPROMET	TUBE	85 DA/KG
06	SARL ELHADJ MOUSSA	TOLE	68 DA/KG

### 2-2-4-Stratégie de commercialisation

Pour contenir la concurrence Steel-Trans table sur une politique de vente à terme

### 2-2-5-Budget de marketing:

Les achats sont partagés entre les règlements à terme (60 à 90 jours date facture) auprès des sociétés du groupe (SarL Capromet, Interfood, Cotunal-REMDOC sur 90 jours- ...) et les règlements au comptant (par chèque de banque) auprès d'Arcelor Mittal et la majorité des fournisseurs étrangers(LC à vue).

## 2- Sources d'approvisionnement:

Liste des fournisseurs les plus importants		
Fournisseurs	Produits	Classement de prix - performance
COTUNAL	DIVERS	01
INTERMETAL	FER MARCHANDS	02
CAPROMET	DIVERS	03
INTERFOOD	DIVERS	04
SNCI	TUBES	05
EGB	ETAIS METALLIQUE	06
SECOMET	ETAIS METALLIQUE	07

### 3- Production

Steel-Trans développe en sus du volet négoce, une activité de transformation de l'acier (Découpe, refendage, façonnage, profilage, sablage...) à partir des matières premières acquises sur le marché extérieur ou local (Arcelor Mittal).

La réalisation du cycle de production engendre les dépenses intermédiaires qui suivent :

3.1 Services 2014			
No.	Description	Coûts annuels totaux	
1	Electricité & gaz	3 539 577 DA	
3	Eau	30 000 DA	
4	Loyer	2 043 600 DA	
5	Autres	8 394 103 DA	
<b>Total:</b>		14 007 280.00	

### 3.2 Main d'oeuvre

No.	Particuliers	Nombre de personnel	Salaires	Formation complémentaire requise
1	Qualifiés	27	10 816 000	Divers
2	Semi-qualifiés	27	6 309 000	Qualification
3	Ouvriers	41	12 912 000	néant
<b>Total:</b>		95	30 046 000	

### 4- Investissements Existants

Steel Trans dispose d'un parc matériel assez consistant dédié aussi bien à la production qu'au négoce.

La consistance de ces infrastructures est synthétisée dans le tableau qui suit :

No.	Description	a. Initial
1	Terrain	480 517 918.12
2	Bâtiment commercial showroom	86 358 792.60
3	Abris pont bascule	816 700.00
4	Matériel d'atelier	229 782 004.84
5	Matériel et outillage	3 279 387.34
6	Matériel informatique	1 747 137.82
7	Matériel de production	139 404 886.38
8	Matériel de transport	116 724 279.24
9	Agencement et installation	6 612 767.72
10	Coffre-fort	370 000.00
11	Mobilier de bureau	2 989 904.00
12	Scanner détecteur de faux billet	63 500.00
13	Investissement en cours	21 394 704.98
14	Compteuse de billet	670 330.00
<b>Total:</b>		1 090 732 313.04

## 6. Financement du Crédit

La société compte acquérir un chariot élévateur de 9 tonnes par le recours au financement bancaire à moyen terme  
Cet investissement profitera à l'exploitation en termes de la manipulation, le stockage/déstockage, et le chargement/déchargement des matières premières aussi bien en amont qu'en aval de la production que de la commercialisation.

<b>Financement</b>			
No.	Description	Valeur	Remarques
	Acquisition chariot élévateur	7 435 897.44	
	<b>Total</b>	<b>7 435 897.44</b>	

<b>Amortissement de l'emprunt</b>				
Année	Capital restant	Intérêt	Remboursement du Capital principal	Capital
2014	7 435 897.44	7.5%	0	7 435 897.44
2015	7 435 897.44	7.5%	1 487 179.49	5 948 717.95
2016	5 948 717.95	7.5%	1 487 179.49	4 461 538.46
2017	4 461 538.46	7.5%	1 487 179.49	2 974 358.98
2018	2 974 358.98	7.5%	1 487 179.49	1 487 179.49
2019	1 487 179.49	7.5%	1 487 179.49	0

شركة ستيال ترانس  
شركة ستيال ترانس



**S.A.R.L**  
**STEEL TRANS**  
S. L. Boucle de Boumerzoug Chaâb Ersas . BP. 312 / Constantine  
RC N° 98 B 0062208 - 00/25 IF N° 099825010045531 AI N° 25016205901  
AU CAPITAL DE : 540.266.368,00 DA  
E-mail : sarlsteeltrans@yahoo.fr Tél / Fax (213) 031 613 207

FACTURE N° P000486 / 2015

Date : 31/12/2015

Client :  
N.I.F : Adresse :  
R.C : Art. Imp : Réglement : Chèque  
Paiement :

CODE	DESIGNATION	U.M	Quantité	P. U. HT	Montant. HT	TVA%
P-CIT-019	CITERNE 100 M3 SUR BERCEAUX EP 6 MM D 3000	PCE	1,00	1 450 000,0	1 450 000,00	17.0

BASE TVA	TAUX %	MONTANT TVA
1 450 000,00	17.0	246 500,00

Total Hors Taxe 1 450 000,00

Total Hors Taxe Net: 1 450 000,00

Montant T.V.A 246 500,00

Arrêtée la présente facture à la somme de :  
un million six cent quatre-vingt-seize mille cinq cents dinars Algerien zéro

Total T.T.C : 1 696 500,00



# SARL STEEL TRANS

Au capital de: 540.266.368,00 DA

C N° 98 B 0062208 - 00/25

IF N° 099825010045531

AI N° 25016205901

Constantine le : 15 Octobre 2014

## PRIX DE REVIENT

PROJET: CITERNE AVEC ROUE COMPLET

N°	Désignations	Montant (HT)
1	Matière première	48 700,39
2	Deux couches de peinture anti-rouille	6 720,00
3	Une couche de peinture de finition	3 360,00
4	Les roues	58 270,00
5	Temps d'exécution 40h	11 000,00
6	Consommation énergie	3 553,00
7	Matière auxiliaire	3 500,00
<b>Total HT</b>		<b>135 103,39</b>
<b>TVA 17%</b>		<b>22 967,58</b>
<b>Total TTC</b>		<b>158 070,97</b>

Soit la somme : Cent cinquante huit mille soixante dix dinars algerien et quatre-vingt-dix-sept centimes

المحاسب العام (1-2019) / 2019

1- BILAN ( ACTIF )

DESIGNATIONS	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
<b>Immobilisations corporelles</b>	621 760 651,00	807 544 303,17	803 785 004,22	777 476 495,45	757 836 962,72	737 380 209,76	723 749 375,99
Terrain	260 940 000,00	480 517 918,12	480 517 918,12	480 517 918,12	480 517 918,12	480 517 918,12	480 517 918,12
Batiments	56 627 797,00	53 796 407,15	51 106 586,79	83 179 962,45	74 861 966,21	67 375 769,59	60 638 192,63
Autre immobilisation corporelles	284 987 021,00	263 924 215,90	237 531 794,31	213 778 614,88	197 400 753,39	173 160 678,05	155 844 610,25
Immobilisations en cours	19 205 833,00	9 305 762,00	34 628 705,00	-	10 056 325,00	16 325 844,00	26 748 655,00
immobilisations financieres							
titres mis en equivalence							
autres participations et créance rattachées	51 442 467,00	51 442 467,00	41 442 467,00	31 442 467,00	21 442 467,00	11 442 467,00	34 638 788,00
autres titres immobilisé							
Prêts et autres actifs financiers non courants	568 150,00	-	-	-	-	-	-
impôts différés- actif							
<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>	<b>673 771 268,00</b>	<b>858 966 770,17</b>	<b>845 227 471,22</b>	<b>808 918 962,45</b>	<b>779 279 429,72</b>	<b>748 822 676,76</b>	<b>758 408 163,99</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>	<b>481 319 969,00</b>	<b>621 159 381,00</b>	<b>494 071 238,45</b>	<b>703 688 836,00</b>	<b>642 827 528,00</b>	<b>796 142 237,00</b>	<b>786 083 091,00</b>
stock et en cours	437 913 210,00	600 648 755,00	386 251 947,45	557 558 909,00	467 156 829,00	520 985 625,00	495 838 955,00
créances et emplois assimilés	43 406 759,00	20 510 626,00	107 819 291,00	146 129 927,00	175 670 699,00	275 156 612,00	290 244 136,00
clients	32 307 225,00	15 866 326,00	53 867 500,00	74 875 600,00	103 752 433,00	106 568 688,00	99 628 755,00
autres débiteurs	5 579 559,00	1 356 800,00	18 625 892,00	23 625 894,00	35 626 644,00	25 328 966,00	63 825 855,00
impôts et taxes assimilés	5 519 975,00	3 287 500,00	35 325 899,00	47 628 433,00	36 289 622,00	143 258 958,00	126 789 526,00
autres créances et emplois assimilés							
<b>Disponibilités et assimilés</b>	<b>47 516 543,00</b>	<b>6 435 922,00</b>	<b>15 628 966,00</b>	<b>36 628 795,00</b>	<b>7 826 988,00</b>	<b>23 875 685,00</b>	<b>63 628 599,00</b>
placements et autres actifs financiers courants							
Trésorerie	47 516 543,00	6 435 922,00	15 628 966,00	36 628 795,00	7 826 988,00	23 875 685,00	63 628 599,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>528 836 512,00</b>	<b>627 595 303,00</b>	<b>509 700 204,45</b>	<b>740 317 631,00</b>	<b>650 654 516,00</b>	<b>820 017 922,00</b>	<b>849 711 690,00</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>1 202 607 780,00</b>	<b>1 486 582 073,17</b>	<b>1 354 927 675,67</b>	<b>1 549 236 593,45</b>	<b>1 429 933 945,72</b>	<b>1 568 840 598,76</b>	<b>1 608 119 853,99</b>



المدقق ربح (119): ربح الشركة (عوائد الاستثمار)

DEVELOPEMENT DU CHIFFRE D'AFFAIRES

RUBRIQUE	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2018
VENTE EN ETAT	550 849 419,00	638 988 725,00	1 429 665 688,00	1 448 000 284,99	1 592 800 313,49	1 933 247 724,60	2 203 902 406,04
PRESTATION	628 830,00	52 625 666,00	628 655,00	691 520,50	788 333,37	867 166,71	988 570,05
PRODUCTION	618 818 260,00	657 657 855,00	1 305 445 526,93	1 370 717 803,28	1 507 789 583,60	1 583 179 062,78	1 741 496 969,06
TOTAL	1 170 296 509,00	1 349 272 246,00	2 735 739 869,93	2 819 409 608,77	3 101 378 230,46	3 517 293 954,09	3 946 387 945,15

